تفسير قوله تعالى:

﴿ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ ... ﴾

[آل عمران:٧]

دكتور/ بدر بن علي بن محمد العقل
الأستاذ المساعد بقسم القرآن وعلومه
في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة القصيم- المملكة العربية السعودية

ملخص تفسير قوله تعالى:

﴿ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ .. ﴾[آل عمران:٧]

هذه الآية الكريمة من سورة آل عمران من الآيات الجامعات التي تنير درب كل من يريد التصدي لتفسير كتاب الله تعالى، حيث تضمنت المنهج الرباني في تفسير القرآن؛ وهو الاعتماد على الآيات المحكمات التي هي أم الكتاب، ورد المتشابهات إليها في توضيحها، وبيان المراد منها؛ حتى تتفق دلالتها مع دلالة المحكم، وتوافق نصوص الكتاب بعضها بعضًا.

كما حذرت الآية الكريمة أن كل مَن خالف هذا المنهج، وعكس الأمر، وتمسَّك بالمتشابهات، وردَّ بها المحكمات؛ فقد انعكس وانتكس، وضلَّ وأضلَّ، وتنكَّب طريق السلف من الصحابة والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

ولما كانت هذه الآية بهـذه المكانـة والأهميـة قمـت بتفـسيرها، مبيِّنًـا مـا تضمنته من حِكَم وأحكام، وفوائد وفرائد، ونكـات ولطـائف، مركـزًا علـى الجانـب التحليلي لألفاظها ومبانيها ومعانيهـا، ونظمهـا وتركيبهـا، لتكـون دراسـة شـاملة لكل جوانبها، ومرجعًا لمن أراد الاستفادة منهـا، مـستعينًا بحـول الله تعـالى، سـائلًا منه التوفيق والسداد، مقسمًا البحث إلـى مقدّمـة، وأربعـة عـشر مبحثًـا، وخاتمـة، وفهرسين.

هذا، وبالله التوفيق، وصلى الله وسلم على نبينا محمـد، وعلـى آلـه وصـحبه وسـلَّم تسليمًا كثيرًا.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل كتابه بلسان عربي مبين، على نبينا محمد ﷺ ليبيِّن للناس ما نُزِّل إليهم ولعلهم يتفكرون، صلَّى الله وسلّم عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد: فإن من رحمة الله – تعالى – بنا، ونعمته علينا؛ أن أنزل كتابه الكريم تزكية للنفوس، وشفاءً للصدور، وعصمةً من الأهواء، ومنهجًا للحياة، وعمدةً للملة، وكلية للشريعة، وهداية للبشرية، فمن تمسك به ضمن السعادة في الدنيا، ونال الفوز في العقبى، كما قال ربنا سبحانه وتعالى: ﴿فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشۡقَىٰ ١٢٣ وَمَنۡ أَعۡرَضَ عَن ذِكۡرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةٗ ضَنكٗا وَنَحۡشُرُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ أَعۡمَىٰ﴾[طه:١٢٣– ١٢٤].

وإذا كان الله قد تكفل بحفظ كتابه الكريم من التحريف والتبديل، فقال سبحانه: ﴿ إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر:٩]، فقد تكفَّل –أيضًا– ببيان الطريقة الصحيحة التي يتم بها تفسيره وتأويله، حيث قسم كتابه إلى قسمين: فـ﴿ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ ﴾[آل عمران:٧]؛ إرشادًا وتوجيهًا وأمرًا منه – سبحانه وتعالى – بأن نحمل المتشابه على المحكم، ونردّه إليه؛ لأنه جعل المحكم أمًّا للمتشابه، وأمُّ الشيء هي منها ابتداؤه، وإليها مرجعه[1]، وتنبيهًا وتحذيرًا من العكس، وهو ردُّ المحكم بالمتشابه. قَالَ ﷺ

[1] انظر: الفصول في الأصول للجصاص (١/ ٣٧٤).

لعائشة رضي الله عنها: «فَإِذَا رَأَيْتِ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكِ الَّذِينَ سَمَّى اللَّهُ فَاحْذَرُوهُمْ»(١).

قال ابن عاشور:"وقد عُلِم من تعقيب قوله:﴿ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ ﴾[آل عمران:٨] الآيات؛ بقوله: ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغۡ قُلُوبَنَا ﴾[آل عمران:٨] أن من جملة ما قُصِد بوصف الكتاب بأن منه محكمًا ومنه متشابهًا؛ إيقاظ الأمة إلى ذلك؛ لتكون على بصيرة في تدبّر كتابها؛ تحذيرًا لها من الوقوع في الضلال الذي أوقع الأمم في كثير منه وجود المتشابهات في كتبها، وتحذيرًا للمسلمين من اتباع البوارق الباطلة، مثل ما وقع فيه بعض العرب من الردَّة والعصيان، بعد وفاة الرسول ﷺ؛ لتوهّم أن التديُّن بالدِّين إنما كان لأجل وجود الرسول بينهم"(٢).

والآيات المحكمات هي الواضحات البيِّنات التي لا تفتقر في بيان معناها إلى غيرها، وهي أصل الكتاب، ومعظمه وأكثره، وفيه بيان الفرائض والحدود، وسائر ما بالخلق إليه الحاجة من أمر دينهم ودنياهم، وما كُلِّفوا به من الفرائض في عاجلهم وآجلهم.

وتقابل المحكمات؛ المتشابهات التي هي بعض الكتاب، وتُردّ إلى المحكمات في التماس معناها وتأويلها، والمعنى المراد منها، حتى تتفق دلالتها مع دلالة المحكم، وتوافق نصوص الكتاب بعضها بعضًا، ويصدق بعضها بعضًا، وأمَّا إذا لم نجد تأويل المتشابهات في المحكمات لتقصير علومنا لم

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب ﴿مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ﴾ (ح:٤٥٤٧)، ومسلم في كتاب العلم، باب النهي عن اتباع متشابه القرآن (ح: ٢٦٦٥).

(٢) التحرير والتنوير لابن عاشور (٣/ ١٦٩).

نتجاوز في ذلك الإيمان بها، ورد حقيقتها إلى عالمها[1]؛ أخذًا بمنهج القرآن، واتباعًا لتوجيه سيد الأنام ﷺ، فعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: لَقَدْ جَلَسْتُ أَنَا وَأَخِي مَجْلِسًا مَا أُحِبُّ أَنَّ لِي بِهِ حُمْرَ النَّعَمِ[2]، أَقْبَلْتُ أَنَا وَأَخِي وَإِذَا مَشْيَخَةٌ مِنْ صَحَابَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ جُلُوسٌ عِنْدَ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِهِ، فَكَرِهْنَا أَنْ نُفَرِّقَ بَيْنَهُمْ، فَجَلَسْنَا حَجْرَةً[3]، إِذْ ذَكَرُوا آيَةً مِنَ الْقُرْآنِ، فَتَمَارَوْا فِيهَا، حَتَّى ارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمْ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مُغْضَبًا، قَدِ احْمَرَّ وَجْهُهُ يَرْمِيهِمْ بِالتُّرَابِ، وَيَقُولُ: «مَهْلًا يَا قَوْمِ، بِهَذَا أُهْلِكَتِ الْأُمَمُ مِنْ قَبْلِكُمْ، بِاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، وَضَرْبِهِمُ الْكُتُبَ بَعْضَهَا بِبَعْضٍ، إِنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يَنْزِلْ يُكَذِّبُ بَعْضُهُ بَعْضًا، بَلْ يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضًا، فَمَا عَرَفْتُمْ مِنْهُ، فَاعْمَلُوا بِهِ، وَمَا جَهِلْتُمْ مِنْهُ، فَرُدُّوهُ إِلَى عَالِمِهِ»[4].

هذا هو التوجيه القرآني والمنهج الرباني السليم لمن رام تفسير كتاب الله، وأمَّا من خالف هذا المنهج، وعكس الأمر، وتمسَّك بالمتشابهات، وردَّ بها المحكمات؛ فقد انعكس وانتكس، وضلَّ وأضلَّ، وتنكَّب طريق السلف من الصحابة والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

---

[1] انظر: جامع البيان للطبري (٥/ ١٨٩)، وشرح مشكل الآثار للطحاوي (٦/٣٤٠)، وتفسير ابن كثير (٢/ ٧)، والموافقات للشاطبي (٣/ ٣٠٥). وانظر: كلامًا نفيسًا للشاطبي حول الموضوع في الاعتصام (٢/ ٦١) وما بعدها.

[2] النعم: الإبل. وحمرها: كرامها، وأعلاها منزلةً. انظر: كشف المشكل من حديث الصحيحين لابن الجوزي(١/ ٢٤٧).

[3] أي: ناحية منفردين. انظر: مطالع الأنوار على صحاح الآثار لابن قُرقول (٢/ ٢٣٥)، والنهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (١/ ٣٤٢) (حجر).

[4] أخرجه أحمد (ح ٦٧٠٢). وصححه أحمد شاكر في تحقيقه للمسند (٦/ ٢٥١). وقال محققو المسند: "صحيح، وهذا إسناد حسن".

يقول ابن كثير: "فمَن ردَّ ما اشتبه عليه إلى الواضح منه، وحكم محكمه على متشابهه عنده؛ فقد اهتدى، ومَن عكس انعكس"[(١)].

وقال ابن القيم –بعد أن بيَّن أن طريق أهل الضلال الاستمساك بالمتشابه في ردِّ المحكم–: "وأمَّا طريقة الصحابة والتابعين، وأئمة الحديث؛ كالشافعي، والإمام أحمد، ومالك، وأبي حنيفة، وأبي يوسف، والبخاري، وإسحاق؛ فعكس هذه الطريق، وهي أنهم يردّون المتشابه إلى المحكم، ويأخذون من المحكم ما يفسِّر لهم المتشابه، ويبيِّنه لهم، فتتفق دلالته مع دلالة المحكم، وتوافق النصوص بعضها بعضًا، ويصدق بعضها بعضًا"[(٢)].

ولما كانت الآية السابعة من سورة آل عمران من الآيات الجامعات التي تتضمن بيان المنهج الرباني الذي أشرت إليه، قمت بتفسيرها ودراستها، مبيِّنًا ما تضمنته من حِكَم وأحكام، وفوائد وفرائد، ونكات ولطائف، مستعينًا بحول الله تعالى وطوله، وسائلًا منه العون والتوفيق والسداد.

إِذَا كَانَ غَيْرُ اللهِ لِلْمَرءِ عُدَّةً أَتَتْهُ الرَّزَايَا مِنْ وُجُوهِ الفَوَائِدِ[(٣)]

أ – أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في عدد من الأمور، ولعل من أبرزها:

١ – أن الآية الكريمة تتضمن قاعدة مهمَّة للكلام في تفسير القرآن.

---

(١) تفسير ابن كثير (٢/ ٦).

(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن قيم الجوزية (٢/ ٢٠٩ – ٢١٠).

(٣) البيت من [الطويل] لأبي فراس الحمداني. وهو في ديوانه (ص: ١٠١) من قصيدة يصف فيها أسْره، ويذكر حسَّاده.

٢ – أنها تتضمن بيان المنهج السليم –منهج السلف الصالح وأهل الرسوخ في العلم– في التعامل مع نصوص القرآن الكريم، وهو العمل بالمحكمات، وردّ المتشابهات إليها لالتماس معناها وتأويلها.

٣ – أهمية بيان المعنى الصحيح للتأويل، والتحذير من التأويل الفاسد الذي كثرت جنايته على نصوص الشرع، فما امتُحن الإسلام بمحنة قط إلا وسببها التأويل، وهل دخلت طائفة الإلحاد من أهل الحلول والاتحاد إلا من باب التأويل؟ ولو ذهبنا نستوعب ما جناه التأويل على الدنيا والدين، وما نال الأمم قديمًا وحديثًا بسببه من الفساد لاستدعى ذلك عدة أسفار[1].

٤ – بيان خطورة منهج المبتدعة المخالفين لأهل السنة في تعاملهم مع النصوص، حيث إنهم ينظرون إلى النصوص من خلال مقالات أئمتهم وقواعدهم التي قعدوها، ومن هنا لووا عنق كل نص مخالف لمذهبهم، وادعوا أنه متشابه يجب تأويله حتى يوافق ما ذهبوا إليه. قال ابن عقيلة المكي عن باب المحكم والمتشابه: "واعلم أن هذا موضع عظيم، فنقول: إن كل أحد من أصحاب المذاهب يدَّعي أن الآيات الموافقة لمذهبه محكمة، وأن الآيات الموافقة لقول خصمه متشابهة..–إلى أن قال– فلا بد هاهنا من قانون يُرجع إليه في هذا الباب"[2].

---

[1] انظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين (٤/ ١٩٣– ١٩٥).

[2] الزيادة والإحسان في علوم القرآن (٥/ ١٦).

ب – أسباب اختيار البحث:

١ – ما سبق ذكره في أهمية البحث خصوصًا، وما ذُكر في أهمية علم التفسير عمومًا[١].

٢ – الأخذ بوصية بعض العلماء بإفراد هذه الآية بدراسة وزيادة تدبر، وإشباع الكلام عليها، يقول ابن الوزير في حق الآية: "وينبغي ممن يتلو كتاب الله الشريف أن يؤثر هذه الآية الشريفة بزيادة في التدبر؛ فإنها قاعدة عظيمة للكلام في تفسير كتاب الله تعالى"[٢].

٣ – أهمية الآية –وكل آية مهمّة–، وعظم شأنها ومكانتها بين الآيات؛ لِمَا تضمنته من التوجيهات، والفوائد، واللطائف، ومن هنا اهتم العلماء بها وكثر كلام سلفهم وخلفهم فيها[٣].

---

[١] قال مجاهد: «أحب الخلق إلى الله أعلمهم بما أنزل». ذكره ابن عطية في المحرر الوجيز (١/ ٤٠)، وأبو حيان في البحر المحيط (١/ ٢٤). وأشرف صناعة يتعاطاها الإنسان تفسير القرآن وتأويله، وبيان ذلك أن علم التفسير قد حصل له الشرف من الجهات الثلاث: من جهة الموضوع ، ومن جهة الغرض، ومن جهة شدة الحاجة إليه. أمَّا من جهة الموضوع: فلأن موضوعه كلام الله تعالى الذي هو ينبوع كل حكمة، ومعدن كل فضيلة. وأمَّا من جهة الغرض: فلأن الغرض منه هو التمسك بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها، والوصول إلى السعادة الحقيقة التي لافناء لها؛ إذ به معرفة مراد الله من كلامه المنزّل على نبيه، ومعرفة مواضع أمره فتؤتى، ومواضع نهييه فتجتنب، وأمَّا من جهة شدة الحاجة إليه: فلأن كل كمال ديني أو دنيوي مفتقر إلى العلوم الشرعية، وهي متوقفة على العلم بالقرآن. انظر: تفسير الراغب الأصفهاني (١/ ٣٦)، وأصول التفسير وقواعده لخالد العك (ص: ٢٩).

[٢] ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان (ص: ١٢٢).

[٣] انظر: تيسير البيان لأحكام القرآن لابن نور الدين الموزعي (١/ ١٠٢).

٤ - أن الآية أصل في باب المحكم والمتشابه بالمعنى الخاصّ، وهو من أهمِّ أبواب علوم القرآن، ولا يستغني عنه طالب العلم؛ لأنه مرتبط ارتباطًا وثيقًا بمعاني الآيات ودلالات ألفاظها.

ج - أهداف البحث:

١ - خدمة كتاب الله تعالى عمومًا، وهذه الآية الكريمة خصوصًا.

٢ - إعطاء الآية حقها من التثوير والدراسة، وإبراز ما تضمنته من توجيهات وإرشادات.

٣ - بيان أقوم طريق، وأفضل هدي؛ للتعامل مع نصوص الشريعة الغراء.

٤ - الدعوة إلى منهج السلف الصالح والراسخين في العلم في تفسير القرآن الكريم.

٥ - التحذير من طريق أهل البدع في التفسير، وهو ردهم المحكم إلى المتشابه، وهذا هو القدر المشترك بين المبتدعة كلهم على تنوع مشاربهم، واختلاف توجهاتهم، "ففساد الدُّنيا والدِّين من تقديم المتشابه على المحكم"[١].

٦ - غربلة الأقول التي كثُرت في معنى المحكم والمتشابه، وتعدَّدت وتشعَّبت حتى كادت أن تصير هذه الآية -التي هي لبيان وتوضيح المحكم والمتشابه- من المشكلات المتشابهات عند بعض؛ لِمَا قيل فيها من أقوال وآراء؟! مما يدعو إلى التحقيق والتمحيص.

---

[١] إعلام الموقعين عن رب العالمين (٢/ ٢١٨).

قال النحاس : "في هذه الآية اختلاف كثير"[١]. وقال – أيضًا – : "هذه الآية كلها مشكلة"[٢].

وقال الراغب في تفسير الآية: "والكلام في أحوال المحكم والمتشابه مشكلٌ"[٣].

وقال الشوكاني في تفسير الآية: "واعلم أن هذا الاضطراب الواقع في مقالات أهل العلم أعظم أسبابه اختلاف أقوالهم في تحقيق معنى المحكم والمتشابه"[٤].

د – الدراسات السابقة:

لما كانت الآية أصلًا وعمدة في باب المحكم والمتشابه بالمعنى الخاصّ، – وهو من أهمِّ أبواب علوم القرآن الكريم كما سبق– حظيت بعناية العلماء عمومًا، وعلماء التفسير وعلوم القرآن والأصول خصوصًا، فلا تكاد تجد مصنَّفًا في علوم القرآن أو في أصول الفقه إلا وقد أفرده صاحبه ببحث مستقلّ ضمن مباحث كتابه، معتمدًا على هذه الآية الكريمة[٥]، فضلًا عن تناول المفسرين للآية في موضعها من تفاسيرهم.

---

[١] معاني القرآن (١/ ٣٥١).

[٢] إعراب القرآن (١/ ١٤٣).

[٣] تفسير الراغب الأصفهاني (٢/ ٤١٤). انظر: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب للطيبي (٤/ ١٩).

[٤] فتح القدير (١/ ٣٦٤).

[٥] انظر: الفصول في الأصول (١/ ٣٧٣)، والتقريب والإرشاد للباقلاني (١/ ٣٢٨)، والعدة في أصول الفقه (٢/ ٦٨٤)، والفقيه والمتفقه (١/ ٢٠١)، والبرهان في أصول الفقه (١/ ١٥٥)، وقواطع الأدلة في الأصول (١/ ٢٦٥)، والواضح في أصول الفقه (٤/ ٥)، وروضة الناظر=

كما أفردها ابن الوزير اليماني بدراسة مستقلّة، حيث يقول: "وقد أوردت الكلام على تفسير هذه الآية بالأدلة في مؤلَّف لطيف مجوَّد، فليطالَع"[1].

وتبيَّن لي – مع الأسف – بعد البحث عنه أنه مفقود.

وبعد البحث والتفتيش – حسب اطلاعي – وسؤال أهل الشأن لم أجد أحدًا أفرد الآية الكريمة بدراسة مستقلة.

ه – خطة البحث:

قسمت البحث إلى مقدّمة، وأربعة عشر مبحثًا، وخاتمة، وفهرسين.

المقدمة: وفيها بيان أهمية البحث، وأسباب اختياره، وأهدافه، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهجه.

وأمَّا المباحث فهي:

المبحث الأول: التعريف بالآية.

المبحث الثاني: سبب نزول الآية.

المبحث الثالث: مناسبة الآية لما قبلها، ولما بعدها من الآيات.

المبحث الرابع: إعراب الآية.

المبحث الخامس: التصريف والإعلال.

المبحث السادس: شرح الكلمات.

=وجنة المناظر (١/ ٢١٣)، والمسودة في أصول الفقه (ص:١٦١)، والإتقان في علوم القرآن (٣/ ٣)، والزيادة والإحسان لابن عقيلة (٥/ ٦– ٧٨)، والفوز الكبير في أصول التفسير للدهلوي (ص: ١٣١)، وإرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (١/ ٩٠).

[1] العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم (٦/ ٣٥٩).

المبحث السابع: أهم القراءات والوقوف الواردة في الآية.

المبحث الثامن: المعنى العام للآية.

المبحث التاسع: اللطائف والنكات البلاغية في الآية.

المبحث العاشر: معنى المحكم والمتشابه في الاصطلاح.

المبحث الحادي عشر: تقسيم المتشابه إلى قسمين من حيث إمكانية معرفته من عدمها.

المبحث الثاني عشر: المتشابه المذكور في الآية حقيقي أم إضافي.

المبحث الثالث عشر: الحكم من ذكر المتشابهات في القرآن.

المبحث الرابع عشر: آيات الصفات محكمة وليست من المتشابه من جهة المعنى.

الخاتمة: فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

والفهرسان هما: فهرس المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

و – منهج البحث: سلكت في بحثي المنهج الاستقرائي من خلال جمعي لكلام العلماء حول الآية، والمنهج التحليلي من خلال تحليل الآية ودلالتها متبعًا المنهج العلمي الآتي:

١ – كتابة الآيات الواردة بالرسم العثماني، ونسبتها إلى سورها مع ذكر أرقامها.

٢ – تخريج الأحاديث من مصادرها الأصلية عند أول ذكر لها: فإن كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما أكتفي بتخريجه منهما، أو من أحدهما. وإن كان في غيرهما فأخرّجه من كتب السنن والمسانيد المشهورة، مع ذكر أقوال العلماء في الحكم على درجة الحديث صحةً وضعفًا.

٣ -تخريج الآثار من مظانها عند أول ذكرها، مع ذكر كلام أهل العلم حولها إن وجدت.

٤ - نسبة الأقوال إلى قائليها، مع عزوها إلى مواضعها من كتبهم - إن وجدت-، أو المعتبرة في نقل أقوالهم عند عدمها.

٥ - توثيق الأبيات الشعرية من مصادرها مع ذكر القائل.

٦ - توضيح الكلمات الغريبة التي تحتاج إلى بيان، مع ضبطها بالشكل.

أسأل الله -تعالى- الإعانة والتوفيق والسداد، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وهو المستعان وعليه التكلان. وصلَّى الله وسلَّم على نبيِّنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا.

المبحث الأول: التعريف بالآية:

الآية الكريمة هي الآية السابعة من سورة آل عمران، وهي قوله –تعالى– : ﴿ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴿٧﴾ ﴾، تقع في الجزء الثالث، والحزب الخامس من المصحف، وعدد كلماتها ست وأربعون كلمةً، وحروفها: مائتا حرف، وهي آية مدنية بلا خلاف؛ لأن سورة آل عمران لم يقع خلاف بين علماء التفسير في مدنيتها، بل حكى غير واحد الإجماع والاتفاق على مدنيتها، منهم: ابن عطية، والعز بن عبد السلام، والقرطبي، والبقاعي، وابن عاشور[1].وغيرهم.

وآيات سورة آل عمران مائتان باتفاق العادِّين، وكلمها: ثلاثة آلاف كلمة وأربع مئة وثمانون كلمة، وحروفها: أربعة عشر ألفًا وخمس مئة وخمسة وعشرون حرفًا[2]، وهي السورة الثالثة في ترتيب المصحف، بعد سورة البقرة، وقبل سورة النساء، وتسميتها بهذا الاسم توقيفي؛ حيث ذُكرت فيها أسرة آل عمران مرتين في آيتين متتاليتين، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحٗا وَءَالَ إِبۡرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمۡرَٰنَ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٣٣﴾ ذُرِّيَّةَۢ بَعۡضُهَا مِنۢ بَعۡضٖۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٣٤﴾ إِذۡ قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ عِمۡرَٰنَ رَبِّ إِنِّي نَذَرۡتُ لَكَ مَا فِي بَطۡنِي مُحَرَّرٗا فَتَقَبَّلۡ مِنِّيٓۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ﴾[آل عمران: ٣٣– ٣٥]، وفي صحيح مسلم من حديث أبي أمامةَ الْبَاهِلِيّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ

---

[1] انظر: المحرر الوجيز (١/ ٣٩٦)، والجامع لأحكام القرآن (٤/ ١)، ومصاعد النظر للبقاعي (٢/ ٦٤)، والتحرير والتنوير (٣/ ١٤٣)، وانظر: المكي والمدني في القرآن لعبد الرزاق حسين (١/ ٣٨٤– ٣٩٧).

[2] انظر: البيان في عدِّ آي القرآن(ص: ١٤٣)، والوسيط(١/ ٤١١)، وأنوار التنزيل(٢/ ٥)، والبحر المحيط(٣/ ٩).

ﷺ، يَقُولُ: «اقْرَءُوا الْقُرْآنَ فَإِنَّهُ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَفِيعًا لِأَصْحَابِهِ، اقْرَءُوا الزَّهْرَاوَيْنِ الْبَقَرَةَ، وَسُورَةَ آلِ عِمْرَانَ...»[(١)].

"والمراد بعمران هذا: هو والد مريم بنت عمران، أم عيسى ابن مريم، عليهم السلام"[(٢)].

وقيل: هو أبو موسى وهارون[(٣)].

والأوّل هو الظاهر -والعلم عند الله-؛ لأن القصة الآتية في عيسى ومريم عليهما السلام، قال أبو حيان: "والظاهر في عمران أنه أبو مريم؛ لقوله بعد: ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ ﴾ [آل عمران: ٣٥]، فذكر قصة مريم وابنها عيسى، ونصَّ على أن الله اصطفاها بقوله: ﴿وَإِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰكِ ﴾ [آل عمران:٤٢]، فقوله: ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ ﴾ كالشرح لكيفية الاصطفاء، لقوله: ﴿وَءَالَ عِمْرَٰنَ﴾ [آل عمران: ٣٣]"[(٤)].

---

(١) أخرجه مسلم في صلاة المسافرين، باب فضل قراءة القرآن، وسورة البقرة (ح٨٠٤).

(٢) تفسير ابن كثير (٢/ ٣٣). انظر: التحرير والتنوير (٣/ ١٤٣).

(٣) انظر: التفسير الكبير (٨/ ٢٠١)، ومدارك التنزيل (١/ ٢٤٩)، والبحر المحيط (٣/ ١٠٩-١١٠).

(٤) البحر المحيط (٣/ ١١٠). وذكر نحوه الألوسي في روح المعاني (٢/ ١٢٧).

المبحث الثاني: سبب نزول الآية.

ورد في نزول الآية سببان مشهوران لدى المفسرين[1]:

الأول –وهو الأشهر–: أنها نزلت ردًّا على وفد نصراني، وتنديدًا بتمسكهم بالنصوص المتشابهة، وتأويلها حسب أهوائهم، ومعتقداتهم الفاسدة؛ دون ردِّها إلى المحكمات التي تفسرها على وجهها الصحيح. قال ابن تيمية – في سياق بيانه لخطأ من قال: إن الله أنزل كلامًا لا يُعلم معناه– : "سبب نزول الآية قصَّة أهل نجران، وقد احتجُّوا بقوله: (إنا)، و(نحن)، وبقوله: (كلمة منه)[2]، ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾[النساء:١٧١]"[3].

عن الربيع بن أنس قال: "عمدوا –يعني: الوفد الذين قدموا على رسول الله ﷺ من نصارى نجران– فخاصموا النبي ﷺ، قالوا: ألست تزعم أنه كلمة الله وروح منه؟" قال: «بلى»، قالوا: فحسبنا، فأنزل الله عز وجل: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ﴾"[4].

---

(١) انظر: جامع البيان (٥/ ٢٠٥، ٢١١)، ومجموع فتاوى ابن تيمية (١٧/ ٣٩٩)، والبحر المحيط (٣/ ٩، ٢٦)، وتفسير ابن كثير (٢/ ٥)، والعجاب في بيان الأسباب (٢/٦٥٩– ٦٦٢)، والدر المنثور (١/ ٥٧)، والزيادة والإحسان (٥/ ٣٢)، وفتح القدير (١/ ٣٦)، وروح المعاني (٢/ ٧٨).

(٢) نص الآية: ﴿إِذۡ قَالَتِ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرۡيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٖ مِّنۡهُ ٱسۡمُهُ ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ﴾ [آل عمران:٤٥].

(٣) مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٩٨).

(٤) أخرجه الطبري في جامع البيان (٥/ ٢٠٥– ٢٠٦)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٢/ ٥٩٦) من طريق عبد الله بن أبي جعفر الرازي، عن أبيه، عن الربيع به. ذكره السيوطي في الدر المنثور (٢/ ١٥٠).

ومع أن هذا الأثر مرسل؛ لأن الربيع بن أنس من صغار التابعين، روى له أصحاب السنن الأربعة، وتوفي سنة مائة وأربعين أو قبلها[١] إلا أن نزول صدر سورة آل عمران إلى ثلاث وثمانين آية نزل في مجادلة رسول الله ﷺ نصارى نجران لَمَّا وفدوا إليه؛ مشهور مستفيض بين المفسرين وعلماء السيرة، قلَّما تجد مفسرًا لا يذكره، أو يشير إليه[٢].

قال الطبري: "..طائفة من النصارى قدموا على رسول الله ﷺ من نجران، فحاجُّوه في عيسى صلوات الله عليه، وألحدوا في الله، فأنزل الله -عز وجل- في أمرهم وأمر عيسى من هذه السورة نيِّفًا وثلاثين آية من أولها.."[٣].

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "..وسورة آل عمران إنما نزل صدرها متأخِّرًا لما قدم وفد نجران بالنقل المستفيض المتواتر"[٤].

---

[١] انظر: التقريب (ص: ٢٠٥) وقال: "صدوق له أوهام ورمي بالتشيع من الخامسة مات سنة أربعين أو قبلها".

[٢] أخرجه ابن إسحاق كما في سيرة ابن هشام (١/ ٥٧٦). انظر: جامع البيان (٥/ ١٧٢)، وتفسير ابن المنذر (١/ ١١٠)، والكشف والبيان (٣/ ٧)، وأسباب النزول للواحدي (ص:١٠٠)، وأحكام القرآن للكيا الهراسي (٢/ ٢٨٠)، ومعالم التنزيل (١/ ٤٠٧)، وزاد المسير (١/ ٢٥٧)، والتفسير الكبير (٧/ ١٢٨)، وأنوار التنزيل (٢/ ٦)، ومدارك التنزيل (١/ ٢٣٦)، ولباب التأويل (١/ ٢٢٣)، وتفسير ابن كثير (٢/ ٥١)، واللباب في علوم الكتاب (٥/ ١٢)، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان (٢/ ١٠٠)، والعجاب في بيان الأسباب (٢/ ٦٥٧)، والدر المنثور (٢/ ١٤١)، وفتح القدير (١/ ٣٥٧)، وروح المعاني (٢/ ٧٨)، ومحاسن التأويل (٢/ ٢٥٣)، والتحرير والتنوير (٣/ ١٤٦)، وفتح البيان (٢/ ١٦٩)، وتيسير الكريم الرحمن (ص:١٢١).

[٣] جامع البيان (٥/ ١٧١).

[٤] مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٩٨- ٣٩٩).

وقال -أيضًا- مشيرًا إلى شهرة هذا السند[1] عند أهل العلم: "هكذا رواه ابن أبي حاتم بالإسناد المعروف عن الربيع بن أنس"[2].

وذلك أن رواية أبي جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس؛ رواية عن نسخة مشهورة لدى أهل العلم، وهي نسخة أبيّ بن كعب ﷺ. قال السيوطي: "وأمَّا أبي بن كعب فعنه نسخة كبيرة يرويها أبو جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية عنه، وهذا إسناد صحيح، وقد أخرج ابن جرير، وابن أبي حاتم منها كثيرًا، وكذا الحاكم في مستدركه، وأحمد في مسنده"[3].

وقال ابن كثير: في سياق استدلاله بمدنية سورة آل عمران: "لأن صدرها إلى ثلاث وثمانين آية منها نزلت في وفد نجران، وكان قدومهم في سنة تسع من الهجرة"[4].

وأصل قصة قدوم وفد نجران المدينة، ومجادلتهم النبي ﷺ -دون التطرق لنزول الآية- في صحيح البخاري من حديث حذيفة بن اليمان[5].

السبب الثاني: أنها نزلت في اليهود الذين طلبوا استخراج علم مدة بقاء هذه الأمة من الحروف المقطّعة في أوائل السور؛ فعن ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رِئَابٍ، قَالَ: مَرَّ أَبُو يَاسِرِ بْنُ أَخْطَبَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَتْلُو فَاتِحَةَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ

---

[1] أي: رواية أبي جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس.

[2] مجموع الفتاوى (١٦/ ٥١٣).

[3] الإتقان في علوم القرآن (٤/ ٢٤٠). انظر: التفسير والمفسرون (١/ ٨٧).

[4] تفسير ابن كثير (٢/ ٥).

[5] أخرجه البخاري في المغازي، باب قصة أهل نجران (ح: ٤٣٨٠، ٤٣٨١).

فِيهِ﴾[البقرة:١-٢] فَأَتَى أَخَاهُ حُيَيَّ بْنَ أَخْطَبَ فِي رِجَالٍ مِنْ يَهُودَ فَقَالَ: تَعْلَمُونَ وَاللَّهِ لَقَدْ سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَتْلُو فِيمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾[البقرة:١-٢] فَقَالُوا: أَنْتَ سَمِعْتَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ فَمَشَى حُيَيُّ بْنُ أَخْطَبَ فِي أُولَئِكَ النَّفْرِ مِنْ يَهُودَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا: يَا مُحَمَّدُ أَلَمْ يُذْكَرْ لَنَا أَنَّكَ تَتْلُو فِيمَا أُنْزِلَ عَلَيْكَ: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ [البقرة:١-٢] فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَلَى» فَقَالُوا: أَجَاءَكَ بِهَذَا جِبْرِيلُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قَالُوا: لَقَدْ بَعَثَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ قَبْلَكَ أَنْبِيَاءَ مَا نَعْلَمُهُ بَيَّنَ لِنَبِيٍّ مِنْهُمْ مَا مُدَّةُ مُلْكِهِ وَمَا أَجَلُ أُمَّتِهِ غَيْرَكَ فَقَالَ حُيَيُّ بْنُ أَخْطَبَ: وَأَقْبَلَ عَلَى مَنْ كَانَ مَعَهُ، فَقَالَ لَهُمُ: الْأَلِفُ وَاحِدَةٌ، وَاللَّامُ ثَلَاثُونَ، وَالْمِيمُ أَرْبَعُونَ، فَهَذِهِ إِحْدَى وَسَبْعُونَ سَنَةً، قَالَ: فَقَالَ لَهُمْ: أَتَدْخُلُونَ فِي دِينِ نَبِيٍّ إِنَّمَا مُدَّةُ مُلْكِهِ وَأَجَلُ أُمَّتِهِ إِحْدَى وَسَبْعُونَ سَنَةً؟ قَالَ: ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ هَلْ مَعَ هَذَا غَيْرُهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قَالَ: مَاذَا؟ قَالَ: "﴿الٓمٓصٓ﴾[الأعراف:١]" قَالَ: هَذِهِ أَثْقَلُ وَأَطْوَلُ: الْأَلِفُ وَاحِدَةٌ، وَاللَّامُ ثَلَاثُونَ، وَالْمِيمُ أَرْبَعُونَ، وَالصَّادُ تِسْعُونَ. فَهَذِهِ مِائَةٌ وَإِحْدَى وَسِتُّونَ سَنَةً؛ هَلْ مَعَ هَذَا يَا مُحَمَّدُ غَيْرُهُ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قَالَ: مَاذَا؟ قَالَ: ﴿الٓر﴾[يونس: ١]" قَالَ: هَذِهِ أَثْقَلُ وَأَطْوَلُ الْأَلِفُ وَاحِدَةٌ، وَاللَّامُ ثَلَاثُونَ، وَالرَّاءُ مِائَتَانِ، فَهَذِهِ إِحْدَى وَثَلَاثُونَ وَمِائَتَا سَنَةٍ؛ فَقَالَ: هَلْ مَعَ هَذَا غَيْرُهُ يَا مُحَمَّدُ؟ قَالَ: "نَعَمْ، ﴿الٓمٓر﴾[الرعد:١]" قَالَ: فَهَذِهِ أَثْقَلُ وَأَطْوَلُ: الْأَلِفُ وَاحِدَةٌ وَاللَّامُ ثَلَاثُونَ، وَالْمِيمُ أَرْبَعُونَ، وَالرَّاءُ مِائَتَانِ، فَهَذِهِ إِحْدَى وَسَبْعُونَ وَمِائَتَا سَنَةٍ. ثُمَّ قَالَ: لَقَدْ لُبِّسَ عَلَيْنَا أَمْرُكَ يَا مُحَمَّدُ، حَتَّى مَا نَدْرِي أَقَلِيلًا أُعْطِيتَ أَمْ كَثِيرًا ثُمَّ قَامُوا عَنْهُ، فَقَالَ أَبُو يَاسِرٍ لِأَخِيهِ حُيَيِّ بْنِ أَخْطَبَ وَلِمَنْ مَعَهُ مِنَ الْأَحْبَارِ: مَا يُدْرِيكُمْ لَعَلَّهُ قَدْ جُمِعَ هَذَا كُلُّهُ لِمُحَمَّدٍ: إِحْدَى وَسَبْعُونَ، وَإِحْدَى وَسِتُّونَ وَمِائَةٌ، وَمِائَتَانِ وَإِحْدَى وَثَلَاثُونَ، وَمِائَتَانِ

وَإِحْدَى وَسَبْعُونَ، فَذَلِكَ سَبْعِمِائَةُ سَنَةٍ وَأَرْبَعٌ وَثَلَاثُونَ، فَقَالُوا: لَقَدْ تَشَابَهَ عَلَيْنَا أَمْرُهُ. وَيَزْعُمُونَ أَنَّ هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ نَزَلَتْ فِيهِمْ: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ﴾[آل عمران: ٧]"[١].

وسند الحديث ضعيف؛ لأن مداره على محمد بن السائب الكلبي، وهو ممن لا يُحتجّ بما انفرد به[٢].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "ومن قال: إن سبب نزول الآية سؤال اليهود عن حروف المعجم في ﴿الٓمٓ﴾[البقرة:١] بحساب الجمَّل فهذا نقل باطل. أمَّا أوَّلًا: فلأنه من رواية الكلبي. وأمَّا ثانيًا: فهذا قد قيل: إنهم قالوه في أول مقدم النبي ﷺ إلى المدينة، وسورة آل عمران إنما نزل صدرها متأخِّرًا لَمَّا قدم وفد نجران بالنقل المستفيض المتواتر، وفيها فرض الحج، وإنما فُرِض سنة تسع أو عشر، لم يُفرَض في أوَّل الهجرة باتفاق المسلمين"[٣].

---

[١] أخرجه ابن إسحاق (سيرة ابن هشام،١/ ٥٤٥)، والبخاري في التاريخ الكبير (٢/ ٢٠٨)، والطبري في جامع البيان (١/ ٢٢٠)، والداني في البيان في عدّ آي القرآن (٣٣٠- ٣٣١) من طريق ابن إسحاق، قال: حدثني الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس، عن جابر بن عبد الله بن رئاب، به. ذكره السيوطي في الإتقان (٣/ ٢٩- ٣٠)، وفي الدر المنثور (١/ ٥٧) وقال: سنده ضعيف. وتابعه الشوكاني في فتح القدير (١/ ٣٦)، والألوسي في روح المعاني (٢/ ٧٨). وقال أحمد شاكر في تحقيقه لتفسير الطبري(١/ ٢١٧): "ضعيف الإسناد، رواه محمد بن إسحاق بهذا الإسناد الضعيف، وبأسانيد أخر ضعاف"، ثم أسهب وطوّل نفَسَه في تخريجه، وسرد طرقه ورواياته، وبيان أنها كلها ضعيفة.

[٢] انظر: تفسير ابن كثير (١/١٦١- ١٦٢). قال الحافظ في التقريب (ص: ٤٧٩): "متهم بالكذب ورمي بالرفض".

[٣] مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٩٨- ٣٩٩).

واستبعد هذا السبب أيضًا الألوسي فقال: "يُبعده ما تقدَّم من رواية «إن الله تعالى أنزل في شأن أولئك الوفد من صدر آل عمران إلى بضع وثمانين آية»[1].

والراجح -والعلم عند الله- هو القول بعموم لفظ الآية؛ لأن اللفظ عام، وخصوص السبب لا يمنع عموم اللفظ، فالعبرة بعموم اللفظ وإن وردت الآية بسبب خاصٍّ، وأنها تشمل كل الزائغين عن الحق ممن يحتج بالمتشابه لباطله، ويتبعه ابتغاءً للفتنة، واتباعًا للشبهات؛ ليروج بذلك بدعته[2]. ويؤيد هذا حديث عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: تَلَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ الآيَةَ: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [آل عمران:٧] قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإِذَا رَأَيْتِ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكِ الَّذِينَ سَمَّى اللَّهُ فَاحْذَرُوهُمْ»[3].

ولعل الرواية التي في مسند الإمام أحمد ترفع ما في الحديث من إبهام[4]، وهي: «...فَإِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِيهِ، فَهُمُ الَّذِينَ عَنَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ،

---

[1] روح المعاني (٢/ ٧٨).

[2] انظر: إعراب القرآن للأصبهاني(ص: ٧٢) وقال:"هو قول قتادة". والعجاب في بيان الأسباب (٢/ ٦٦٤- ٦٦٥)، والزيادة والإحسان(٥/ ٣٤) وقال: إنه قول المحققين. وتفسير القرآن الكريم – آل عمران- لابن عثيمين(١/ ٣٣).

[3] متفق عليه، وقد سبق تخريجه في: المقدمة (ص: ٢).

[4] انظر: الاعتصام (١/ ٧١).

فَاحْذَرُوهُمْ»[1]. وهذه الرواية: "أبين ؛ لأنه جعل علامة الزيغ: الجدال في القرآن، وهذا الجدال مقيَّد باتباع المتشابه"[2].

وقد رجح الطبري العموم فقال: "والذي يدل عليه ظاهر هذه الآية أنها نزلت في الذين جادلوا رسول الله ﷺ بمتشابه ما أنزل إليه من كتاب الله..." – إلى أن قال:– "وهذه الآية وإن كانت نزلت فيمن ذكرنا أنها نزلت فيه من أهل الشرك، فإنه معنيٌّ بها كلُّ مبتدع في دين الله بدعة، فمال قلبه إليها، تأويلًا منه لبعض متشابه آي القرآن، ثم حاجَّ به وجادل به أهل الحق، وعدل عن الواضح من أدلة آيه المحكمات إرادةً منه بذلك اللبس على أهل الحق من المؤمنين، وطلبًا لعلم تأويل ما تشابه عليه من ذلك كائنًا من كان، وأي أصناف البدعة كان من أهل النصرانية كان، أو اليهودية ، أو المجوسية ، أو كان سبئيًّا[3]، أو حروريًّا[4]، أو قدريًّا[1]، أو جهميًّا[2]، كالذي قال ﷺ: «فَإِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِيهِ فَهُمُ الَّذِينَ عَنَى اللَّهُ فَاحْذَرُوهُمْ»[3].

---

(1) رواه أحمد (ح: ٢٤٢١٠)، وابن ماجه في مقدمة سننه، باب اجتناب البدع والجدل (ح: ٤٧). وقال الأرنؤوط وزملاؤه في تحقيقهم للمسند: "حديث صحيح، رجالهُ ثقات رجال الشيخين".

(2) الاعتصام (١/ ٧١).

(3) أتباع ابن سبأ اليهودي الذي غلا في على ﷺ، وزعموا أنه كان نبيًّا إلى أن زعموا أنه إله، ورُفِع خبرهم إليه فأمر باحراق قوم منهم. انظر: التبصير في الدين (ص:١٢٣)، ومقالات الإسلاميين (ص:١٥)، والفرق بين الفرق (ص:٢٢٣).

(4) من ألقاب الخوارج وهم الذين خرجوا على علي ﷺ، وأجمعوا على التبري منه ومن عثمان، وعلى تكفير مرتكب الكبيرة عدا النجدات منهم. انظر: مقالات الإسلاميين (ص:١٢٧)، والفرق بين الفرق (ص:٥٤)، والتبصير في الدين (ص:٤٥).

وقال ابن جُزَيّ بعد أن ذكر السببين: "يدخل في ذلك كل كافر، أو مبتدع، أو جاهل؛ يتبع المتشابه من القرآن ﴿ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ﴾ أي: ليفتنوا به الناس، ﴿وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦ﴾ أي: يبتغون أن يتأوّلوه على ما تقتضي مذاهبهم"[٤].

وقال أبو حيان: "وظاهر اللفظ العموم في الزائغين عن الحق، وكل طائفة ممن ذكر زائغة عن الحق، فاللفظ يشملهم وإن كان نزل على سبب خاص، فالعبرة لعموم اللفظ" [٥].

وقال ابن حجر: "فالآية شاملة لكل مبتدع سلك ذلك المسلك"[٦].

---

[١] هم الذين ينكرون القدر، وأن العبد خالق لفعله، والمعاصي ليس مقدرًا. ظهروا في آخر عصر الصحابة ومن أشهر فرقهم المعتزلة. انظر: التبصير في معالم الدين (ص: ١٦٧)، والملل والنحل (١/ ٤٣)، والتعريفات (١/٢٢٢).

[٢] أتباع جهم بن صفوان، من معتقدهم العبد مجبور على فعله، وإنكار الصفات، وأن الجنة والنار تبيدان، وأن الإيمان هو المعرفة بالله فقط. انظر: مقالات الإسلاميين (ص: ١٣٢)، والفرق (ص: ١٩٩)، والتبصير في الدين (ص: ١٠٧).

[٣] جامع البيان (٥/ ٢١١- ٢١٤). انظر: فتح الباري (٨/ ٢١٠).

[٤] التسهيل لعلوم التنزيل (١/ ١٤٥).

[٥] البحر المحيط في التفسير(٣/ ٢٦). وقريبًا منه قال السيوطي في معترك الأقران في إعجاز القرآن(٢/ ٢٠٨).

[٦] العجاب في بيان الأسباب (٢/ ٦٦٣).

المبحث الثالث: مناسبة الآية لما قبلها، ولما بعدها من الآيات.

مناسبتها لما قبلها من عدة وجوه، ومن أبرزها:

١ - أن الله -سبحانه وتعالى- لما قال في أول السورة: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ۝٢ نَزَّلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ ...﴾[آل عمران: ٢- ٣]، ذكر هنا في الآية الكريمة [آل عمران:٧] كيفيَّة الكتاب، وتقسيمه إلى المحكم والمتشابه[١].

٢ - ذكر الله تعالى في هذه الآية تصوير الروح بالعلم وتربيته، وذكر فيما قبلها تصوير الجسد وتسويته[٢].

٣ - لما ذكَّر الله تعالى الناسَ بالنعمة الدنيوية بقوله سبحانه:﴿ هُوَ ٱلَّذِي يُصَوِّرُكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡحَامِ كَيۡفَ يَشَآءُۚ ﴾[آل عمران:٦]، والتصوير ابتداء الخلق؛ ذكّرهم بعدها بالنعمة الدينية بإنزال الكتاب الذي به الهداية. قال ابن عثيمين في تفسير الآية: "وتأمل هنا ترابط الآيات مع بعضها البعض، لما ذكر الله عزَّ وجلَّ أنه هو المصور -والتصوير ابتداء الخلق- ذكر بعده إنزال الكتاب الذي به الهداية، كقوله:﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلۡقُرۡءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلۡبَيَانَ ﴾ [الرحمن: ١-٤]، فأحياناً يبيِّن الله النعمة الدينية قبل، وأحياناً يبيِّن الله النعمة الدنيوية قبل، فبدأ الله بالتصوير ثم ذكر إنزال القرآن، وفي سورة الرحمن ذكر تعليم القرآن قبل خلق الإنسان"[٣].

---

[١] انظر: البحر المحيط في التفسير (٣/ ٢٥).

[٢] انظر: التفسير الكبير(٧/١٣٦- ١٣٧)، وأنوار التنزيل(٢/ ٦)، والبحر المحيط(٣/ ٢١)، وروح المعاني(٢/ ٧٧).

[٣] تفسير القرآن الكريم -آل عمران- لابن عثيمين (١/ ٣٠- ٣١).

٤ – أن الآيات السابقة تكررت فيها كلمة التوحيد، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ﴾ [آل عمران:٢]، وقال سبحانه: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾[آل عمران:٦]، وفيها ردٌّ على زعْم النصارى أن المسيح ابن الله، متمسكين بما جاء في القرآن من أن عيسى روح الله وكلمته، وفي هذه الآية أيضًا رد على زعمهم، وبيان خطئهم في الفهم والاستدلال، وأن القرآن منه محكم العبارة قد صينت من الاحتمال، ومنه متشابه، وهو ما احتمل وجوهًا، فيردّ للمحكم في فهمه وبيانه[١].

٤ – لَمَّا ختم الله تعالى الآية السابقة بوصف العزَّة الدالَّة على الغلبة؛ الدالَّة على كمال القدرة والحكمة المقتضي لوضع كل شيء في أحسن محاله وأكملها المستلزم لكمال العلم، تقديرًا لِما مرَّ من التصوير وغيره، وكان هذا الكتاب أكمل مسموعات العباد لنزوله على وجه هو أعلى الوجوه، ونظمه على أسلوب أعجز الفصحاء وأبكم البلغاء إلى غير ذلك من الأمور الباهرة والأسرار الظاهرة، وعلى عبد هو أكمل الخلق؛ أعقب الوصفين بقوله بياناً لتمام علمه وشمول قدرته ﴿هُوَ﴾ أي: وحده ﴿ٱلَّذِيٓ...﴾[٢].

٥ – أن في المتشابه خفاءً كما أن تصوير ما في الأرحام كذلك[٣].

وأمَّا علاقة الآية بما بعدها فوثيقة جدًّا، إذ إن قوله – سبحانه وتعالى- : ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغۡ قُلُوبَنَا بَعۡدَ إِذۡ هَدَيۡتَنَا وَهَبۡ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحۡمَةً ...﴾[آل عمران: ٨- ٩] من تمام مقالة الراسخين، ومن جملة المقول أي: أن الراسخين في العلم يقولون: آمنا

---

[١] انظر: التفسير الكبير (٧/ ١٣٦- ١٣٧)، والبحر المحيط (٣/ ٢١)، والتحرير والتنوير (٣/ ١٥٣).

[٢] انظر: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور (٤/ ٢٢٣). وانظر: إرشاد العقل السليم (٢/ ٧).

[٣] انظر: روح المعاني (٢/ ٧٧ – ٧٨).

بما تشابه من آي كتاب الله تعالى، ويقولون – أيضًا – هذا الدعاء:﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ...﴾؛ رغبةً منهم إلى ربهم في أن يصرف عنهم ما ابتُلِي به الذين زاغت قلوبهم من اتِّباع متشابه آي القرآن ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله الذي لا يعلمه غير الله، يا ربنا لا تجعلنا مثل هؤلاء الذين زاغت قلوبهم عن الحق فصدوا عن سبيلك، ولا تملها فتصرفها عن هداك ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ له، فوفقتنا للإيمان بمحكم كتابك ومتشابهه، وهب لنا من عندك توفيقًا وثباتًا للذي نحن عليه؛ من الإقرار بمحكم كتابك ومتشابهه[1].

---

[1] انظر: جامع البيان (٥/ ٢٢٧– ٢٢٨). وانظر للاستزادة: معاني القرآن للنحاس (١/ ٣٥٥)، والتفسير الكبير (٧/ ١٤٨)، وأنوار التنزيل (٢/ ٧)، والبحر المحيط (٣/ ٣١)، وتفسير ابن كثير (٢/ ١٣)، واللباب في علوم الكتاب (٥/ ٤٢)، وإرشاد العقل السليم (٢/ ٩).

المبحث الرابع: إعراب الآية.

قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ ﴾ مبتدأ وخبر، ﴿ ٱلۡكِتَٰبَ ﴾ لامه للعهد[1].

﴿ مِنۡهُ ﴾ ظرف خبر مقدَّم، و﴿ ءَايَٰتٌ ﴾ مبتدأ، أو بالعكس، والأوَّل أوفق بقواعد الصناعة، والثاني أدخل في جزالة المعنى؛ إذ المقصود الأصلي انقسام الكتاب إلى القسمين المعهودين لا كونهما من الكتاب[2].

والجملة إما مستأنفة، أو أنها في محلِّ نصب على الحال من ﴿ ٱلۡكِتَٰبَ ﴾ أي: هو الذي أنزل الكتاب في هذه الحال؛ أي: منقسمًا إلى مُحْكَم ومتشابه. ويجوز أن يكونَ ﴿ مِنۡهُ ﴾ هو الحال وحدَه، و﴿ ءَايَٰتٌ ﴾ رفع به عند البصريين على الفاعليَّة[3].

﴿ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ ﴾ مبتدأ وخبر، والجملة: في محلّ نصب حال من ﴿ ءَايَٰتٌ ﴾ أو في محلّ رفع نعت لها، أو مستأنفة[4].

والإخبار عن الجمع بلفظ الواحد في قوله: ﴿ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ ﴾ يحتمل عددًا من الوجوه:

---

(1) انظر: البحر المحيط (٣/ ٢٥)، وإرشاد العقل السليم (٢/ ٧)، وفتح القدير (١/ ٣٦٠).

(2) انظر: إرشاد العقل السليم (٢/ ٧)، وفتح القدير (١/ ٣٦٠).

(3) انظر: إعراب القرآن للأصبهاني (ص: ٧٤)، وغرائب التفسير (١/ ٢٤١)، والتبيان في إعراب القرآن (١/ ٢٣٨)، والبحر المحيط (٣/ ٢٥)، والدر المصون (٣/ ٢٥)، وإرشاد العقل السليم (٢/ ٧)، وفتح القدير (١/ ٣٦٠).

(4) انظر: الدر المصون (٣/ ٢٥)، وإرشاد العقل السليم (٢/ ٧)، والجدول في إعراب القرآن (٣/ ١١٢).

١ – أن المراد كلّ واحدةٍ منه أمٌّ[1].

٢ – أو أن مجموع المحكمات في تقدير شيء واحد، ومجموع المتشابهات في تقدير شيء آخر، وأحدهما أم الآخر، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥٓ ءَايَةً﴾[المؤمنون: ٥٠] ولم يقل آيتين، وإنما قال ذلك على معنى أن مجموعهما آية واحدة، فكذلك هاهنا[2].

٣ – أو لأنه اكتفي بالمفرد عن الجمع كما في قوله: ﴿وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾[البقرة: ٧]، أي: أسماعهم. ومنه قول الشاعر:

كُلوا في بعضِ بطنِكُمُ تَعِفُّوا .... [3] أي: بطونكم.

٤ – أو أنه وَحَّد ﴿أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ بالحكاية على تقدير الجواب؛ كأنه قيل: ما أمُّ الكتاب؟ فقال: ﴿هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾، كما يقال: "مَنْ نظير زيد؟" فيقول قوم: "نحن نظيره"، كأنهم حكوا ذلك اللفظ.

---

(١) انظر: غرائب التفسير (١/ ٢٤١)، والدر المصون (٣/ ٢٥)، وإرشاد العقل السليم (٢/ ٧).

(٢) انظر: جامع البيان (٥/ ١٨٩)، وإعراب القرآن للأصبهاني(ص: ٧٣) ، والتفسير الكبير (٧ / ١٤٣)، والدر المصون (٣/ ٢٥)، وفتوح الغيب (٤/ ٢١)، وإرشاد العقل السليم (٢/ ٧).

(٣) البيت من [الوافر]، وعجزه: "فإن زمانكم زَمَنٌ خَميصُ". معناه: كلوا في بعض بطونكم ولا تملئوها حتى تعتادوا ذلك، وتعفوا عن كثرة الأكل، وتقنعوا باليسير؛ فإن الزمان ذو مخمصة وجدب. والخميص: الجائع. الصفة للزمن، والمعنى لأهله. و(تعِفُّوا) مجزوم بجواب الأمر. والبيت من شواهد سيبويه في الكتاب (١/ ٢١٠)، ولا يُعرَف قائله. انظر: علل النحو لابن السراج (ص: ٥١٦)، والمحتسب (٢/ ٨٧)، وخزانة الأدب (٧/ ٥٥٩).

٥ – وقيل وحَّد ﴿أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾؛ لأنه بمعنى أصل الكتاب، والأصل يُوَحَّد[١].

والإضافة في ﴿أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ بمعنى: (في) كما في: "واحد العشرة"، لا بمعنى: (اللام)[٢]، فإن ذلك يؤدِّي إلى كون الكتاب عبارة عما عدا المحكمات[٣].

قوله تعالى: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞ﴾ ﴿وَأُخَرُ﴾ معطوف على ﴿ءَايَٰتٞ﴾، وهو في الأصل نعت لـ(آيات) مقدّرة، وقد حلّ النعت محلّ المنعوت. ﴿وَأُخَرُ﴾ جمع: أخرى تأنيث آخَر، وإنما لم ينصرف؛ لأنه وصف معدول عن: "الآخر"؛ لأن أصلها أن يكون كذلك، أو عن: "آخر مِن"[٤].

أو ﴿وَأُخَرُ﴾ مبتدأ خبر محذوف، وتقديره: ومنه أخر متشابهات؛ حتى يتمّ التقسيم، نظير قوله: ﴿فَمِنۡهُمۡ شَقِيّٞ وَسَعِيدٞ﴾[هود:١٠٥] فـ(سعيد) هنا ليست

---

[١] انظر: الدر المصون (٣/ ٢٥- ٢٦)، وانظر: التفسير الكبير (٧/ ١٤٣)، وإرشاد العقل السليم (٢/ ٧).

[٢] الإضافة أربعة أنواع: (لاميَّة، وبيانيَّة، وظرفيَّة، وتشبيهيَّة) فالإضافة بمعنى (في) هي: الإضافة الظرفية، وضابطها أن يكون المضاف إليه ظرفا للمضاف،نحو: سهر الليل مُضنٍ. والإضافة اللامية ما كانت على تقدير"اللام". وتفيد الملك، أو الاختصاص. نحو: هذا حصان علي. والإضافة البيانيَّة هي ما كانت على تقدير"من". وضابطها أن يكون المضاف إليه جنسًا للمضاف، نحو: هذا باب خشب. والإضافة التشبيهية ما كانت على تقدير "كاف التشبيه". وضابطها أن يضاف المشبه به إلى المشبه. نحو: انتثر لؤلؤ الدمع على ورد الخدود. انظر: جامع الدروس العربية لمصطفى بن محمد الغلاييني (٣/ ٢٠٦- ٢٠٧).

[٣] انظر: إرشاد العقل السليم (٢/ ٧).

[٤] انظر: غرائب التفسير(١/ ٢٤١)،والتفسير الكبير(٧/ ١٤٣)،وإرشاد العقل السليم(٢/ ٧)،وفتح القدير(١/ ٣٦١).

معطوفة على ﴿شَقِيٌّ﴾؛ لأنها لو كانت معطوفة عليها لفسد التقسيم، ولكن التقدير: منهم شقي، ومنهم سعيد[1].

﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ الفاء فصيحة[2]، مبنية على الفتح؛ أفصحت عن شرط مقدَّر تقديره: إذا عرفت انقسام الكتاب إلى نوعين، وأردت بيان أقسام من يتبعه...فأقول لك: {أما..}[3]. و(أمّا) حرف لتفصيل المجمل، وشرط؛ بدليل لزوم الفاء في خبره[4]. ولا بد أن يُذكر في سياقها قسمان: إما لفظًا، وهو الأكثر، مثل قوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦].

وإمَّا يكون تقديرًا، وسببه: إمَّا الاستغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَعَسَىٰٓ أَن يَكُونَ مِنَ ٱلْمُفْلِحِينَ﴾ [القصص: ٦٧] ولم يذكر القسم الآخر لدلالة المذكور عليه، فكأنه قال: وأما من لم يؤمن ولم يعمل صالِحًا فلا يصلح أن يكون من المفلحين، وإمَّا بكلام يُذكر بعدها في موضع ذلك، مثل هذه الآية التي نحن بصدد تفسيرها؛ فإنه سبحانه قال: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾

---

[1] انظر: تفسير القرآن الكريم –آل عمران– لابن عثيمين (١/ ٣١).

[2] وهي التي تدل على لفظ محذوف يُعتبر سببًا في حدوث ما بعده، سُمِّيت فصيحةً لأنها تُفصِح عن محذوف، أو لأن الفصيح يعرفها، ويميِّز بينها وبين غيرها. معجم المصطلحات النحوية والصرفية (ص: ١٧١ – ١٧٢).

[3] انظر: تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن لمحمد الأمين الهرري (٤/ ١٩٠).

[4] انظر: الأصول في النحو لابن السراج (٣/ ١٧٩)، والكافية في علم النحو لابن الحاجب (ص: ٥٦)، والبديع في علم العربية لابن الأثير (٢/ ٤٢٢)، والبحر المحيط في أصول الفقه للزركشي (٢/ ١٩٥).

فهذا تمام القسم الأول المذكور في سياق "أمَّا" فاقتضى وضع اللغة ذكر قسم آخر؛ فكان تقديره: "وأمَّا غيرهم فيؤمنون به، ويكلون معناه إلى ربهم"، ودلّ على ذلك قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا﴾ أي: كلّ من المحكم والمتشابه من عند الله، والإيمان بهما واجب، وكأنه قيل: وأمَّا الراسخون في العلم فيقولون....، ومنه قول القائل: "أمّا أنا فقد فعلت كذا"، ويسكت[1].

والواجب في «أمَّا» أن يليها الفعل؛ لكونها حرف شرط، لكن التزموا حذف الفعل معها، وجعلوا الواقع بعدها عوضًا عن الفعل المحذوف نحو: "أمّا زيد فمنطلق"، فـ"زيد" قد وقع قبل الفاء وبعد أمّا؛ ليكون عوضًا عن الفعل المحذوف؛ لأنّ الاسم الواقع بعد (أمّا) هو المقصود دون الفعل، وأصله أن يكون بعد الفاء؛ لأنّ معناه: "مهما يكن من شيء فزيد منطلق"[2]، فوقعت (أمّا) موقع (مهما)، و(زيد) موضع الفعل المحذوف، أعني: «يكن» فصار: "أما زيد فمنطلق"، وحينئذ، إمّا أن يكون الاسم الذي بعد أمّا مرفوعًا، أو منصوبًا، فإن كان مرفوعًا فهو مبتدأ خبره ما بعد الفاء، نحو: "أمّا زيد فمنطلق"، وإن كان منصوبًا نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ﴾ [الضحى:٩- ١٠]؛ فالأصحّ أنّ العامل فيه ما بعد الفاء لاقتضاء ما بعد الفاء إيّاه، ولأنّه قُدّم على عامله ليكون عوضًا عن الفعل المحذوف؛ لأنّ التقدير: إن أردت بيان من تعلّق به النهي عن القهر مني، والنهي عن النهر مني؛ فلا تقهر اليتيم ولا تنهر

---

[1] انظر: إيضاح المفصل لابن الحاجب (٢/ ٢٦٠ – ٢٦٢)، وشرح الكافية لابن مالك (٢/ ٣٩٤)، والكناش في فني النحو والصرف لأبي الفداء الحموي (٢/ ١٢١)، والبحر المحيط في أصول الفقه (٢/ ١٩٥).

[2] انظر: المقتضب للمبرد (٣/ ٢٧).

السائل[١]، وكذا إذا كان المنصوب الذي بعد (أمَّا) ظرفًا نحو: "أمّا يوم الجمعة فزيد منطلق"، فـ"يوم الجمعة" معمول لمنطلق ؛ لأنّ التقدير إن أردت بيان زمان وقع فيه انطلاق زيد فزيد منطلق يوم الجمعة.

وذهب بعضهم إلى أنّ العامل في الاسم الذي بعد (أمّا) إنّما هو الفعل المحذوف المقدّر بعد (أمّا)، فإذا قلت: "أمّا يوم الجمعة فزيد منطلق"، كأنك قلت: مهما تذكر يوم الجمعة فزيد منطلق، ومهما تذكر اليتيم فلا تقهر، ومهما تذكر السائل فلا تنهر[٢].

﴿ٱلَّذِينَ﴾ مبتدأ ﴿فِي قُلُوبِهِمۡ﴾ خبر مقدّم. و﴿زَيۡغٌ﴾ مبتدأ مؤخّر. وجملة: ﴿فَيَتَّبِعُونَ﴾ خبر المبتدأ الذي هو الموصول، وقوله: ﴿ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦ﴾ مفعولان من أجلهما. وجملة: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ في محلّ نصب حال[٣].

﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ يجوز فيه الوجهان: أحدُهما: أنه مبتدأ، والواو استئنافية، ويكون الوقفُ على لفظ الجلالة: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، وعلى هذا فالجملة من قوله: ﴿يَقُولُونَ﴾ خبر المبتدأ. والثاني: أنه معطوفٌ على لفظ الجلالة[٤].

---

[١] انظر: شرح الوافية لابن الحاجب (ص: ٤١٨).

[٢] انظر: الكناش في فني النحو والصرف للحموي (٢/ ١٢١- ١٢٢). وانظر للاستزادة: الكافية في علم النحو (ص: ٥٦)، والبحر المحيط في أصول الفقه (٢/ ١٩٥).

[٣] انظر: إعراب القرآن للنحاس (٢/ ٣٥٥)، ومشكل إعراب القرآن لمكي (١/ ١٤٩)، والتبيان في إعراب القرآن (١/ ٢٣٩)، والدر المصون (٣/ ٢٦)، والجدول في إعراب القرآن (٣/ ١١١).

[٤] انظر: معاني القرآن للزجاج (١/ ٣٧٨)، وإعراب القرآن للنحاس (١/ ١٤٤)، ومشكل إعراب القرآن(١/ ١٤٩)، وتفسير الراغب(٢/ ٤٢٦)، وإعراب القرآن للأصبهاني(ص:٧٤)، وأنوار التنزيل(٢/ ٦)، والتسهيل(١/١٤٥).

وعلى هذا فيجوز في الجملة القولية وجهان، أحدهما: أن تكون خبرَ مبتدأٍ مضمرٍ أي: هم يقولون. والثاني: أنها معطوفة بحرف محذوف، والتقدير: و﴿ يَقُولُونَ ﴾ على ما رجحه الشنقيطي في تفسيره. أو أنها حالٌ، أي: يعلمون تأويلَه حال كونهم قائلين ذلك. وهذا ذكره كثير من المفسرين[1]، وضعفه الشوكاني، والشنقيطي[2].

وجملة: ﴿ ءَامَنَّا بِهِۦ ﴾ في محلّ نصب مقول القول. وجملة: ﴿ كُلٌّ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ ﴾ في محلّ نصب بدل من جملة: ﴿ ءَامَنَّا بِهِۦ ﴾[3].

وقوله تعالى:﴿ كُلٌّ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا ﴾ أي: كل ذلك، فحذف المضاف إليه. وبقي ﴿ كُلٌّ ﴾ معرفة مع حذف المضاف إليه، ولم يُبنَ بناء "قبلُ" و"بعدُ" وأخواتهما؛ لأنها تكون معرفة ونكرة، وأُعرِبت في حال النكرة، وبُنِيت في حال المعرفة للفرق، و﴿ كُلٌّ ﴾ في جميع الأحوال معرفة، فلم يحتج إلى فرق[4].

---

[1] انظر: إعراب القرآن للنحاس (١/ ١٤٤)، إعراب القرآن للأصبهاني (ص: ٧٤)، وأنوار التنزيل (٢/ ٦)، ومدارك التنزيل (١/ ٢٣٧)، والتسهيل (١/ ١٤٥)، وفتح القدير (١/ ٣٠٩)، وأضواء البيان (١/ ١٩٤- ١٩٥).

[2] انظر: فتح القدير (١/ ٣٠٩)، وأضواء البيان (١/ ١٩٤- ١٩٥).

[3] انظر: الدر المصون (٣/ ٢٩)، والجدول في إعراب القرآن (٣/ ١١١- ١١٣).

[4] انظر: غرائب التفسير (١/ ٢٤٣)، والتحرير والتنوير (٣/ ١٦٨).

المبحث الخامس: التصريف والإعلال.

قوله تعالى: ﴿ءَايَتٌ﴾ جمع: آية، وتجمع أيضًا على: آي، وآياء: جمع الجمع[1]. وأصلها: (أيية)، فاؤها همزة، وعينها ولامها ياءان؛ لأنها من تأيّى القوم إذا اجتمعوا، ثم أبدلوا الياء الأولى ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فاجتمعت الهمزة والألف الساكنة فأدغمتا ووضع فوقهما مدّة[2]. واختُلِف في وزن (آية) على عدة أقوال:

١- ذهب سيبويه، والخليل إلى أنها: (فَعَلَة)، والأصل: أَيَيَة بفتح العين، تحرَّكت الياء وانفتح ما قبلها فَقُلِبت ألفًا[3]. ورجحه ابن عصفور [4]. وحكم عليه السمين بالشذوذ[5].

٢ – ذهب الكسائي إلى أن وزنها: (آيِيَة) على وزن: (فاعِلة)، فكان القياس أن يدغم فيقال: آيَّة كدابَّة إلا أنه تُرِك ذلك تخفيفًا، فحذَفُوا عينها كما خفَّفوا كَيْنونة والأصل: كيِّنونة بتشديد الياء[6].

---

[1] انظر: العين(٨/ ٤٤١)، وجمهرة اللغة (١/ ٢٥٠- ٥٢١)، والصحاح (٦/ ٢٢٧٥ -٢٢٧٦)، ومجمل اللغة (ص: ١٠٦)، ومقاييس اللغة (١/ ١٦٨- ١٦٩)، ولسان العرب (١٤/ ٦١ -٦٢)، كلهم في (أيا).

[2] انظر: الجدول في إعراب القرآن (١/ ١١١). وانظر: الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور (ص: ٣٦٩).

[3] الدر المصون (١/ ٣٠٨)، وانظر: شرح التصريف للثمانيني (ص: ٥٢٢)، واللباب في علل البناء والإعراب للعُكبري (٢/ ٤٢٢)، والممتع الكبير في التصريف (ص: ٣٦٨).

[4] في الممتع الكبير في التصريف (ص: ٣٦٩).

[5] في الدر المصون (١ / ٣٠٨). انظر: اللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ٤٢٣) ، والممتع الكبير في التصريف (ص: ٣٦٨).

[6] الدر المصون (١/ ٣٠٨- ٣٠٩) بتصرف يسير. انظر: شرح التصريف للثمانيني(ص:٥٢٣)، واللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ٤٢٣)، والممتع الكبير في التصريف (ص: ٣٦٨)، وشرح الشافية للأستراباذي (٣/ ١١٨).

وضعّفوا هذا بأنّ بناء كيَّنونة أثقل فناسبَ التخفيف بخلاف هذه[١].

٣ – ذهب الفرَّاء إلى أنَّها: (فَعْلة) بسكونِ العين[٢].

٤ – ذهب بعض الكوفيين إلى أن وزنها: أَيِيَة، بكسر العين مثل: نَبِقَة؛ فَأُعِلَّ. وهذا شاذ أيضًا كمذهب سيبويه، والخليل.

٥ – قيل وزنُها: (فَعُلَة) بضم العين.

٦– قيل: أصلُها أياة بإعلال الثاني، فَقُلبت بأَنْ قُدِّمَتِ اللامُ وأُخِّرَتِ العينُ وهو ضعيفٌ[٣].

قوله تعالى: ﴿زَيۡغٞ﴾ مصدر سماعيّ لفعل زاغ، باب ضرب، وزنه (فَعْل) بفتح فسكون[٤]، يقال: زاغَ يزيغُ زَيْغًا وزيغوغَةً وزَيَغانًا وزُيوغًا.

قال الفراء: "العرب تقول في عامة ذوات الياء مما يشبه: زغت، وسرت سيرورة، وصرت صيرورة، وملت ميلولة، وطرت طيرورة، وحدت حيدودة، فيما لا يحصى من هذا الضرب، فأما ذوات الواو مثل: قلت، ورضيت، فإنهم

---

[١] انظر: الدر المصون (١/ ٣٠٨– ٣٠٩).

[٢] انظر: شرح التصريف للثمانيني (ص: ٥٢٢)، والممتع الكبير في التصريف (ص: ٣٦٨)، وشرح شافية ابن الحاجب للأستراباذي (٣/ ١١٨).

[٣] انظر: الدر المصون (١/ ٣٠٨– ٣٠٩). وانظر: اللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ٤٢٣)، والممتع الكبير في التصريف (ص: ٣٦٨)، وشرح شافية ابن الحاجب للأستراباذي (٣/ ١١٨)، وارتشاف الضَّرَب لأبي حيّان (١/ ٣٠٠– ٣٠١)، وشرح التصريح على التوضيح للجرجاويّ الأزهري (٢/ ٧٣٢– ٧٣٣).

[٤] انظر: الجدول في إعراب القرآن (٣/ ١١٣).

لا يقولون ذلك، وقد جاء عنهم في أربعة أحرف، منها: الكينونة من كنت، والديمومة من دمت، والهيعوعة من الهواع[1]، والسيدودة من سدت"[2].

(تأويل) ، مصدر قياسيّ لفعل: (أوّل) الرباعيّ، وزنه: (تفعيل) بزيادة التاء في أوّل الماضي والياء قبل الآخر[3].

﴿يَذَّكَّرُ﴾ فيه إبدال، أصله: (يتذكّر) وزنه: يتفعّل، قلبت التاء ذالًا لمجيئها قبل الذال– فاء الكلمة– وأدغمت بها للمجانسة[4].

---

(١) الهواع: القيء. يقال: هاع يهوع وتهوع. انظر: مقاييس اللغة (٦/ ١٩) (هوع).

(٢) انظر: تهذيب اللغة (١٠/ ٢٠٥) (كنّ)، ولسان العرب (١٣/ ٣٦٣) (كون)، والدر المصون (٣/ ٢٧).

(٣) انظر: الجدول في إعراب القرآن (٣/ ١١٣).

(٤) انظر: البحر المحيط (٢/ ٦٨٦)، والدر المصون (٢/ ٦٠٦، ٧/ ٦١٩)، والجدول في إعراب القرآن (٣/ ١١٣).

المبحث السادس: شرح الكلمات.

قولــه: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ ﴾، ضــمير ﴿ هُوَ ﴾ يعـــود علـــى الله تعـــالى، و﴿أَنزَلَ ﴾: أفعل من النزول، وهو فى الأصــل: انحطـــاط مــن علــو. يقــال: نــزل عن دابَّته، ونزل في مكان كذا: حطّ رحلــه فيــه. وأنــزل غيــره، وأنــزل الله نعمــه على الخلق: أعطاها إياهم. وذلك إما بإنزال الــشيء نفــسه، كــإنزال القــرآن لإلــزام الحجة وإهداء هدية الهداية، وإما بــإنزال أســبابه والهدايــة إليــه، كــإنزال الحديــد واللباس. ولا يقال في المفترى والكذب وما كــان مــن الــشياطين إلا التنــزل؛ قــال الله: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتۡ بِهِ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴾[الشعراء:٢١٠]. والفــرق بــين الإنــزال والتنزيــل فــي وصف القرآن والملائكة، أن التنزيل يخــتص بالموضــع الــذى يــشير إلــى إنزالــه متفرقًــا، ومــرةً بعـد أخــرى، والإنـــزال عـــام. وقولـــه: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِى لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾[القدر:١] إنما خص بلفظ الإنــزال؛ لأن القــرآن نــزل دفعــة إلــى الــسماء الدنيا، ثم نزل نجمًــا نجمًــا[١]. والإنــزال فــي القــرآن ورد علــى خمــسة عــشر وجهًا[٢].

والمراد بالكتاب: القرآن، والكتاب لغة: الجمــع[٣]، ثــم أصــبح اســم جــنس مطلــق ومعهود، وباعتبار عهده أطلــق علــى القــرآن كثيــرًا، قــال تعــالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِ ﴾[البقــرة: ٢]، وقـــال: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبۡدِهِ ٱلۡكِتَٰبَ ﴾[الكهـــف:١]، وإنمــا سُــمِّي كتابًــا؛ لأن الله جعلــه جامعًــا للــشريعة، ولجميــع أنــواع العلــوم،

[١] انظر بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز (٢/ ٥٠- ٥١).

[٢] انظر هذه الأنواع في المرجع السابق (٢/ ٦٥- ٦٦).

[٣] انظر: الزيادة والإحسان (١/ ٣٦٢، ٥/ ٢٨)، وتفسير القرآن الكريم -آل عمران- لابن عثيمــين (١/ ٣٩).

والقصص، والأخبار على أبلغ وجه. وفي هذه التسمية معجزة للرسول ﷺ بأن ما أوحي إليه سيُكتب في المصاحف[1].

وسر تسميته بالقرآن والكتاب جميعًا؛ أنه روعي في تسميته قرآنًا كونه متلوًّا بالألسن، كما روعي في تسميته كتابًا كونه مدوَّنًا بالأقلام، فكلتا التسميتين من تسمية الشيء بالمعنى الواقع عليه. وفي تسميته بهذين الاسمين إشارة إلى أن من حقه العناية بحفظه في موضعين، وأنه يجب حفظه في الصدور والسطور جميعًا، أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى، وبهذه العناية المزدوجة بقي القرآن محفوظًا في حرز حريز، إنجازًا لوعد الله تعالى الذي تكفل بحفظه، ولم يصبه ما أصاب الكتب الماضية من التحريف والتبديل وانقطاع السند[2].

قوله: ﴿ءَايَٰتٌ﴾ جمع: آية، وهي في اللغة: العلامة، ومنه قوله: ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦ مَنَامُكُم﴾[الروم:٢٣]. قال الشاعر[3]:

تَوَهَّمْتُ آياتٍ لها فَعَرَفْتُهَا لِستَّةِ أعوامٍ وذَا العامُ سابِعُ[4]

وتُطلق –أيضًا– على: المعجزة، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مُّوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَا بَيِّنَٰتٍ﴾[القصص:٣٦]. وعلى العبرة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلۡنَا ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَأُمَّهُۥٓ ءَايَةً﴾[المؤمنون:٥٠].

---

[1] انظر: التحرير والتنوير (١/ ٧٣). وانظر في أسماء القرآن: الزيادة والإحسان (١/ ٣٦٢وما بعدها).

[2] انظر: النبأ العظيم (ص: ٤١– ٤٢).

[3] البيت من [الطويل] للنابغة الذبياني، انظر: ديوانه: (ص: ٧٩٦).

[4] انظر: الدر المصون (١/ ٣٠٧).

وكل آية في القرآن فهي علامة على مُنزِلها لِمَا فيها من الإعجاز والتحدِّي[1].

وآيات الله: عجائبه[2]. وقد وردت الآية في القرآن على اثني عشر نوعًا[3].

والمراد بالآيات هنا: آية اصطلاحية[4]، وهي عبارة عن "قرآن مركب من جمل ولو تقديرًا، ذو مبدأ ومقطع، مندرج في سورة"[5].

والمناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي: أن الآية علامة على نفسها بانفصالها عمًّا قبلها وما بعدها؛ أو لأن فيها عبرًا ودلائل لمن أراد أن يتذكر، أو لأنها بانضمامها إلى غيرها تكون معجزة دالة على صدق الرسولﷺ[6].

---

(1) انظر: تفسير القرآن الكريم -آل عمران- لابن عثيمين (١/ ٣٢).

(2) انظر: جمهرة اللغة(١/ ٢٥٠- ٥٢١)، والصحاح (٦/ ٢٢٧٥-٢٢٧٦)، ومجمل اللغة (ص: ١٠٦)، ومقاييس اللغة (١/ ١٦٨- ١٦٩)، والوجوه والنظائر للدامغاني (ص: ٥٥- ٥٧)، ونزهة الأعين النواظر لابن الجوزي (ص: ١٥٤- ١٥٦)، ولسان العرب (١٤/ ٦١-٦٢)، والدر المصون (١/ ٣٠٧)، والبرهان (١/ ٢٦٦)، والقاموس المحيط (ص: ١٢٦١) (أيا)، وبصائر ذوي التمييز (٢/ ٦٥)، وتاج العروس (٣٧/ ١٢٢-١٢٥) (أيا).

(3) انظر هذه الأنواع في بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز (٢/ ٦٥- ٦٦).

(4) مثلها قوله:﴿ وَإِذَا بَدَّلۡنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٖ ﴾[النحل:١٠١]. انظر: الوجوه والنظائر للدامغاني (ص: ٥٦).

(5) قاله الجعبري كما في البرهان(١/ ٢٦٦)، والإتقان(١/ ٢٣٠). انظر: التعريفات(ص:٤١)، وكشاف اصطلاحات الفنون(١/ ٧٦)، والمدخل لدراسة القرآن لأبي شهبة (ص:٣٠٩)، ودراسات في علوم القرآن للرومي (ص:١١٥).

(6) انظر: البرهان علوم القرآن (١/ ٢٦٧)، ومناهل العرفان علوم القرآن (١/ ٣٣٩)، والمدخل لدراسة القرآن الكريم لأبي شهبة (ص: ٣٠٩)، ودراسات في علوم القرآن للرومي (ص: ١١٥).

وعدد آيات القرآن: (ستة آلاف ومائتا آية)، واختلفوا فيما زاد عن ذلك[١].

قيل: أربع عشرة آية، وقيل: وتسع عشرة آية، وقيل: وخمس وعشرون آية، أو ست وعشرون آية، وقيل: ست وثلاثون آية، وهذا ما قال به الأكثرون[٢].

وقوله تعالى: ﴿مُّحۡكَمَٰتٌ﴾ أي: مبيَّنات مفصَّلات، متقَنات في الدلالة والحكم والخبر، محفوظات من الاحتمال والاشتباه والإجمال[٣]؛ لأن الله قد أحكمه، أي: فصله من الاشتباه بغيره، وفصل منه ما ليس منه، ولا يعرض فيه شبهة من حيث اللفظ، ولا من حيث المعنى، فالإحكام هو: الفصل والتمييز والفرق والتحديد الذي به يتحقق الشيء، ويحصل إتقانه[٤].

و"حَكَمَ أصله: منع منعًا لإصلاح"[٥]، قال ابن فارس: "الحاء والكاف والميم أصل واحد، وهو: المنع"[٦]، تقول العرب: حكَمت وأحكمت وحكَّمت بمعنى:

---

[١] انظر: البرهان علوم القرآن (١/ ٢٤٩)، والإتقان علوم القرآن (١/ ١٤٦).

[٢] انظر: البرهان علوم القرآن (١/ ٢٤٩)، والإتقان علوم القرآن (١/ ١٤٦)، ومناهل العرفان (١/ ٣٤٣)، والمدخل لدراسة القرآن لأبي شهبة (ص: ٢٨٠)، وجمع القرآن دراسة تحليلية لمروياته لأكرم عبد الدليمي (ص: ٢٠٨).

[٣] انظر: الكشاف (١/ ٣٣٧)، وأنوار التنزيل (٢/ ٦)، ولباب التأويل (١/ ٢٢٥)، وتفسير الجلالين (ص: ٦٥)، وتفسير القرآن الكريم – آل عمران – لابن عثيمين (١/ ٣٢).

[٤] انظر: المفردات (ص: ٢٥١) (حكم)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/ ٢٧٤).

[٥] المفردات (ص: ٢٤٨) (حكم).

[٦] مقاييس اللغة (٢/ ٩١) (حكم).

منعت ورددت. وأحكمت الدابَّةَ إذا جعلت في فمها الحكَمَة؛ وهي:حديدة تجعل في فم الدابة تمنعها من الجماح(١).

وقيل للحاكم بين الناس: (حاكم)؛ لأنه يمنع الظالم من الظلم. قال الأصمعي: أصل الحكومة: ردّ الرجل عن الظلم(٢). ومنه قول لبيد(٣):

أَحْكَمَ الجِنثيَّ منْ عَوْراتِهَا كلُّ حِرْباءٍ إذا أُكْرِهَ صَلّ(٤).

وعن إبراهيم النخعي قال: "حكِّم اليتيم كما تحكم ولدك". أي: امنعه من الفساد، وأصلحه كما تصلح ولدك، وكما تمنعه من الفساد(٥). ويقال أيضا:

---

(١) انظر: تهذيب اللغة (٤/ ٦٩)، وجمهرة اللغة (١/ ٥٦٤)، والنهاية في غريب الحديث(١/ ٤٢٠) كلهم في(حكم).

(٢) انظر: الفاخر (ص: ١٣٩)، وتهذيب اللغة (٤/ ٦٩) (حكم)، والصحاح (٥/ ١٩٠٢) (حكم).

(٣) في ديوانه (ص: ٩٥). والبيت من [الرَّمَل] وانظر: المعجم المفصل في شواهد العربية لإميل بديع يعقوب (٦/ ١٩).

ولبيد هو: ابن ربيعة العامري، أحد الشعراء الفرسان الأشراف، يعد صحابيًا من المؤلفة قلوبهم، سكن الكوفة، وتوفي بها سنة (٤١هـ). انظر: الإصابة (٥/ ٦٧٥)، والاستيعاب (٣/ ١٢٣٥).

(٤) الجِنثيّ: السيف، والمعنى: ردَّ السيف عن عورات الدرع؛ وهي فرجها، كلُّ حرباء، وهو المسمار الذي يسمر به حلقها. و(صلّ) يقال: صلّ المسمار يصلّ صليلًا إذا ضُرب وأُكره أن يدخل في الشيء فسمعت صوته. انظر: المعاني الكبير في أبيات المعاني لابن قتيبة (٢/ ١٠٣٠)، وجمهرة اللغة (١/ ١٤٣) (صلل)، وتهذيب اللغة (٤/ ٦٩) (حكم). هذا على رواية من نصب (الجنثيَّ)، ويُنشد (الجنثيُّ) بالرفع على أنه فاعل، والمعنى: أحرز الجنثي -وهو الزراد- مساميرها، ومعنى الإحكام حينئذ الإحراز. انظر: تهذيب اللغة (٤/ ٦٩) (حكم)، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسي (ص: ٥٠٢).

(٥) انظر: تهذيب اللغة (٤/ ٦٩) (حكم).

حَكَمْتُ السفيه وأَحْكَمْتُهُ، إذا أخذتَ على يــده، وكــل مــن منعتــه مــن شــيء فقــد حكمته وأحكمته. قال جرير[1]:

أبَنِي حَنِيفَةَ أَحْكِمُوا سُفَهَاءَكُمْ　　　إنِّي أخَافُ عَلَيْكُمُ أنْ أغْضَبَا

يقول: امنعوهم من التعرض[2].

ومن ذلك: الحكمة؛ وسُمِّيت بها لأنها تمنع عــن التــورّط فــي الجهــل، وسُــمِّي العلم حكمةً؛ لأنه يمنع صاحبه من الموارد القبيحــة التــي يردهــا الجاهــل،وســمِّي الحكَم حَكَمًا؛ لأنه إذا تم منع عن التخاصــم[3]، والمحكَّــم: المجــرب المنــسوب إلــى الحكمة[4].

قال ابن تيمية: "والحكــم هــو: الفــصل بــين الــشيئين؛ فالحــاكم يفــصل بــين الخصمين، والحكم: فصل بــين المتــشابهات علمًــا وعملًــا، إذا ميــز بــين الحــق والباطل، والصدق والكذب، والنافع والضار، وذلــك يتــضمن فعــل النــافع، وتــرك الضار، فيقال: حكمت الــسفيه وأحكمتــه إذا أخــذت علــى يديــه، وحكمــت الدابــة وأحكمتها إذا جعلت لها حكَمــةً؛ وهــو مــا أحــاط بالحنــك مــن اللجــام. وإحكــام الشيء: إتقانه، فإحكام الكــلام إتقانــه بتمييــز الــصدق مــن الكــذب فــي أخبــاره، وتمييز الرشد من الغي في أوامره، والقرآن كله محكم بمعنى الإتقان"[5].

---

[1] في ديوانه (ص: ٤٧). والبيت من [الكامل] وجرير هو: ابن عطية اليربوعي، من تميم، أشــعر أهل عصره، وكان هجَّاء مرًّا، توفي سنة (١١٠هـــ). انظــر: الأغــاني (٨/ ١)، والأعــلام (٢/ ١١٩).

[2] انظر: تهذيب اللغة (٤/ ٦٩) (حكم)، والصحاح (٥/ ١٩٠٢) (حكم).

[3] انظر: مجمل اللغة (ص: ٢٤٦) (حكم)، والوجوه والنظائر للعسكري (ص: ١٨٠)، وعمدة الحفاظ (١/ ٤٤١).

[4] انظر: مقاييس اللغة (٢/ ٩١) (حكم).

[5] مجموع الفتاوى (٣/ ٦٠).

وقوله: ﴿هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ أي: أصل الكتاب الذي فيه عماد الدين، والفرائض والحدود، وسائر ما بالخلق إليه الحاجة من أمر دينهم، وما كلِّفوا من الفرائض في عاجلهم وآجلهم[١].

والأم لغةً: بإِزاء الأب، وهي: الوالدة القريبة الَّتي ولدته، والبعيدة التي ولدت مَن ولدته. ولهذا قيل لحوّاءَ: هي أمّنا، وإِن كان بيننا وبينها وسائط[٢].

وسمِّيت الأمّ أمًّا ؛ لأن ولدها يتبعها، كما سمِّيت سورة الفاتحة: أمَّ الكتاب؛ لأنها تتقدَّم الكتاب، فهو تابع لها كما يتبع الولد أمَّه[٣].

ويقال لكلّ ما كان أصلًا لوجود الشّيء، أو تربيته، أو إصلاحه، أو مبدئه: أُمّ. قال الخليل: "كل شيء ضُمّ إِليه سائر ما يليه يُسمّى أُمًّا"[٤]. ويقال: أُمّ وأُمّة، الجمع: أُمَّات، وأُمّهات.

وقيل: الأُمّات للبهائم، والأُمّهات لبنى آدم. والهاءُ فيه زائدة. ولا يوجد هاء مزيدة في وسط الكلمة أصلًا إلا في هذه الكلمة[٥].

---

(١) انظر: جامع البيان (٥/ ١٨٩). وانظر: الوجوه والنظائر لأبي هلال العسكري (ص: ٢٨).

(٢) انظر: المفردات (ص:٨٥)، (أمّ)، وبصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز (٢/ ١١١- ١١٢).

(٣) انظر: الوجوه والنظائر لأبي هلال العسكري (ص: ٢٨).

(٤) العين (٣/ ٤٠٤) (أمّ)، انظر: تهذيب اللغة (٤٥٢/١٥)، والمفردات (ص:٨٥) كلاهما في (أمّ).

(٥) انظر: المفردات (ص: ٨٥- ٨٦) (أمّ)، وبصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز (٢/ ١١١- ١١٢).

ولما كانت المحكمات مفهومة بذواتها، والمتشابهات إنما تصير مفهومة بإعانة المحكمات، لا جرم صارت المحكمات كالأمِّ للمتشابهات[1].

وقد وردت كلمة (الأم) في القرآن على أوجه:

١- بمعنى: نفس الأَصل، كما في الآية التي نحن بصدد تفسيرها.

٢- بمعنى: المأْوى، قال تعالى: ﴿ فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ ﴾[القارعة:٩] أي: مسكنه النار.

٣- بمعنى: الوالدة، قال تعالى: ﴿فَرَجَعْنَٰكَ إِلَىٰٓ أُمِّكَ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ﴾ [طه:٤٠].

٤- بمعنى: الظِّئر، قال تعالى: ﴿وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِىٓ أَرْضَعْنَكُمْ﴾[النساء:٢٣].

٥ – بمعنى: أزواج النبي ﷺ، قال تعالى: ﴿ٱلنَّبِىُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ۖ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦].

٦- بمعنى: اللَّوح المحفوظ، ﴿ وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ ﴾[الزخرف:٤].

٧ – بمعنى: مكة شرّفها الله تعالى، ﴿لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ﴾[الشورى:٧]، سمّيت بها؛ لأَنَّ الأَرض دُحِيت مِن تحتها. وأم الرباع: مكَّة. وأُمّ النّجوم: المجَرّة. وأمّ الجيش: الرئيس.

٨ – أمّ الكتاب: الفاتحة[2].

---

(١) انظر: التفسير الكبير (٧/ ١٤٢).

(٢) انظر: بصائر ذوي التمييز (٢/ ١١١- ١١٢). وانظر: الوجوه والنظائر للدامغاني (ص:٥٨-٥٩)، ونزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر (ص: ١٤١)، وذكرا خمسة أوجه فقط.

والمراد بالكتاب: القرآن؛ لأنه المتحدَّث عنه بقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ﴾[1].

وقوله تعالى: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞ﴾ أي: متماثلات يُشبه بعضها بعضًا، الشِّبْه والشَّبَه والشَّبِيه: المثل، والجمع أشباه. وأشبه الشيءُ الشيءَ: ماثله. وتشابه الشيئانِ واشتبها، واشتبهت الأمور وتشابهت: التبست لإشباه بعضها بعضًا، والْمُشْبِهات من الأمور: الْمُشْكلات، وتقول: شبَّهت عليَّ يا فلان: إذا خلط عليك، واشتبه الأمر، أي: اختلط[2]. قال الراغب: "والشبهة: هو أن لا يتميز أحد الشيئين من الآخر لِما بينهما من التشابه، عينًا كان أو معنًى....، والمتشابه من القرآن: ما أشكل تفسيره لمشابهته بغيره، إما من حيث اللفظ، أو من حيث المعنى"[3].

والاشتباه قد يكون في المعنى، بحيث يكون غير واضح. أو اشتباه في التعارض؛ بحيث يظن الظان أن القرآن يعارض بعضه بعضًا؛ وهذا مجرد توهم وليس له حقيقة، وأسباب هذا التوهم:

١- إما قصور في العلم. ٢- أو قصور في الفهم. ٣- أو تقصير في التدبر. ٤- أو سوء في القصد، بحيث يظن أن القرآن يتعارض، فإذا ظن هذا الظن لم يوفق للجمع بين النصوص، فيحرم الخير؛ لأنه ظن ما لا يليق بالقرآن[4].

---

[1] انظر: التحرير والتنوير (٣/ ١٥٤).

[2] انظر: العين (٣/ ٤٠٤)، وتهذيب اللغة (٦/ ٥٨- ٥٩)، ومجمل اللغة (ص: ٥٢٠)، والصحاح (٦/ ٢٢٣٦)، وأساس البلاغة (١/ ٤٩٣)، ولسان العرب (١٣/ ٥٠٣ – ٥٠٥) كلهم في (شبه).

[3] المفردات (ص: ٤٤٣) (شبه).

[4] انظر: تفسير القرآن الكريم –آل عمران– لابن عثيمين (١/ ٣١).

قال أبو حيان في معنى التشابه في الآية: "أما هنا فالتشابه: ما احتمل، وعجز الذهن عن التمييز بينهما، نحو: ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا﴾[البقرة:٧٠]، ﴿وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾[البقرة:٢٥] أي: مختلف الطعوم متفق المنظر، ومنه: اشتبه الأمران، إذا لم يفرق بينهما. ويقال لأصحاب المخاريق: أصحاب الشبه، وتقول: الكلمة الموضوعة لمعنى لا يحتمل غيره ؛ نصٌّ، أو يحتمل راجحًا أحد الاحتمالين على الآخر، فبالنسبة إلى الراجح ظاهر، وإلى المرجوح مؤول، أو يحتمل من غير رجحان، فمشترك بالنسبة إليهما، ومجمل بالنسبة إلى كل واحد منهما. والقدر المشترك بين النص والظاهر هو المحكم، والمشترك بين المجمل والمؤول هو المتشابه ؛ لأن عدم الفهم حاصل في القسمين"[1].

وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ﴾ الزيغ لغةً: الميل عن الاستقامة إلى أحد الجانبين، ومنه: زاغت الشمس عن كبد السماء، وزاغ البصر والقلب، وزاغ وزال متقاربان، لكن زاغ لا يقال إلا فيما كان عن حقٍّ إلى باطل[2].

والمراد بالآية: أن هؤلاء الزائغين يميلون عن الحق إلى الباطل ؛ لأنهم لا يريدون الحق، وإنما يتبعون المتشابه، فتجدهم يأخذون آيات القرآن التي فيها اشتباه حتى يضربوا بعضها ببعض؛ ليصدوا عن سبيل الله، ويشككوا الناس في كلام الله عز وجلَّ[3].

وقوله :﴿ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ﴾ أي: يفعلون ذلك لطلب الفتنة، والفتنة مصدر، كالفَتْن والفُتُون، وهي على ضروب، وجماع معناها: الابتلاء، والامتحان،

---

[1] البحر المحيط في التفسير (٣/ ٢١- ٢٢).

[2] انظر: تفسير الراغب الأصفهاني (٢/ ٤١٣)، وفتوح الغيب (٤/ ٢٣)، والبحر المحيط (٣/ ٧).

[3] انظر: تفسير القرآن الكريم –آل عمران– لابن عثيمين (١/ ٣٣).

والاختبار، وأصلها مأخوذ من قولك: فتنت الفضة والذهب؛ إذا أذبتهما بالنار؛ لتميز الرديء من الجيد، وإذا أدخلته النار لتنظر ما جودته. وتُطلق الفتنة على الاختبار، والمحنة، والمال، والأولاد، والكفر، واختلاف الناس بالآراء، والإحراق بالنار، والظلم[1].

قال ابن حجر:"ومعنى الفتنة في الأصل: الاختبار والامتحان، ثم استعملت في كل أمر يكشفه الامتحان عن سوء، وتُطلق على الكفر، والغلوِّ في التأويل البعيد وعلى الفضيحة والبليَّة والعذاب والقتال، والتحوّل من الحسن إلى القبيح، والميل إلى الشيء، والإعجاب به، وتكون في الخير والشرّ، كقوله تعالى: ﴿ كُلُّ نَفۡسٖ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِۗ وَنَبۡلُوكُم بِٱلشَّرِّ وَٱلۡخَيۡرِ فِتۡنَةٗۖ ﴾ [الأنبياء: ٣٥]"[2].

ويُعرف المعنى المراد من الفتنة في كل موضع بحسب ما أضيفت إليه، وبالسياق والقرائن[3]. قال ابن القيم: "وأما الفتنة التي يضيفها الله – سبحانه – إلى نفسه، أو يضيفها رسوله إليه، كقوله: ﴿ وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ﴾ [الأنعام:٥٣]، وقول موسى: ﴿إِنْ هِيَ إِلاَّ فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَاء وَتَهْدِي مَن تَشَاء﴾ [الأعراف:١٥٥]، فتلك بمعنى آخر؛ وهي بمعنى: الامتحان، والاختبار، والابتلاء من الله لعباده بالخير والشر، بالنعم والمصائب، فهذه لون، وفتنة المشركين لون، وفتنة المؤمن في ماله وولده وجاره لون آخر، والفتنة التي يوقعها بين أهل الإسلام كالفتنة التي أوقعها بين أصحاب علي ومعاوية، وبين أهل الجمل وصِفِّين، وبين المسلمين حتى يتقاتلوا ويتهاجروا لون آخر"[4].

---

[1] انظر: لسان العرب (١٣/ ٣١٧) (فتن).

[2] فتح الباري (٢/ ٨).

[3] انظر: المرجع السابق (١١/ ١٧٦) .

[4] زاد المعاد (٣/ ١٥٢).

وأمَّا معنى الفتنة في الآية فقيل: هو: فساد ذات البين في الدِّين والحروب. وقيل: معناها: الشرك، قاله السدي. وقيل: اللّبْس، قاله مجاهد. وقيل: الشبهات التي حاجّ بها وفد نجران[1]. ونقل الطبري للفتنة معنيين: الشرك، والشبهات واللَّبْس ، ورجح الثاني قائلًا: "وأولى القولين في ذلك بالصواب قول من قال: معناه إرادة الشبهات وَاللَّبْسِ ، فمعنى الكلام إذًا: فأما الذين في قلوبهم ميل عن الحق وحيف عنه، فيتبعون من آي الكتاب ما تشابهت ألفاظه، واحتمل صرفه في وجوه التأويلات، باحتماله المعاني المختلفة إرادة اللبس على نفسه وعلى غيره، احتجاجًا به على باطله الذي مال إليه قلبه دون الحق الذي أبانه الله فأوضحه"[2].

واستعملت الفتنة في القرآن على وجوه أوصلها بعضهم إلى خمسة عشر وجهًا[3]، ومنها:

١ – الابتلاء والاختبار والمحنة: ومنه قوله: ﴿ وَفَتَنَّاكَ فُتُونًا ﴾[طه:٤٠] أي: بلوناك.

٢- العذاب، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُواْ مِن بَعْدِ مَا فُتِنُواْ﴾ [النحل:١١٠] أي: عُذِّبوا.

٣ – الإثم: ومنه قوله: ﴿أَلاَ فِي الفِتْنَةِ سَقَطُوا ﴾[التوبة:٤٩] أي: في الإثم سقطوا.

---

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج (١/ ٣٧٧- ٣٧٨)، والنكت والعيون (١/ ٣٧١)، وزاد المسير (١/ ٢٦٠).

(٢) جامع البيان (٥/ ٢١٣).

(٣) نزهة الأعين النواظر (ص: ٤٧٨- ٤٨٠).

٤ – القتل والهلاك، ومنه قوله: ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [النساء:١٠١] أي: يقتلكم.

٥- الصدُّ عن الصراط المستقيم: ومنه قوله: ﴿ وَإِنْ كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ﴾[الإسراء:٧٣].

٦ – الحيرة والضلالة: ومنه قوله: ﴿ وَمَن يُرِدِ اللّهُ فِتْنَتَهُ ﴾ [المائدة:٤١] أي: ضلالته.

٧- العذر والعلة: ومنه قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلاَّ أَن قَالُواْ وَاللَّهِ رَبِّنَا مَاكُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ [الأنعام:٢٣] أي: عُذرهم .

٨- الجنون والغفلة: ومنه قوله تعالى: ﴿بِأَييِّكُمُ الْمَفْتُونَ ﴾[القلم:٦] أي: الجنون .

٩- العِبْرة : ومنه قوله تعالى:﴿ رَبَّنَا لاَتَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلْقَومِ الظَّلِمِينَ ﴾ [يونس: ٨٥][1].

والمراد بقوله: ﴿وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦ﴾ أي: طلب تأويله لِمَا يريدون، فهم يفسرونه على مرادهم لا على مراد الله تعالى[2].

وقوله: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، التأويل: مصدر قياسيّ لفعل: أوّل، وفي اشتقاقِه قولان: أحدهما: أنه من آل يَؤُول أَوْلًا ومَآلًا. أي: عاد ورجع،

---

[1] انظر: معاني القرآن للزجاج (١/ ٣٧٧- ٣٧٨)، والوجوه والنظائر للعسكري (ص: ٣٨٠- ٣٨٢)، وإصلاح الوجوه والنظائر في القرآن الكريم (ص: ٣٦٤- ٣٦٥)، والمفردات (ص: ٦٢٣- ٦٢٤)، ونزهة الأعين النواظر (ص: ٤٧٨- ٤٨٠)، والكليات (ص: ٦٩٢)، وإغاثة اللهفان (١٥٨/٢)، وبصائر ذوي التمييز (٤/ ١٦٧).

[2] انظر: تفسير ابن كثير (٨/٢) ، وتفسير القرآن الكريم -آل عمران- لابن عثيمين (١/ ٣٤، ٣٥-٣٦).

و«آلُ الرجل» من هذا عند بعضهم؛ لأنهم يرجعون إليه في مهمَّاتهم، ويقولون: أَوَّلْتُ الشيءَ فآل، أي: صرَفْتُه لوجه لائق به فانصرف[1]، قال الشاعر[2]:

أؤَوِّلُ الْحُكْمَ عَلَى وَجْهِه لَيْسَ قَضَائِي بِالْهَوَى الْجَائِرِ

وقال بعضهم: أَوَّلْتُ الشيء فتأوّل، فجعل مطاوِعَه تَفَعَّل، وعلى الأول مطاوعه فَعَل، وأنشد للأعشى[3]:

على أنها كانَتْ تَأَوُّلُ حُبِّها تَأَوُّلَ رِبْعِيِّ السِّقَابَ فَأَصْحَبَا

يعني: أنَّ حبَّها كان صغيرًا قليلًا فآل إلى العِظَم، كما يَؤُول السَّقْب إلى الكِبَر. ثم قد يُطلق على العاقبة والمردِّ ؛ لأن الأمر يصير إليهما.

والثاني: أنه مشتق من: الإِيالة وهي السياسة. تقول العرب: «قد إلْنا وإيل علينا» أي: سُسْنا وساسَنا غيرُنا، وكأنَّ المؤوِّلَ للكلامِ سائِسُه والقادرُ عليه

---

(١) انظر: الدر المصون (٣/ ٢٨).

(٢) من [السريع] والبيت للأعشى في ديوانه: (ص١٠٦). وقد ورد منسوبًا إليه في جامع البيان (٢/ ٤٣٢).

(٣) في ديوانه (ص١١٣). والبيت من [الطويل] وورد منسوبًا إليه في: مجاز القرآن(١/ ٨٦)، وجامع البيان(٥/ ٢٢٢).

ومعنى: (ربعي السقاب): ذلك أن الفصيل الذي يُنتَج في أول النتاج، يقال له: رُبَع، والجمع: رِباع. ورِبْعِيٌّ كل شيء: أوله. والسَّقْب: ولد الناقة أو ساعة يولد إذا كان ذكرًا. والجمع: (سِقاب). ويقال: (سقبٌ رِبْعِيٌّ)، و(سقاب رِبعية)، وهي: التي ولدت في أول النتاج. و(أصحب): ذَلَّ وانقاد. انظر: كتاب الفرق لقطرب (ص: ١٠٠)، والفرق لابن فارس (ص:٨٧)، ولسان العرب(١١/ ٣٤)، (أول)، والقاموس المحيط (ص:٩٧) (سقب).

وواضعُه موضعَه، نُقل ذلك عن النضر بن شميل[1]. ولفظ التأويل ورد في القرآن الكريم على معان مختلفة، ومنها:

١- العاقبة، ومنه قوله تعالى: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥۚ يَوۡمَ يَأۡتِي تَأۡوِيلُهُۥ﴾ [الأعراف:٥٣] أي: عاقبة ما وعد الله تعالى، ومنه الآية التي نحن بصدد تفسيرها على أحد القولين.

٢- اللون، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ لَا يَأۡتِيكُمَا طَعَامٞ تُرۡزَقَانِهِۦٓ إِلَّا نَبَّأۡتُكُمَا بِتَأۡوِيلِهِۦ﴾ [يوسف:٣٧] أي: بألوانه.

٣ – تعبير الرؤيا، ومنه قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَجۡتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأۡوِيلِ ٱلۡأَحَادِيثِ﴾ [يوسف:٦].

٤ – التحقيق، ومنه قوله: ﴿وَقَالَ يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَٰيَ مِن قَبۡلُ﴾ [يوسف:١٠٠][2].

وأما التأويل في عرف السلف فله معنيان:

١- تفسير الكلام، سواء وافق ظاهره أو لم يوافقه، وهذا هو معنى التأويل في اصطلاح جمهور المفسرين وغيرهم، وهو الذي يعلمه الراسخون في العلم،

---

(١) انظر: جامع البيان(٥/ ٢٢٢)، والدر المصون(٣/ ٢٨)، وبصائر ذوي التمييز(١/ ٧٩- ٨٠)، والإتقان(٤/ ١٩٢).

والنَّضْر بن شُمَيْل هو: المازني من أهل البصرة، كان ثقة، صاحب حديث ورواية للشعر ومعرفة بالنحو وبأيام الناس. توفي سنة (٢٠٣ه). انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٢٦٣)، والأعلام (٨/ ٣٣).

(٢) انظر: الوجوه والنظائر للدامغاني (ص: ١٤٣- ١٤٤)، ونزهة الأعين النواظر (ص: ٢١٨- ٢١٩).

وهو موافق لوقف من وقف من السلف على قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[1]. وهذا هو الغالب على اصطلاح مفسري القرآن، كما يقول الطبري وغيره[2]. ومنه قوله ﷺ:((اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ))[3].

٢ – التأويل بمعنى: الحقيقة التي يؤول الكلام إليها[4] –وإن وافقت ظاهرَهُ–، فتأويل ما أخبر به في الجنة –من الأكل والشرب واللباس والنكاح وقيام الساعة وغير ذلك– هو: الحقائق الموجودة أنفسها؛ لا ما يُتصوَّر من معانيها في الأذهان، ويُعبَّر عنه باللسان، وهذا هو التأويل في لغة القرآن كما قال تعالى عن يوسف عليه السلام أنه قال: ﴿يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰىَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّى حَقًّا﴾ [يوسف:١٠٠]. وقال: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ۚ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف:٥٣]. وقوله سبحانه: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟

---

(١) انظر: الفتوى الحموية الكبرى (ص: ٢٨٧– ٢٨٨)، والتدمرية (ص: ٩١)، ومجموع الفتاوى (٣/ ٥٥، ٥/ ٣٥).

(٢) انظر: جامع البيان (٣/ ٢٤٨، ٢٧٦، ٢٧٥، ٣١٧، ٣٢٤)، والحجة للقراء السبعة (٢/ ١٥)، وأحكام القرآن للطحاوي (٢/ ٤٧٢)، وإعراب القرآن للنحاس (٣/ ٢٧٣)، والتفسير الوسيط (١/ ١٥٨، ٢/ ٩١).

(٣) رواه أحمد (ح: ٢٣٩٧)، والطبراني في الكبير (ح: ١٠٦١٤)، والحاكم (٣/ ٦١٥) وصححه، ووافقه الذهبي. قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/ ٢٧٦): "ولأحمد طريقان رجالهما رجال الصحيح". وصححه الألباني في الصحيحة (ح: ٢٥٨٩). وقال محققو المسند: "إسناده قوي على شرط مسلم..". والشطر الأول من الحديث: (اللهم فقهه في الدين) في البخاري (ح: ١٤٣)، ومسلم (ح: ٢٤٧٧) وغيرهما.

(٤) انظر: تهذيب اللغة (١٥/ ٣٣٠)، والصحاح (٤/ ١٦٢٧)، ومجمل اللغة (ص: ١٠٧)، ولسان العرب (١١/ ٣٤)، كلهم في (أول)، والفتوى الحموية الكبرى (ص: ٢٩٠)، ومختصر الصواعق المرسلة (ص: ١٣٣).

بِمَا لَمۡ يُحِيطُواْ بِعِلۡمِهِۦ وَلَمَّا يَأۡتِهِمۡ تَأۡوِيلُهُۥۚ ﴾[يونس:٣٩]. وهذا التأويل هو الذي لا يعلمه إلا الله[١].

وهناك معنى ثالث للتأويل: وهو اصطلاح طوائف من المتأخرين من أهل الفقه والأصول وغيرهم وهو: "صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقترن به"[٢].

مثاله: لفظ: (الدم) في قوله تعالى:﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ وَٱلدَّمُ ﴾[المائدة:٣] عامٌّ يشمل الدم المسفوح وغير المسفوح، وهو المعنى الظاهر من اللفظ، ولكن صرفه عن هذا العموم قولُه تعالى: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٖ يَطۡعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيۡتَةً أَوۡ دَمٗا مَّسۡفُوحًا ﴾[الأنعام:١٤٥]، وبيَّن أن الدَّم المحرَّم هو الدم المسفوح[٣]. وهذا مثال لصرف اللفظ عن ظاهره بدليل صحيح، وهناك حالتان أخريتان غير صحيحتين لصرف اللفظ:

أ – صرفه لأمر يظنه الصارف دليلًا وليس بدليل في نفس الأمر، فهذا تأويل فاسد.

---

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٨/ ٣٤٥)، والفتوى الحموية الكبرى (ص: ٢٩٠)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٣/ ٥٦)، ومختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (ص: ١٣٣)، وروح المعاني (٦/ ١١٢).

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٣/ ٢٨٨)، والتدمرية (ص: ٩١)، وانظر: التعريفات (ص: ٥٠)، والتفسير والمفسرون = = (١/ ١٥)، وأضواء البيان (١/ ١٩٠- ١٩١).

(٣) انظر: المهذب في علم أصول الفقه المقارن (٣/ ١٢٠٨).

ب – صرفه بدون أيّ دليل، فهذا لعب[1].

ولا يصح حمل الآية على هذا المعنى ؛ لأنه اصطلاح متأخر، والقاعدة التفسيرية تقول: "يجب أن تُحمل ألفاظ القرآن على ما كان متعارفًا عليه في عصر نزول الوحي، ولا يجوز أن تحمل على أعراف وعادات حدثت بعد ذلك"[2].

وقد فُرِّق بين التأويل والتفسير في الاصطلاح بفروق، منها: أن التفسير مقتصَرٌ به على ما لا يُعْلَم إلا بالتوقيف؛ كأسباب النزول، ومدلولاتِ الألفاظ، وليس للرأي فيه مَدْخَلٌ.

والتأويل يجوز لمن حصلت عنده صفاتُ أهل العلم، وأدوات يقدر أن يتكلَّم بها إذا رجع بها إلى أصول وقواعد[3].

وقوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا﴾ الرسوخ في كلام العرب: الثبات والتمكن في المكان، يقال: رسخت القدم ترسخ رسوخًا، إذا ثبتت عند المشي ولم تتزلزل، والمراد بالراسخين في العلم: هم الذين قد أتقنوا علمهم، ووعوه، فحفظوه حفظًا لا يدخلهم في معرفتهم وعلمهم بما علموه شك ولا لبس، وتمكنوا في علم الكتاب، ومعرفة محامله؛ لثبوت أقدامهم في العلم، وتعمقهم فيه يعلمون ما يخفى على غيرهم، حيث قام عندهم من الأدلة ما

---

[1] انظر: أضواء البيان (١/ ١٩٠- ١٩١). وانظر أيضًا: مجموع فتاوى ابن تيمية (٦/٢١)، ومختصر الصواعق المرسلة (ص:٢٠ – ٢٧). وشرح الطحاوية لابن أبي العز (ص: ١٨٥). والبحر المحيط في أصول الفقه (٣/ ٢٦).

[2] انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ١٠٦- ١١٥)، وقواعد التفسير لخالد السبت (١/ ١٥٧).

[3] انظر: الدر المصون (٣/ ٢٨). وانظر: تفسير الراغب (١/ ١٠- ١١)، واللباب في علوم الكتاب (٥/ ٣٦)، والبرهان في علوم القرآن (٢/ ١٤٩)، والإتقان (٤/ ١٩٢- ١٩٣)، والتفسير والمفسرون للذهبي (١/ ١٦).

أرشدهم إلى مراد الله تعالى، بحيث لا تروج عليهم الشبه. وأصل ذلك من: رسوخ الشيء في الشيء، وهو: ثبوته، وولوجه فيه، يقال منه: رسخ الإيمان في قلب فلان، فهو يرسخ رسخًا ورسوخًا [1].

ومن أبرز صفات الراسخين في العلم -كما ترشد الآية-: أنهم يردون المتشابهات إلى المحكمات في التماس تفسيرها، ومعرفة المراد منها، فإن اتضح لهم معناها عملوا بها، وإلا توقفوا ووكلوا علمها إلى عالمها سبحانه، بخلاف العلماء الزائغين المنحرفين الذين يخوضون في المتشابهات، ويثيرون بها الفتن والشبهات، ويضربون بها المحكمات[2]. قال ابن عباس في تفسير الآية: «الراسخون الذين ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا﴾»[3].

وقال الطبري: "وقد قال جماعة من أهل التأويل: إنما سمَّى الله – عزَّ وجلَّ – هؤلاء القوم الراسخين في العلم بقولهم: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ﴾"[4].

ومن صفاتهم أيضًا: العمل بالعلم، سئل الإمام مالك بن أنس عن تفسير قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ من هم؟ قال: «الْعَالِمُ الْعَامِلُ بِمَا عَلِمَ، الْمُتَّبِعُ لَهُ»[5].

([1]) انظر: جامع البيان (٥/ ٢٢٣) ، ومعاني القرآن للزجاج (١/ ٣٧٨)، والكشف والبيان (٣/ ١٥)، ومعالم التنزيل (١/ ٤١٢)، وتفسير الراغب الأصفهاني (٢/ ٤٢٨- ٤٢٩)، والتحرير والتنوير (٣/ ١٦٤)، وتفسير القرآن الكريم -آل عمران- لابن عثيمين (١/ ٣٥).

([2]) انظر: جامع البيان (٥/ ٢٢٤)، والكشف والبيان (٣/ ١٦).

([3]) أخرجه الطبري في جامع البيان (٥/ ٢٢٤). وانظر قوله في: معالم التنزيل (١/ ٤١٢).

([4]) جامع البيان (٥/ ٢٢٣). وانظر: معالم التنزيل (١/ ٤١٢).

([5]) انظر قوله في: الكشف والبيان (٣/ ١٦) ، ومعالم التنزيل (١/ ٤١٢)، ولباب التأويل في معاني التنزيل (١/ ٢٢٧).

والعلماء الراسخون هم الذين يزينون علمهم بالعمل؛ لأنهم ورثة الأنبياء حقًّا، فورثوا منهم العلم والعمل معًا، كما هو حال الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين.

قال التابعي الجليل أبو عبد الرحمن السلمي[1]: "حَدَّثَنَا مَنْ كَانَ يُقْرِئُنَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُمْ كَانُوا يَقْتَرِئُونَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَشْرَ آيَاتٍ فَلَا يَأْخُذُونَ فِي الْعَشْرِ الْأُخْرَى حَتَّى يَعْلَمُوا مَا فِي هَذِهِ مِنْ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ. قَالُوا: فَعَلِمْنَا الْعِلْمَ وَالْعَمَلَ"[2].

ولا يكون المرء عالِمًا إلا إذا كان عاملًا بعلمه، وأما العالم الذي تخالف أفعاله أقواله، ولا يعمل بعلمه فلن يكون عالِمًا راسخًا.

قال الشاطبي: "إن علماء السوء هم الذين لا يعملون بما يعلمون"[3]، والمطلوب عدم انفكاك العلم عن العمل، إذ لا اعتداد بأحدهما بدون الآخر.

ومن صفات العلماء الراسخين: التواضع لمن هو فوقهم، والشفقة لمن هو دونهم، قال نافع بن يزيد[4]: «يقال: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ المؤمنون بالله،

---

[1] هو: عبد الله بن حبيب بن ربيِّعة، الكوفي المقرئ، ثقة ثبت. انظر: طبقات ابن سعد (٦/ ١٧٢)، والتقريب (ص: ٤٩٩).

[2] رواه أحمد (٥/ ٤١٠). وابن سعد نحوه في الطبقات (٦/ ١٧٢)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١٠/ ٤٦٠– ٤٦١)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤/ ٨٤).

وإسناده حسن من أجل عطاء بن السائب. قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ١٦٥): "وفيه عطاء بن السائب اختلط في آخر عمره". ولكن روى نحوه الطبري في تفسيره بإسناد متصل صحيح عن أبي عبد الرحمن (١/ ٢٨).

[3] الموافقات (١/ ٧٣).

[4] هو: الكَلَاعي أبو يزيد المصري، يقال: إنه مولى شرحبيل بن حسنة ثقة عابد، توفي سنة (١٦٨ه). انظر: تهذيب التهذيب (١٠/ ٤١٢)، والتقريب (ص: ٥٥٩).

المتذللون في طلب مرضاته، لا يتعاظمون على من فوقهم، ولا يحقّرون من دونهم»[1].

وقال بعضهم: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾: «من وُجِد في عمله أربعة أشياء: التقوى بينه وبين الله تعالى، والتواضع بينه وبين الخلق، والزهد بينه وبين الدنيا، والمجاهدة بينه وبين نفسه»[2].

وقوله تعالى: ﴿كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا﴾ أي: كل من المحكم والمتشابه منزّل من الله تعالى. وهو بيان لمعنى قولهم: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ﴾، فلذلك قُطِعت الجملة[3]. و"كل" له في اللغة حالتان:

أحدهما: أن يكون تابعًا على طريق التأكيد، فلا يُحذف منه ضمير ما أُكِّد به نحو: مررت بالقوم كلِّهم.

الثاني: أن تجعلَه مُخبَرًا عنه، فيصح الحذف منه إيجازًا، كما هنا، ومنه قوله: ﴿إِنَّا كُلّٞ فِيهَآ﴾ [غافر:٤٨][4].

وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾، ﴿يَذَّكَّرُ﴾ أصله: يتذكر، والتذكر: تفعُّل من الذِّكر، ذكره فتذكَّر: أي وعظه فاتعظ.

---

[1] أخرجه عنه ابن المنذر في تفسيره (١/ ١٣٣ – ١٣٤)، وذكر عنه الثعلبي في الكشف والبيان (٣/ ١٦)، وابن كثير في تفسيره (٢/ ٨).

[2] انظر: الكشف والبيان (٣/ ١٦)، ومعالم التنزيل (١/ ٤١٢)، ولباب التأويل في معاني التنزيل (١/ ٢٢٧).

[3] انظر: التحرير والتنوير (٣/ ١٦٨).

[4] انظر: تفسير الراغب الأصفهاني (٢/ ٤٢٩– ٤٣٠).

والذِّكر: هيئة للنفس، بها يمكن للإنسان أن يحفظ ما يقتنيه من المعرفة. واختُير له بناء التفعّل؛ لحصوله بعد مهلة وتدريج ؛ كالتبصّر، والتفهّم[1].

و﴿أُوْلُواْ﴾ جمع لا واحد له من لفظه.

وقيل: اسم جمع، واحده: "ذو"، و"أولات" للإناث، واحدها: "ذات".

و"أولَى" جمع، ويُمدّ فيقال: "أولاء". ولا واحد له من لفظه. وقيل: واحده: "ذا" للمذكر، و"ذه" للمؤنث. ويدخل ها التنبيه: "هؤلاء"، وكاف الخطاب: "أولئك، أُولالك، أُلَّاك"، مشدَّدة لغة[2].

"والألباب: جمع لبّ ؛ وهو: العقل، واللُّبّ من كلّ شيء: الخالص منه، وفعله لَبُبَ يَلُبُّ –بضم اللام–، قالوا: وليس في كلام العرب (فعُل) (يفعُل) بضم العين في الماضي والمضارع من المضاعف إلا هذا الفعل . حكاه سيبويه عن يونس. وقال ثعلب: ما أعرف له نظيرًا"[3].

---

[1] انظر: بصائر ذوي التمييز (٢/ ٣١٩، ٣٢٠).

[2] انظر: المرجع السابق (٢/ ١٧٤– ١٧٥).

[3] التحرير والتنوير (٢/ ٢٣٦). وانظر: الصحاح (١/ ٢١٦– ٢١٧)، (لبب).

المبحث السابع: أهمُّ القراءات والوقوف الواردة في الآية.

أ – القراءات:في قوله تعالى:﴿مِنۡهُ﴾ قرأ ابن كثير في الوصل بوصل الهاء بواو هكذا: (مِنْهُو)، والباقون بسكون النون وضم الهاء وصلًا ووقفًا [1].

وفي قوله تعالى: ﴿هُنَّ﴾ وقف عليه يعقوب بهاء السكت (هُنَّهْ) [2].

ب– الوقوف: في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ ثلاثة مذاهب للوقف:

١– أن الوقف على لفظ الجلالة ﴿ٱللَّهُ﴾ تامٌّ[3] على أن ما بعده مستأنف، وهذا مبني على تفسير من قال: إن الراسخين لا يعلمون تأويله، وهو قول أكثر أهل العلم من المفسرين والقراء والنحويين[4].

---

[1] انظر: النشر في القراءات العشر (١/ ٣٠٥)، وإتحاف فضلاء البشر (ص: ٥٠)، والبدور الزاهرة (ص: ٥٩).

[2] انظر: النشر في القراءات العشر (٢/ ١٣٥)، وإتحاف فضلاء البشر (ص: ٢١٩)، والبدور الزاهرة (ص: ٥٩).

[3] الوقوف: تام وكاف وحسن. فالتام: ما لا يكون له تعلق بما بعده من جهة اللفظ والمعنى. والكافي: ما يكون له تعلق بما بعده من جهة المعنى فقط. والحسن: ما كان له تعلق بما بعده من جهة اللفظ. انظر: النشر (١/ ٢٢٥– ٢٢٦).

[4] انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري(٢/ ٥٦٥)، ومعاني القرآن للنحاس(١/٣٥١) وذكر أنه قول الكسائي والأخفش والفراء وأبي عبيدة وأبي حاتم. والمكتفى في الوقف والابتدا للداني (ص: ٣٧) ذكر أنه يصدقه قراءة ابن مسعود: "ويقول الراسخون في العلم". النشر(١/ ٢٢٧) وذكر أنه قول ابن عباس، وعائشة، وابن مسعود، وغيرهم، ومذهب أبي حنيفة، وأكثر أهل الحديث، وبه قال نافع، والكسائي، ويعقوب، والفراء، والأخفش، وأبو حاتم، وسواهم.

٢ – أن الوقف عليه غير تام (كاف، أو حسن) بناء على أن الراسخين يعلمون المتشابهات بعد ردّها إلى المحكمات، والوقف التام على قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾[1].

٣ – جواز الأمرين بناء على التفسيرين السابقين، وهذا ما أخذ به مجمَّع الملك فهد بالمدينة المنورة لطباعة المصحف الشريف أخيرًا، حيث لم يضعوا أي علامة للوقف بعد أن كانت الطبعات السابقة فيها علامة: (قلى) أي: الوقف أولى.

وينبغي التنبيه هنا على أن بعض العلماء عبروا عن المذهبَينِ الأولَينِ للوقف بالقراءتين، وهذا فيه نوع تسامح والعلم عند الله، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في سياق توجيهه لأقوال السلف في المتشابه: "أن يكون في الآية قراءتان: قراءة من يقف على قوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾، وقراءة من يقف عند قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾، وكلتا القراءتين حق، ويراد بالأولى: المتشابه في نفسه الذي استأثر الله بعلم تأويله، ويراد بالثانية المتشابه الإضافي الذي يعرف الراسخون تفسيره وهو تأويله، ومثل هذا يقع في القرآن"[2].

---

[1] انظر: إعراب القرآن للنحاس (١/ ١٤٤) وقال:" هذا أحسن ما قيل فيه". وإيضاح الوقف والابتداء (٢/ ٥٦٦)، والمكتفى (ص: ٣٨)، والنشر (١/ ٢٢٧).

[2] مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٨٢)، (١٦/ ٤٠٨). انظر: شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (ص: ١٨٤)، وتقريب التدمرية لابن عثيمين (ص: ٧٦).

المبحث الثامن: المعنى العام للآية.

يمتن الله – سبحانه وتعالى – على نبيه ﷺ في هذه الآية الكريمة؛ بأن تفضل بإنزال كتابه الكريم عليه، مشتملًا على آيات محكمات هن أم الكتاب، وأخر متشابهات، والمراد بالإحكام والتشابه: الإحكام الخاص والتشابه الخاص.

فالآيات المحكمات هي: الواضحات البيِّنات التي لا تفتقر في بيان معناها إلى غيرها، وفيهن حجة الرب، وعصمة العباد، ودفع الخصوم والباطل، ليس لها تصريف ولا تحريف عما وُضِعت عليه. وهي أصل الكتاب، ومعظمه وأكثره، وفيه بيان الفرائض والحدود، وسائر ما بالخلق إليه الحاجة من أمر دينهم ودنياهم، وما كُلِّفوا به من الفرائض في عاجلهم وآجلهم. وهي أصول الاعتقاد والتشريع والآداب والمواعظ، وكانت أصولًا لذلك: باتضاح دلالتها، بحيث تدل على معان لا تحتمل غيرها، أو تحتملها احتمالًا ضعيفًا غير معتدٍّ به، وذلك كقوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾[الشورى:١١]، وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلۡفَسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥]، ونحوها من الآيات. وباتضاح معانيها بحيث تتناولها أفهام معظم المخاطبين بها، وتتأهل لفهمها، فهي أصل القرآن المرجوع إليه في حمل معاني غيرها عليها للبيان، أو التفريع.

وأمَّا المتشابهات فهي: التي تُشكل على بعض الناس؛ لكونها تدل على معان تشابهت في أن يكون كل منها هو المراد. ومعنى تشابهها: أنها تشابهت في صحة القصد إليها، أي: لم يكن بعضها أرجح من بعض. أو يكون معناها صادقًا بصور كثيرة متناقضة أو غير مناسبة لأن تكون مرادًا، فلا يتبين الغرض منها.

والمتشابهات جزء قليل من الكتاب، وتُردّ إلى المحكمات في التماس معناها وتأويلها، والمعنى المراد منها، فبهذه الطريق يصدق بعض القرآن بعضًا، ولا يحصل فيه مناقضة ولا معارضة، ولكن الناس انقسموا إلى

فرقتين: الذين في قلوبهم زيغ وميل عن الاستقامة بأن فسدت مقاصدهم، وصار قصدهم الغي والضلال، وانحرفت قلوبهم عن طريق الهدى والرشاد؛ يتركون المحكم الواضح، ويذهبون إلى المتشابه، ويعكسون الأمر؛ ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ﴾ أي: يتعلقون بالمتشابه، فيشككون به على المؤمنين، ويجعلونه دليلًا على ما هم فيه من البدعة المائلة عن الحق، كما تجده في كل طائفة من طوائف البدعة، فإنهم يتلاعبون بكتاب الله تلاعبًا شديدًا، ويوردون منه لتنفيق جهلهم ما ليس من الدلالة في شيء، وطلبًا منهم لفتنة الناس في دينهم، والتلبيس عليهم، وإفساد ذات بينهم، ﴿وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ أي: طلبًا لتأويله على الوجه الذي يريدونه، ويوافق مذاهبهم الفاسدة. وهذه الآية تعم كل طائفة من الطوائف الخارجة عن الحق؛ وإن كانت نزلت في وفد نجران، ومجادلتهم النبي ﷺ.

ومحلّ الذم أنهم يطلبون تأويلًا ليسوا أهلًا له؛ فيؤولونه بما يوافق أهواءهم. وهذا ديدن الملاحدة وأهل الأهواء الذين يتعمدون حمل الناس على متابعتهم تكثيرًا لسوادهم. ولما وصف الله أصحاب هذا المقصد بالزيغ في قلوبهم؛ علمنا أنه ذمّهم بذلك لهذا المقصد، ولا شك أن كل اشتغال بالمتشابه إذا كان مفضيًا إلى هذا المقصد يناله شيء من هذا الذم. وأمّا الراسخون في العلم الثابتون فيه المتمكنون منه العارفون بدقائقه العاملون بعلمهم فيردون المشابهات إلى المحكمات، فإن وجدوا تأويلها في المحكمات عملوا بها، وإن لم يجدوه فيها لتقصير علومهم عنه لم يتجاوزوا في ذلك الإيمان بها، وردّ حقيقتها إلى الله عز وجل، ولم يستعملوا في ذلك ظنونهم.

وللمفسرين في الوقوف على لفظ الجلالة من قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ قولان، فالذي عليه الأكثر الوقف عنده، وأن الكلام تم عند قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾. وذهب بعض العلماء إلى أن قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ معطوف على اسم الله عز وجل، وأنهم داخلون في علم المتشابه، وأنهم

مع علمهم به يقولون آمنا به. وذلك كله محتمل، فإن التأويل إن أريد به علم حقيقة الشيء وكنهه كان الصواب الوقوف على ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾؛ لأن المتشابه الذي استأثر الله تعالى بعلم كنهه وحقيقته، نحو حقائق صفات الله وكيفياتها، وحقائق أوصاف ما يكون في اليوم الآخر، ونحو ذلك؛ فهذه لا يعلمها إلا الله تعالى، ولا يجوز التعرض للوقوف عليها؛ لأنه تعرض لِمَا لا يمكن معرفته، فأهل الزيغ يتّبعون هذه الأمور المشتبهات تعرضًا لِما لا يعني، وتكلّفًا لِما لا سبيل لهم إلى علمه؛ لأنه لا يعلمها إلا الله تعالى، وأمَّا الراسخون في العلم فيؤمنون بها، ويكلون المعنى إلى الله تعالى، فيسلِّمون ويسلَمون، وإن أريد بالتأويل: التفسير والكشف والإيضاح، كان الصواب عطف﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ على لفظ الجلالة ﴿ٱللَّهُ﴾، فيكون الله تعالى قد أخبر أن تفسير المتشابه ورده إلى المحكم وإزالة ما فيه من الشبهة لا يعلمه إلا هو تعالى، والراسخون في العلم يعلمون أيضًا، فيؤمنون به، ويردونه للمحكم، ويقولون: ﴿كُلّٞ﴾ من المحكم والمتشابه ﴿مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا﴾، وما كان من عنده فليس فيه تعارض ولا تناقض، بل هو متفق يصدق بعضه بعضًا، ويشهد بعضه لبعض. ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ﴾ أي: وما يتعظ بمواعظ الله ويقبل نصحه وتعليمه ﴿إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ أي: أهل العقول الرزينة، لب العالم وخلاصة بني آدم يصل التذكير إلى عقولهم، فيتذكرون ما ينفعهم فيفعلونه، وما يضرهم فيتركونه، وأما من عداهم فهم القشور الذي لا حاصل له، ولا نتيجة تحته، لا ينفعهم الزجر والتذكير لخلوهم من العقول النافعة[1].

---

[1] انظر: جامع البيان (٥/ ١٨٨- ٢١٤)، وتفسير ابن كثير (٢/ ٧)، والموافقات (٣/ ٣٠٥)، والاعتصام (٢/ ٦١ وما بعدها)، وفتح القدير (١/ ٣٦١)، ومحاسن التأويل (٢/ ٢٥٦- ٢٧٧)، وتيسير الكريم الرحمن (ص: ١٢٢)، والتحرير والتنوير (٣/ ١٥٥- ١٦٣).

المبحث التاسع: اللطائف والنكات البلاغية في الآية.

اشتملت الآية الكريمة على لطائف جمة، ونكات بلاغية كثيرة، ولعل من أهمها:

١ – في قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ ﴾ قصرُ صفة إنزال القرآن على الله سبحانه لتكون الجملة –مع كونها تأكيدًا وتمهيدًا– إبطالًا أيضًا لقول المشركين: هو قول كاهن، وقول شاعر. ومن بدائع البلاغة أن ذكر في القصر فعل: ﴿أَنزَلَ﴾ الذي هو مختصّ بالله تعالى ولو بدون صيغة القصر، إذ الإنزال يرادف الوحي، ولا يكون إلا من الله؛ بخلاف ما لو قال هو الذي آتاك الكتاب[1].

٢ – في قوله تعالى:﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ ﴾ دلالة على أن هذا القرآن كلام الله تعالى، وصفة من صفاته التي لا تقوم إلا بذات الله سبحانه وتعالى، منه بدأ وإليه يعود، قديمة النوع وحادثة الأفراد، ومنه محكم، ومنه متشابه، ومنه الأمر، ومنه النهي، ومنه الخبر، ومنه الاستخبار، والآية الكريمة ترد على من أنكر هذه الصفة، أو ذهب إلى أن كلام الله كلام نفسي، وأنه شيء واحد، وإن اختلاف الصور والصيغ لا يدل على تنوعه؛ فإن عُبِّر عنه بالعربية كان قرآنًا، وإن عُبِّر عنه بالعبرية صار توراة، وإن عُبِّر عنه بالسريانية صار إنجيلًا، وإن عُبِّر عنه بصيغة النهي صار نهيًا، وإن عُبِّر عنه بصيغة الأمر صار أمرًا، وإلا هو شيء واحد، وهذا القول ظاهر البطلان، يبطله السمع والعقل[2].

٣ – صيغة ﴿أَنزَلَ﴾ تُثبت علوَّ الله تعالى؛ لأن الإنزال لا يكون إلا من أعلى إلى أسفل، فإذا كان القرآن كلامه ونزل فالله تعالى فوق، ومذهب أهل السنة أن

---

[1] انظر: التحرير والتنوير (٣/ ١٥٣– ١٥٤).

[2] انظر: تفسير القرآن الكريم –آل عمران– لابن عثيمين (١/ ٤١، ٤٩).

الله مستوٍ فوق عرشه، وبائن عن خلقه، استواء يليق بشأنه دون تكييف وتشبيه وتعطيل، فالعلو لله ثابت بخمسة أنواع من الأدلة: الكتاب، والسنة، والإجماع، والعقل، والفطرة[1].

٤ – في قوله جل شأنه: ﴿ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ ﴾ تقديم ما حقُّه التأخير –وهو الظرف– على المفعول الصريح؛ وهو: ﴿ٱلۡكِتَٰبَ﴾، وذلك للاعتناء بشأن بشارته –عليه الصَّلاة والسَّلام– بتشريف الإنزال عليه، ومن التشويق إلى ما أُنزِل؛ فإن النفس عند تأخير ما حقه التقديم لاسيَّما بعد الإشعار برفعة شأنه، أو بمنفعته؛ تبقى مترقبةً له، فيتمكن لديها عند وروده عليها فضل تمكُّنٍ، وليتصل به تقسيمه إلى قسيمه[2].

٥ – "الآية من باب الجمع، والتفريق، والتقسيم من أنواع البيان؛ وذلك أن قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ ﴾ جمع، وقوله: ﴿مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞ ﴾ تفريق، وقوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦ ﴾ أحد طرفَي التقسيم، وقوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ الطرف الثاني، وتقديره: وأما الراسخون في العلم فيقولون آمنا به، وجاء قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ اعتراضًا بين طرفَي التقسيم. وهذا مثل قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا مِنَّا ٱلۡمُسۡلِمُونَ﴾[الجن:١٤]، فقوله: ﴿وَأَنَّا﴾ جمع، وقوله: ﴿مِنَّا ٱلۡمُسۡلِمُونَ وَمِنَّا ٱلۡقَٰسِطُونَ﴾[الجن:١٤] تفريق، وقوله: ﴿فَمَنۡ أَسۡلَمَ فَأُوْلَٰٓئِكَ تَحَرَّوۡاْ

---

[1] انظر هذه الأدلة بالتفصيل في: المرجع السابق (١/ ٤١– ٤٤).

[2] انظر: إرشاد العقل السليم (٢/ ٧).

﴿رَشَدًا﴾ [الجن:١٤]، ﴿وَأَمَّا ٱلْقَٰسِطُونَ﴾ [الجن:١٥] تقسيم، وهو من بديع التفسير"[١].

٦ – في قوله سبحانه: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ أطلق المحكم على واضح الدلالة على سبيل الاستعارة؛ لأن في وضوح الدلالة منعًا لتطرق الاحتمالات الموجبة للتردد في المراد. وأطلق التشابه هنا على خفاء الدلالة على المعنى؛ على طريقة الاستعارة؛ لأن تطرق الاحتمال في معاني الكلام يُفضي إلى عدم تعين أحد الاحتمالات، وذلك مثل تشابه الذوات في عدم تمييز بعضها عن بعض[٢].

٧ – التعبير بأمّ الكتاب في قوله تعالى: ﴿هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ تعبير مجازي بالاستعارة؛ لأنَّ أمَّ الشيء أصله، وما ينضم إليه كثيره، وتتفرع عنه فروعه، ومنه سُمِّيت خريطة الرأس، الجامعة له: أمَّ الرأس، وهي الدماغ، وسُمِّيت الراية الأمَّ؛ لأن الجيش ينضوي إليها، وسُمِّيت المدينة العظيمة أمَّ القرى، وأصل ذلك أن الأم حقيقة في الوالدة، وهي أصل للمولود، وجامع للأولاد في الحضانة، فباعتبار هذين المعنيين، أطلق اسم الأم على ما ذكرنا؛ على وجه التشبيه البليغ. ثم شاع ذلك الإطلاق حتى ساوى الحقيقة[٣].

---

[١] الإفادات والإنشادات للشاطبي (ص: ١٤٥– ١٤٦) وذكر أن القاضي أبا عبد الله المقري أفاده هذه الفائدة قائلًا: "رأيت لبعض من ألف على كتاب الكشاف للزمخشري فائدة في هذه الآية لم أرها لغيره". انظر: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقري (٥/ ٢٦٩)، والتقرير والتحبير لابن أمير الحاج (١/ ١٦٣).

[٢] انظر: التحرير والتنوير (٣/ ١٥٤).

[٣] انظر: التحرير والتنوير (٣/ ١٥٤)، والمعجزة الكبرى القرآن لمحمد أبو زهرة (ص: ١٩٠).

٨ – السرّ في تقديم وصف الآيات المحكمات بأنهن أم الكتاب ﴿ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ ﴾؛ هو أن يتبادر إلى الذهن أوّل ما يتبادر وجوب ردّ المتشابهات إليها؛ لأنها أمّ، وأمُّ الشيء: هي منها ابتداؤه، وإليها مرجعه[١].

٩ – في قوله سبحانه: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾ تفصيل لإجمال اقتضاه الكلام السابق؛ لأنه لَمَّا قسم الكتاب إلى محكم ومتشابه، وكان ذلك التقسيم باعتبار دلالة الألفاظ على المعاني، تشوَّفت النفس إلى معرفة تلقي الناس للمتشابه.

أمَّا المحكم فتلقِّي الناس له على طريقة واحدة، فلا حاجة إلى تفصيل فيه، واقتصر في التفصيل على ذكر قسم من أقسامه: وهو حال الذين في قلوبهم زيغ كيف تلقيهم للمتشابهات؛ لأن بيان هذا هو الأهم في الغرض المسوق له الكلام، وهو كشف شبهة الذين غرتهم المتشابهات، ولم يهتدوا إلى حق تأويلها، ويُعرف حال قسيمهم وهم الذين لا زيغ في قلوبهم بطريق المقابلة، ثم سيصرح بإجمال حال المهتدين في تلقي متشابهات القرآن[٢].

١٠ – الاتباع في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾ مجاز عن الملازمة والمعاودة، أي: يعكفون على الخوض في المتشابه، يحصونه، شُبِّهت تلك الملازمة بملازمة التابع متبوعه[٣].

---

[١] انظر: تفسير القرآن الكريم –آل عمران– لابن عثيمين (١/ ٣٢).

[٢] انظر: التحرير والتنوير (٣/ ١٦١).

[٣] انظر: المرجع السابق (٣/ ١٦١).

١١ – قُدّم ذكر الفتنة في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦ﴾ تنبيهًا على أن قصدهم إلى إيقاع الفتنة قبل طلب تأويله، وهذا القصد باتفاق أهل العقول كلها مذموم.

فإن قيل: هب أن اتباع طلب الفتنة مذموم، فكيف ذُمّوا بابتغاء تأويله؟ قيل: طلب التأويل من نفس المتشابه مذموم؛ إذ لا سبيل إلى تبيّنه منه، وإنما طلب الحق يجب أن يكون برده إلى المحكم إلى الرسول ﷺ وإلى أولي الأمر حسب ما نبّه عليه –تعالى– بقوله: ﴿وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ﴾ [النساء:٨٣] الآية[١].

١٢ – في قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ استعارة؛ حيث استُعير الرسوخ لكمال العقل والعلم بحيث لا تضلّله الشبه، ولا تتطرقه الأخطاء غالبًا، وشاعت هذه الاستعارة حتى صارت كالحقيقة. فالراسخون في العلم: الثابتون فيه، العارفون بدقائقه، فهم يُحسنون مواقع التأويل، ويعلمونه[٢].

١٣ – في قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا﴾ دلالة على فضيلة الرسوخ في العلم، والتعمق فيه، حتى الوصول إلى الجذور، فينبغي للإنسان أن يحرص أن يكون راسخًا في العلم، لا جامعًا كثيرًا منه؛ لأن العبرة بالرسوخ في العلم، وإذا كان الإنسان عنده رسوخ في العلم صار عنده ملكة يستطيع أن يقرب العلم بعضه من بعض، ويقيس ما لم يُنصّ عليه على ما نُصّ عليه، ويكون العلم عنده كالطبيعة الراسخة[٣].

---

[١] انظر: تفسير الراغب الأصفهاني (٢/ ٤٢٨– ٤٢٩).

[٢] انظر: التحرير والتنوير (٣/ ١٦٤).

[٣] انظر: تفسير القرآن الكريم –آل عمران– لابن عثيمين (١/ ٤٧– ٤٨).

١٤– مقتضى الربوبية أن يُنزل الله تعالى على عباده كتابًا لا يكون فيه اختلاف يوقعهم في الشك والاشتباه؛ لقوله: ﴿كُلٌّ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا﴾، وما كان من عند الرب المعتني بعباده بربوبيته، فلن يكون فيه شيء يتناقض ويختلف[1]، ﴿وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا﴾[النساء: ٨٢].

١٥ – خصَّ أولي الألباب بالذكر في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾؛ لأن المراد في الآية التذكّر والاتعاظ، والتدبر والتفكر في القرآن، والاعتماد على المحكمات، والتحذير من التشبث بالمتشابهات، وإنما يتأتّى ذلك من أولي الألباب ممن كملت عقولهم ودرايتهم، ورسوخهم في العلم.

ومثل هذه الآية قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَمَن يُؤۡتَ ٱلۡحِكۡمَةَ فَقَدۡ أُوتِيَ خَيۡرٗا كَثِيرٗا﴾[البقرة: ٢٦٩] يريد فهم معاني القرآن، ثم ختم الآية بقوله: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾. ومثلها أيضًا في سورة إبراهيم: ﴿ هَٰذَا بَلَٰغٞ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُواْ بِهِۦ وَلِيَعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ وَلِيَذَّكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾[إبراهيم: ٥٢]، ولا رابع لها في القرآن[2].

١٦ – تفيد الآية أنه كلما ازداد الإنسان عقلًا ازداد تذكرًا بكلام الله تعالى، وكلما نقص تذكره بالقرآن دلّ على نقص عقله؛ لأنه إذا كان الله تعالى حصر التذكّر بأولي الألباب، فإنه يقتضي انتفاء هذا التذكّر عمّن ليس عنده لبٌّ، كما تفيد أن العقل غير الذكاء؛ لأننا نجد كثيرًا من الناس أذكياء، ولكن لا يتذكّرون

---

[1] انظر: المرجع السابق (١/ ٤٨).

[2] انظر: بصائر ذوي التمييز (١/ ٢٧٠– ٢٧١).

القرآن، وهؤلاء لا نسمِّيهم عقلاء، لكن الذي انتفى عنهم من العقل هو: عقل التصرف والرشد، أمَّا الإدراك فهم يدركون، ولهذا تقوم عليهم الحجة[1].

[1] انظر: تفسير القرآن الكريم –آل عمران– لابن عثيمين (١/ ٤٨– ٤٩).

المبحث العاشر: معنى المحكم والمتشابه في الاصطلاح.

ينقسم الإحكام والتشابه في القرآن الكريم إلى: إحكام عامٌّ، وتشابه عامٌّ. وإلى إحكام خاصٌّ، وتشابه خاصٌّ. وبيان الإحكام العامِّ والتشابه العامِّ أن القرآن قد وُصِف بأنه محكم كله، ومتشابه كله؛ قال تعالى: ﴿تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡحَكِيمِ﴾[يونس:١] أي: المحكم، فهو "فعيل" بمعنى "مفعل"[(١)]. وقال: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا﴾[الزمر: ٢٣]، أي: يشبه بعضه بعضًا في الحقِّ والصِّدق، وفي سلامته من التناقض والاختلاف، وفي إعجاز ألفاظه.

ولا تعارض بين الوصفين: فالقرآن كله محكم؛ أي: مشتمل على غاية الإتقان والجودة في ألفاظه ومعانيه، فهو في غاية الفصاحة والبلاغة، أخباره كلها صدق نافعة، ليس فيها كذب، ولا تناقض، ولا لغو لا خير فيه، وأحكامه كلُّها عدل ليس فيها جور ولا تعارض. وكله متشابه؛ أي: أن بعضه يشبه بعضًا في الكمال والبلاغة، وتصديق بعضه لبعضه، ومطابقته لفظًا ومعنًى؛ فالقرآن كله محكم باعتبار، وكله متشابه باعتبار آخر[(٢)].

وأمَّا الإحكام الخاص والتشابه الخاص فقد بيَّنته الآية التي نحن بصدد تفسيرها، وقسمت آيات القرآن إلى قسمين:

١- محكمات هن أم الكتاب، وأصله الذي يُعتمد عليه، ويُردّ ما خالفه إليه.

---

(١) انظر: لسان العرب (١٢/ ١٤١) (حكم).

(٢) انظر: أنوار التنزيل (٢/ ٦)، وتفسير سورة الإخلاص لابن تيمية (ص: ١١٥)، والبحر المحيط (٣/ ٢١)، وتفسير ابن كثير (٢/ ٧، ٧/ ٩٣)، والموافقات (٣/ ٣٠٨)، والإتقان في علوم القرآن (٣/ ٣)، والزيادة والإحسان في علوم القرآن (٥/ ٦- ٧)، وتيسير الكريم الرحمن (ص: ١٢٢)، ودفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب (ص: ٣٨)، وتفسير ابن عثيمين (المقدمة/ ٤٥).

٢ – ومتشابهات، تحتمل دلالتها موافقة المحكم، وقد تحتمل شيئًا آخر من حيث اللفظ والتركيب، لا من حيث المراد[١].

وسبق الكلام على معنى الإحكام والتشابه في اللغة[٢]، وهنا أذكر المعنى الاصطلاحي لهما. وقد اختلف العلماء في تعريف المحكم والمتشابه على أقوال كثيرة، ويمكن إرجاع بعضها إلى بعض، ومن أبرزها:

١ – المحكم: ما وَضُح معناه، والمتشابه: نقيضه.

٢– المحكم: ما كان معقول المعنى، والمتشابه: بخلافه، كأعداد الصلوات، واختصاص الصيام برمضان دون شعبان مثلًا.

٣– المحكم: ما تأويله تنزيله، والمتشابه: ما لا يُدرى إلا بالتأويل.

٤– المحكم: ما لم تتكرر ألفاظه، ومقابله المتشابه.

وهذا ليس مما نحن فيه، بل هو المتشابه اللفظي[٣] الذي هو: "إيراد القصة الواحدة في صور شتى، وفواصل مختلفة في التقديم والتأخير، والزيادة

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٢/ ٧)، وفتح القدير (١/ ٣٦٠)، وتيسير الكريم الرحمن (ص: ١٢٢).

(٢) انظر معنى المحكم في: (ص: ٢٨– ٣٠)، ومعنى المتشابه في: (ص: ٣١) من هذا البحث.

(٣) من أهم المؤلفات فيه: ١– درة التنزيل وغرّة التأويل: للخطيب الإسكافي. ٢– البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان: لبرهان الدين الكرماني.٣ – كشف المعاني في متشابه المثاني لبدر الدين بن جماعة. ٤– ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ عن آي التنزيل لأحمد بن إبراهيم الغرناطي. وهو من أوسع وأوعب المؤلفات في المتشابه اللفظي.

والتـرك، والتعريـف والتنكيـر، والجمـع والإفـراد، والإدغـام والفـك، وتبـديل حرف"[1].

٥- المحكم: الفرائض والوعد والوعيد، والمتشابه: القصص، والأمثال.

٦ – المحكم: ما لم يحتمل مـن التأويـل إلا وجهًـا واحـدًا، والمتـشابه: الـذي تعتوره التأويلات. يُنسب هذا القول للإمام الشافعي[2].

ويَرِد عليه بأنه قصر على نوع من المتـشابه الـذي يكـون بـسبب الاحتمـال، مع أن المتشابه له أكثر من سبب، مثـل: الإجمـال، والعمـوم، وغرابـة اللفـظ، أو اشتراكه، والتركيب، وغيرها[3].

إلى غير ذلك من التعريفـات التـي ذكرهـا العلمـاء[4]، وعنـد التأمـل لهـذه التعريفات يظهر والله أعلم أنها تعريفـات متقاربـة ومتداخلـة، ويمكـن إرجاعهـا – عدا الرابع منها- إلى تعريفين، هما:

---

[1] الكليات (ص: ٢٩). والمراد بالقصة: الموضوع مطلقًا؛ وذكرها باعتبار أن أكثر ما يقع المتشابه اللفظي في القصص.

[2] انظر قوله في: النكت والعيون (١/ ٣٦٩- ٣٧٠)، والكـشف والبيـان (٣/ ١٦)، وزاد المـسير (١/ ٢٥٨)، ومجموع فتاوى ابن تيمية (١٧/ ٤١٧)، والبحر المحيط (٣/ ٢٢)، وفتح القـدير (١/ ٣٦٠)، وإتقان البرهان في علوم القرآن (٤٨٧- ٤٨٩).

[3] انظر: الموافقات (٣/ ١٥) وما بعدها.

[4] انظر في التعريفات: جامع البيان (٥/ ١٩٢- ١٩٩)، والنكت والعيون (١/ ٣٦٩ - ٣٧٠)، وزاد المسير (١/ ٢٥٨)، ومجموع فتاوى ابن تيمية (١٧/ ٤١٧)، والبحر المحيط فـي أصـول الفقـه (٢/ ١٩٠-١٩١)، والبرهان (٢/ ٦٨)، والإتقان (٣/ ٤- ٥). وفتح القـدير (١/ ٣٦٠)، وتفـسير العثيمين (المقدمة/ ٤٦- ٤٧)، وإتقان البرهان في علوم القرآن (٤٨٧- ٤٨٩).

١- "المحكم من آي القرآن: ما عرف العلماء تأويله، وفهموا معناه وتفسيره؛ والمتشابه: ما لم يكن لأحد إلى علمه سبيل مما استأثر الله بعلمه دون خلقه"[١]. ومثاله: وقت قيام الساعة، وتحديد وقت فناء الدنيا، والخبر عن وقت مخرج عيسى ابن مريم، ووقت طلوع الشمس من مغربها، وما أشبه ذلك.

وهذا القول رجحه الطبري، وأفاض في شرحه ونصره، وقال:" إنه أشبه بتأويل الآية"[٢].

ويَرِدُ عليه أنه تعريف للمتشابه الحقيقي، ولا يشمل المتشابه الإضافي الذي يؤول أمره إلى المحكم، وما ذُكر من أمثلة؛ هي مما استأثر الله بعلمه، ولم يقع فيها نزاع بين المسلمين؛ لكونها مغيَّبات نؤمن بها، ولا نعرف متى وقوعها، ولم يدَّع أحد العلم بها، ولو ادّعاها لافتُضح أمره، ولَمَا وقعت به الفتنة.

٢ – المحكم: ما استقلَّ بنفسه، ولم يحتج إلى بيان، والمتشابه: ما احتاج إلى بيان.

وهذا القول منسوب للإمام أحمد[٣]، ويبدو أنه أحسن ما قيل في معنى الإحكام الخاصّ والمتشابه الخاصّ؛ ويؤيده سبب نزول الآية. والعلم عند الله تعالى.

---

(١) جامع البيان (٥/ ١٩٩).

(٢) المرجع السابق (٥/ ١٩٩).

(٣) نسبه إليه أبو يعلى الفراء في العدة في أصول الفقه (٢/ ٦٨٤)، وابن الجوزي في زاد المسير (١/ ٢٥٨)، وشيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٧/ ٤١٧)، والزركشي في البحر المحيط في أصول الفقه (٢/ ١٩١).

المبحث الحادي عشر: تقسيم المتشابه إلى قسمين من حيث إمكانية معرفته؛ من عدمها:

الأول: المتشابه الحقيقي: وهذا النوع من المتشابه لا سبيل للوقوف عليه لأحد من المخلوقين؛ ووقوعه في الشرع قليل، ولا يتعلق به تكليف غير مجرد الإيمان به(١)، مثل: وقت قيام الساعة، وكنه صفات الله تعالى، وآماد المغيبات التي قد أعلم الله تعالى بوقوعها، وأمثالها.

يقول الشاطبي في هذا النوع من المتشابه: "ومعناه: راجع إلى أنه لم يجعل لنا سبيل إلى فهم معناه، ولا نصب لنا دليل على المراد منه، فإذا نظر المجتهد في أصول الشريعة وتقصَّاها وجمع أطرافها؛ لم يجد فيها ما يُحكِم له معناه، ولا ما يدل على مقصوده ومغزاه"(٢).

والسبب في ذلك أن مداركنا لا تستطيع الوصول إلى حقيقة بعض المتشابهات إما لضعفها وقصورها، أو لعدم تهيئتها الآن في الحياة الدنيا، أو لعدم وجود نظيرها عندنا، إلى غير ذلك من الأسباب. والأدلة على هذا النوع من المتشابه كثيرة، ومنها:

١ – قوله تعالى: ﴿ وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي ﴾[الإسراء: ٨٥].

٢ – قوله سبحانه: ﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرۡسَىٰهَاۖ قُلۡ إِنَّمَا عِلۡمُهَا عِندَ رَبِّيۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقۡتِهَآ إِلَّا هُوَۚ ثَقُلَتۡ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ ﴾[الأعراف: ١٨٧]. أي: خفي على أهل السموات والأرض(٣).

---

(١) انظر: الموافقات (٣/ ٣١٥).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٤/ ٣٤١).

٣ – قوله جلَّ شأنه لموسى –عليه السلام–: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخۡفِيهَا﴾ [طه: ١٥]. قال ابن عباس ، وغيره: "أَكَادُ أُخْفِيهَا مِنْ نَفْسِي فَكَيْفَ أُطْلِعُ عَلَيْهَا؟!"[١].

٤ – من السنة قيل لهﷺ : مَتَى السَّاعَةُ؟ قَالَ:((مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنْ السَّائِلِ))[٢].

وهذا القسم من المتشابه لا علاقة له بالتفسير؛ لأنه من المغيّبات التي لا يعلمها إلا الله تعالى، وإنما التفسير مرتبط ببيان المعاني التي تخفى على بعض الناس.

الثاني:المتشابه الإضافي[٣]: وهو ما أشكل تفسيره لمشابهته غيره، أو اشتبه معناه؛ لاحتياجه إلى دليل آخر، فإذا تقصى المجتهد أدلة الشريعة وجمعها وجد فيها ما يبين معناه.

وسبب التشابه إما غرابة اللفظ، أو اشتراكه، أو ما فيه من إجمال، أو عموم، ونحو ذلك مما يستطيع الإنسان تمييزه بالبحث والتحقيق والمدارسة وجمع الأدلة [٤].

---

[١] مجموع الفتاوى (٤/ ٣٤١)، والفتاوى الكبرى كلاهما لابن تيمية (٣/ ١١).

[٢] أخرجه البخاري في الإيمان، باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان.. (ح: ٥٠)، ومسلم في الإيمان، باب معرفة الإيمان والإسلام.. (ح: ٩، ١٠) من حديث أبي هريرة.

[٣] انظر: الموافقات (٣/ ٣١٥). وذهب عبد الرحمن بن كيسان الأصم إلى أن المتشابه ثلاثة أقسام، والقسم الثالث هو:المشابه الخفي. وبالتأمل يظهر أن هذا القسم مندرج تحت الإضافي. انظر: المفردات (ص: ٤٤٤).

[٤] انظر: الموافقات (٣/ ٣١٥) وما بعدها، وتفسير القرآن الكريم –آل عمران– لابن عثيمين (١/ ٣١).

ومن الأدلة على هذا النوع قوله ﷺ: ((الْحَلَالُ بَيِّنٌ، وَالْحَرَامُ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ لا يعلمهنَّ كثيرٌ مِنَ الناس))[1].

وقوله ﷺ لابن عباس –رضي الله عنهما–: ((اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ))[2].

وأمثلة هذا النوع كثيرة جدًّا، وأكثر من النوع الأول، وإن كان المتشابه بنوعيه قليل بالنسبة للمحكم الذي هو أمّ الكتاب، وأساس الشريعة، وعمدة الملة[3]، ومنها:

١ – ما ورد من ألفاظ تحتمل أكثر من وجه، مثل لفظ: (نحن) وغيرها من صيغ الجمع؛ فإنها من الألفاظ المتشابهة؛ لأنها يراد بها عدد من المعاني:

أ – الواحد الذي معه غيره من جنسه.

ب – الواحد الذي معه أعوان وإن لم يكونوا من جنسه، لكن تابعون له لا شركاء معه.

ج – الواحد المعظِّم نفسه، والذي له صفات تقوم كل صفة مقام واحد.

فصار (نحن) من المتشابه؛ لأن اللفظ واحد، والمعنى متعدد، فإذا تمسك النصراني – كما فعل نصارى نجران الذين قَدِموا على النبي ﷺ وناظروه في

---

[1] أخرجه البخاري في الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه (ح: ٥٢)، ومسلم في المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات (ح: ١٥٩٩) عن النعمان بن بشير رضي الله عنه.

[2] تقدم تخريجه في المبحث السادس: شرح الكلمات (ص: ٣٧).

[3] للشاطبي في الموافقات (٣/ ٣٠٧ وما بعدها) بحث مستفيض في هذا، وقد صرح بأن المتشابه قليل، وأن المحكم هو الأمر العام الغالب، ودلّ الاستقراء على أن التشابه لا يقع في القواعد الكلية، وإنما يقع في الفروع الجزئية.

أمر المسيح[1]- بقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] ونحوه من النصوص على تعدد الآلهة؛ كان المحكم قوله: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ۖ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]، وقوله: ﴿إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه: ١٤]. وقوله: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [المؤمنون: ٩١]. وقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴿٢﴾ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١- ٤]، ونحو ذلك من النصوص التي لا تحتمل إلا معنى واحدًا، وتزيل ما هناك من الاشتباه، وكان ما ذكره من صيغ الجمع مبيِّنًا لِما يستحقه من العظمة والأسماء والصفات، وطاعة المخلوقات من الملائكة وغيرهم[2].

٢ – النصوص التي يتوهم منها التعارض[3]، كقوله تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْأَلُ عَن ذَنبِهِ إِنسٌ وَلَا جَانٌّ﴾ [الرحمن: ٣٩]، مع قوله سبحانه: ﴿وَقِفُوهُمْ ۖ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ﴾ [الصافات: ٢٤] [4].

---

(١) انظر: سبب نزول الآية في المبحث الثاني: (ص: ١١).

(٢) انظر: التدمرية (ص:١٠٩)، وبيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٥/ ٨، ٤٧٧، ٤٩٨).

(٣) أخرج البخاري (٦/ ١٢٨) جزمًا بصيغة التعليق عن ابن جبير، قال: قال رجل لابن عباس: "إني أجد في القرآن أشياء تختلف علي" فذكر آيات، وبيَّن ابن عباس وجه الجمع بين ما استشكله منها. انظر: فتح الباري (٨/ ٥٥٧).

(٤) والجواب عن هذا الإيهام: ١-المثبت سؤال التوبيخ والمنفي سؤال الاستخبار. ٢- أن في القيامة مواقف متعددة، ففي بعضها يسألون وفي بعضها لا يسألون. ٣-إثبات السؤال محمول على السؤال عن التوحيد، وعدمه محمول على ما يستلزمه الإقرار بالنبوات من شرائع الدين وفروعه. انظر: دفع إيهام الاضطراب (ص: ١٠٠- ١٠١).

وقولـــه ســـبحانه: ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴿٣٥﴾ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرســـلات:٣٥- ٣٦] مع قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عِندَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ﴾ [الزمر: ٣١][١].

٣- ما احتاج إلـى غيـره فـي بيانـه، كقولـه تعـالى: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عـبس: ٣١] الأبّ: مـا ترعـاه الإبـل بـدليل الآيـة التـي بعـدها: ﴿مَّتَٰعًا لَّكُمْ وَلِأَنْعَٰمِكُمْ﴾ [عبس: ٣٢].

٤ – ما يحتاج في بيان معناه الحقيقـي إلـى دليـل خـارجي وإن كـان فـي نفـسه ظاهر المعنى، كاستشهاد الخوارج علـى إبطـال التحكـيم بقولـه تعـالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾[يوسف: ٤٠]، فإن ظاهر استشهادهم بالآية صـحيح فـي الجملـة، كمـا قـال علي رضي الله عنه: "كَلِمَةُ حَقٍّ أُرِيدَ بِهَا بَاطِلٌ"[٢]، وأمَّـا علـى التفـصيل فمحتـاج إلـى بيـان، وهو ما ذكره ابن عباس من أن الحكم لله تارة مـن غيـر تحكـيم، وتـارة بتحكـيم. وغيرها من أمثلة ونماذج كثيرة[٣].

---

[١] والجواب عن هذا: ١- أن القيامة مواطن ففي بعضها ينطقون، وفي بعضها لا ينطقون. ٢- أنهم لا ينطقون بما لهم فيه فائدة وما لا فائدة فيه كالعدم. انظر: دفع إيهام الاضطراب (ص: ٢٤٩).

[٢] أخرجه مسلم في الزكاة، باب التحريض على قتل الخوارج (ح: ١٠٦٦).

[٣] انظر ما سبق وأيضًا المزيد من الأمثلة في إعلام الموقعين لابن قيم الجوزية (٢/ ٢٩٤ – ٣٠٧).

المبحث الثاني عشر: المتشابه المذكور في الآية حقيقي أم إضافي[١]

اختلف العلماء في ذلك على قولين، ومنشأ الاختلاف إعراب (الواو) في قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾.

القول الأول: ذهب بعض أهل العلم إلى أن (الواو) في الآية للعطف، وعليه فالمتشابه المذكور في الآية إضافي، والراسخون في العلم يعلمون المتشابه، ومعنى الآية: والحال أن تأويل المتشابهات لا يعلمه إلا الله، والراسخون المتمكنون في العلم، وهم مع ذلك ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا﴾. وهذا قول مجاهد[٢]، وطائفة من المفسرين والأصوليين، وروي عن ابن عباس أنه قال: "أَنَا مِمَّنْ يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ"[٣]. ومروي عن بعض السلف، وبه قال أبو سليمان الدمشقي[٤]، وانتصر له ابن قتيبة[٥]، واختاره بعض المفسرين، منهم: الجصاص، ومكي بن أبي طالب، والزمخشري، والعكبري[٦]، وغيرهم. قال

---

[١] انظر في هذا المبحث: المفردات (ص: ٤٤٤)، والموافقات (٣/ ٣١٥) وما بعدها، والاعتصام (١/ ٢٢١)، ودراسات في علوم القرآن للرومي (ص: ٣٩٨).

[٢] أخرجه عنه الطبري في جامع البيان(٥/٢٢٠)، وابن المنذر في تفسيره(١/١٣٢). انظر: الدر المنثور (٢/١٥٢).

[٣] أخرجه الطبري في جامع البيان (٥/٢٢٠)، وابن المنذر في تفسيره (١/١٣٢). وانظر: الدر المنثور (٢/١٥٢).

[٤] ذكره عنه ابن الجوزي في زاد المسير (١/٢٦١).

[٥] في تأويل مشكل القرآن (ص: ٩٨ – ١٠١).

[٦] انظر: أحكام القرآن للجصاص (٢/ ٥)، ومشكل إعراب القرآن لمكي (١/ ١٤٩)، والكشاف (١/ ١٧٦)، والتبيان في إعراب القرآن (١/ ١٢٤).

عنه النحاس: "هذا أحسن ما قيل فيه؛ لأن الله –جلّ وعزّ– مدحهم بالرسوخ في العلم، فكيف يمدحهم وهم جهّال"[1].

واستدل أصحاب هذا القول بعدد من الأدلة، ومن أبرزها:

أ – إجماع السلف، فإنهم فسروا جميع القرآن، وقال مجاهد: «عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات، من فاتحته إلى خاتمته، أوقفه عند كل آية منه، وأسأله عنها»[2].

ب – خطاب المكلَّفين بما لا يفهمونه عبث، والله جل وعلا منزَّه عنه.

ج – لا يجوز لأحد أن يقول: إن رسول الله ﷺ لم يكن يعرف المتشابه، وإذا جاز أن يعرفه جاز أن يعرفه الرّبّانيون من صحابته.

د –ورود الأمر في أكثر من آية بتدبر القرآن كقوله: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤]، وهذا يعمُّ المحكمات والمتشابهات، وما لا يُعقل له معنًى لا يُتدبَّر.

وأما الذمُّ في الآية فهو في حق من اتبع المتشابه ابتغاء الفتنة، فأما من تدبَّر المحكم والمتشابه كما أمره اللَّه بردِّ الثاني إلى الأول، وطلب فهمه، فلم يذمّه اللَّه، بل أمره بذلك.

---

[1] إعراب القرآن (١/ ١٤٤).

[2] أخرجه الطبري في جامع البيان (١/ ٨٥)، والطبراني في الكبير(١١/ ٧٧، ح ١١٠٩٧)، والحاكم(٢/ ٣٠٧)، وإسناده حسن، وقد صرح ابن إسحاق بالسماع عند الحاكم فانتفت شبهة التدليس.

هـ – تسميتهم راسخين يقتضي أنهم يعلمون أكثر من المحكم الذي يستوي في علمه الجميع، وفي أي شيء هو رسوخهم إذا لم يعلموا إلا ما يعلم الجميع؟![1].

القول الثاني: ذهب جماهير العلماء إلى أن (الواو) في الآية للاستئناف، ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ مبتدأ، و﴿يَقُولُونَ﴾ خبره، وأن المتشابه لا يطلع على علمه إلا الله تعالى[2].

واستدلوا بالآية نفسها كذلك، وقالوا: إن الكلام في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ تامٌّ، وقوله سبحانه: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ كلام مستأنف، والآية تدل على ذمِّ مبتغي المتشابه؛ إذ وُصِفوا بزيغ القلوب وابتغاء الفتنة، وقد صرحت السنة بذمِّهم أيضًا، قال النبي ﷺ لعائشة: ((فَإِذَا رَأَيْتِ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكِ الَّذِينَ سَمَّى اللَّهُ فَاحْذَرُوهُم))[3].

قال النحاس: "فممَّن رُوِّينا عنه أنه قال: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ تامٌّ وما بعده منقطع منه نيِّف وعشرون رجلًا من الصحابة والتابعين والقراء والفقهاء وأهل اللغة"[4].

---

[1] انظر: تأويل مشكل القرآن (ص: ٩٨)، ومعاني القرآن للنحاس (٤/ ٢١٨)، والجامع لأحكام القرآن (٤/٢١)، ومجموع فتاوى ابن تيمية (١٣/ ٢٧٥)، والبرهان (٢/ ٧٢)، وروح المعاني (٣/ ٨٤)، والتحرير والتنوير(٢/ ١٦٥).

[2] انظر: جامع البيان (٣/ ١٨٢)، ومعاني القرآن للزجاج (١/ ٢٧٨)، ومعاني القرآن للنحاس (١/ ٣٥١)، ومعالم السنن (٤/ ٣٣١)، والعدة في أصول الفقه (٢/ ٦٨٩)، والبسيط (٥/٥٨)، وتفسير السمعاني (١/ ٢٩٦).

[3] متفق عليه، وقد تقدم تخريجه في: المقدمة (ص: ٢).

[4] القطع والائتناف (ص: ١٢٤). وانظر: معاني القرآن للنحاس (١/ ٣٥١).

وهو قول أصحاب رسول الله ﷺ، وجمهور التابعين، وجماهير الأمة[١]، وذُكر أنه قول الحنفية، والإمام مالك، والأشبه بأصول الإمام أحمد[٢].

وقد وردت آثار تتشهد لهذا الرأي، منها ما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن طَاوُسٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقْرَأُهَا: "وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَيَقُولُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ آمَنَّا بِهِ"[٣]. وكذلك قرأها أبي بن كعب. وقرأ ابن مسعود: "وإنْ تأويله إلا عند الله"[٤].

والراجح في تفسير الآية: -والعلم عند الله تعالى- هو أنها إذا تُؤملت حق التأمل، وحُرِّر محل النزاع فالخلاف فيها يقترب من الوفاق، وأن كلا القولين له نصيب من الصواب، فمن قال: (لا يعلم تأويله إلا الله) أراد بـ(التأويل) ما يؤول إليه الكلام من الحقائق التي لا يعلمها إلا الله، كوقت السّاعة، وكيفيّات صفات الباري ونحوها من المتشابه الحقيقي[٥]، وإن كانت النصوص الواردة فيها معلومة في اللغة.

---

[١] انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٣/ ٢٧٥)، والإكليل في المتشابه والتأويل (ص: ١٢).

[٢] انظر للحنفية: أصول السرخسي (١/ ١٦٩)، وروح المعاني (٣/ ٨٤)، والإمام مالك أخرجه عنه الطبري في تفسيره بإسناد صحيح (٥/ ٢١٩- ٢٢٠)، والإمام أحمد ذكر عنه القاضي أبو يعلى في العدة (٢/ ٦٨٩).

[٣] قراءة شاذة أخرجها عبد الرزاق في تفسيره (١/ ١١٦)، والطبري في جامع البيان (٥/ ٢٢٠)، وابن أبي داود في المصاحف (١/ ٣٤٨- ٣٤٩)، وابن المنذر في تفسيره (١/١٣٠- ١٣١)، وابن الأنباري في الأضداد (ص: ٤٢٦)، والحاكم (٢/ ٣١٧)، وصححه ووافقه الذهبي. وصحح إسناده الحافظ في فتح الباري (٨/ ٢١٠).

[٤] انظر قراءتهما في: جامع البيان (٥/ ٢٢٠)،ومعالم التنزيل(١/ ٤١٢)،وزاد المسير (١/ ٢٦١)،والإتقان(٤/ ١٣٤١).

[٥] انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٥/ ٣٤٧- ٣٥٠، ١٣/ ٢٧٢ - ٣١٣، ١٦/ ٤٠٨ ، ١٧/ ٣٥٥- ٤٣٣)، وترجيح أساليب القرآن (ص: ١٥٧)، وفتح القدير (١/ ٣٠٧- ٣٠٨).

ومن قال: إن الراسخين يعلمون التأويل؛ فالمراد به تفسيره، وعلم معناه، والمتشابه الإضافي الذي يفهم بردِّه إلى المحكم، وهم مع ذلك لم يدَّعوا أنهم يعلمون الحقائق التي يؤول إليها الكلام، والتي هي متشابه حقيقي لا يعلمه إلا الله عز وجل(١).

فإذا جُمع بين القولين على هذا الأساس، ارتفع الخلاف، وبقي النزاع لفظيًّا بين الفريقين، والجمع بين الأقوال متى ما أمكن هو المتعين.

وإلى هذا الترجيح في معنى الآية ذهب كثير من المحققين من أهل العلم، وهو أعدل الأقوال، وأوفقها للصواب، وبه يجتمع شمل الأدلة، ويكون لكل من الوقف والوصل في الآية وجه وجيه، بل يُظهر جانبًا من بلاغة القرآن، وتفوّقه على كلام البشر(٢).

ومما يؤيد هذا القول أنه لم يُؤثر عن أحد من الصحابة أنه امتنع عن تأويل آية وقال: إنها من المتشابه. وقد ورد عن ابن عباس القولان معًا(٣)؛ لأنه لا تعارض بين قوليه؛ لكون محمليهما مختلفَين.

قال الراغب: " جميع المتشابه على ثلاثة أضرب: ضرب لا سبيل للوقوف عليه، كوقت السّاعة، وخروج دابّة الأرض، وكيفيّة الدّابّة، ونحو ذلك. وضرب للإنسان سبيل إلى معرفته، كالألفاظ الغريبة، والأحكام الغلقة. وضرب متردّد بين الأمرين، يجوز أن يختصّ بمعرفة حقيقته بعض الرّاسخين في العلم، ويخفى على من دونهم..، وإذ عرفت هذه الجملة عُلم أنّ الوقف على

---

(١) انظر: القطع والائتناف للنحاس (ص: ١٢٦)، ومجموع فتاوى ابن تيمية (١٦ / ٤٠٨).

(٢) انظر: المفردات للراغب (ص: ٢٥٥)، والمحرر الوجيز (٢/ ١٦١)، ومجموع فتاوى ابن تيمية (٣/ ٥٤ – ٥٩). وتفسير ابن كثير (٤٦٣/١)، وشرح الطحاوية لابن أبي العز (ص: ١٨٤)، وبصائر ذوي التمييز (٢٩٦/٣). وأقاويل الثقات (ص: ٥٥)، وحاشية الشهاب على البيضاوي (٣/ ٦)، والكليات (ص: ٨٤٦)، وفتح القدير (٣١٠/١)، وروح المعاني (٣/ ٨٥)، وفتح البيان (٢/ ١٥١٧)، وتيسير الكريم الرحمن (ص: ٩٦٢).

(٣) وإن كان القول بعدم العلم أصح سندًا.

قولــه: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ ووصــله بقولــه: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ جــائز، وأنّ لكلّ واحد منهما وجهًا حسبما دلّ عليه التّفصيل المتقدّم"[١].

وعلق الكرمي على كلام الراغــب بقولــه: "وهــو كــلام فــي غايــة الحــسن والتحقيق"[٢].

وقال ابن تيمية في سياق توجيهه لأقوال الــسلف فــي المتــشابه: " أن يكــون فــي الآيــة قراءتان: قراءة من يقف علــى قولــه: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾، وقــراءة مــن يقــف عنــد قولــه: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾، وكلتا القراءتين حق، ويــراد بــالأولى: المتــشابه فــي نفــسه الــذي استأثر الله بعلم تأويله، ويراد بالثانيــة: المتــشابه الإضــافي الــذي يعــرف الراســخون تفسيره وهو تأويله، ومثل هذا يقع في القرآن"[٣].

وقال ابــن عثيمــين: "فأمــا قولــه تعــالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ فيحتمــل أن يكــون المــراد بالتأويــل فيهــا التفسير، ويحتمل أن يكون المراد به مآل الكــلام إلــى حقيقتــه بنــاء علــى الوقــف فيها والوصل. فعلى قراءة الوقف عنــد قولــه: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾؛ يتعــين أن يكــون المــراد به مآل الكلام إلى حقيقته ؛ لأن حقائق مــا أخبــر الله بــه عــن نفــسه وعــن اليــوم الآخر لا يعلمها إلا الله عز وجل. وعلى قــراءة الوصــل يتعــين أن يكــون المــراد به التفسير ؛ لأن تفسيره معلــوم للراســخين فــي العلــم فــلا يخــتص علمــه بــالله تعالى"[٤].

---

[١] انظر: المفردات (ص: ٢٥٥).

[٢] أقاويل الثقات (ص: ٥٥).

[٣] مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٨٢)، (١٦/ ٤٠٨)، وانظر: شرح العقيدة الطحاوية لابــن أبــي العــز (ص: ١٨٤).

[٤] تقريب التدمرية (ص: ٧٦).

المبحث الثالث عشر: الحكم من ذكر المتشابهات في القرآن:

مما تقرر لدى العلماء المحققين أن أفعال الله – جلت حكمته – لا تخلو من حكمة وتعليل، سواء علمنا الحكمة أو جهلناها ؛ لأن اسم الله "الحكيم" يقتضي ألا يخلو شيء من خلقه وفعله من الحكمة، ومن هنا تلمَّس العلماء لكلٍّ من المتشابه الحقيقي والمتشابه الإضافي حِكَمًا خاصة:

أ – من حِكَم ذكر المتشابه الحقيقي:

١ – أن الله تعالى أنزل كتابه مختبرًا به عباده؛ ليقف المؤمن عنده، ويردّه إلى عالمه، فيعظم بذلك صوابه، ويرتاب به المنافق، فيداخله الزيغ، فيستحق بذلك العقوبة[1].

٢ – رحمة الله بالإنسان الذي لا يطيق معرفة كل شيء، ولو كشف الله الحجب للبشر لعمَّت الأضرار، وانتفت المصالح، فمثلًا: لو علم الناس حقيقة جهنم وما فيها من العذاب ورأوه رأي العين لقضى عليهم الخوف.

٣ – إقامة الحجة على عجز الإنسان، وقصور مداركه، فمهما بلغ من العلم إلا أنه يبقى حائرًا جاهلًا أمام أشياء قريبة منه،كالروح ما هي؟ وما وقت خروجها؟! وغير ذلك كثير، وليس له إلا أن يقول: ﴿سُبۡحَٰنَكَ لَا عِلۡمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمۡتَنَآۖ﴾ [البقرة:٣٢][2].

ب – من حِكَم ذكر المتشابه الإضافي:

١– أن القرآن الكريم نزل بألفاظ العرب ومعانيها، ومذاهبها في الإيجاز والاختصار، والإطالة والتوكيد، والإشارة إلى الشيء، وإغماض

---

[1] انظر: الكشاف (١/ ٣٣٨)، وزاد المسير (١/ ٢٦٠)، وأنموذج جليل (ص: ٤٠)، ولباب التأويل (٢٢٦/١).

[2] انظر هاتين الحكمتين في: دراسات في علوم القرآن لفهد الرومي (ص: ٥٢٣– ٥٢٥).

بعض المعاني حتى لا يظهر عليه إلا اللّقن، وإظهار بعضها، وضرب الأمثال لما خفي، ولو كان القرآن كله ظاهرًا مكشوفًا حتى يستوي في معرفته العالم والجاهل؛ لَبطل التفاضل بين الناس، وسقطت المحنة، وماتت الخواطر، لعدم البحث والاستنباط، فإن زناد الفكر إنما يقدح بزيادة المشكلات، ومع الحاجة تقع الفكرة والحيلة، ومع الكفاية يقع العجز والبلادة، ولهذا قال بعض الحكماء: عيب الغنى أنه يورث البلادة ويميت الخاطر، وفضيلة الفقر أنه يبعث على إعمال الفكر واستنباط الحيل في الكسب [١].

٢ – لَمّا كان كلام العرب ينقسم إلى ما يُفهم معناه سريعًا، ولا يحتمل غير ظاهره، وإلى ما هو مجاز وكناية وإشارة وتلويح، والمعانى فيه متعارضة متزاحمة، وهذا القسم هو المستحسن عندهم والمستبدع فى كلامهم نزل القرآن بالنوعين تحقيقًا لمعنى الإعجاز، كأنه قال عارضوه بأى النوعين شئتم فإنه جامع لهما[٢].

٣ – أن الله تعالى أراد أن يشغل أهل العلم بردّهم المتشابه إلى المحكم؛ فيطول بذلك فكرهم، ويتصل بالبحث عنه اهتمامهم فيثابون على تعبهم؛ لأنه كلما كان الوصول إلى الحق أصعب وأشق كان الأجر أكثر وأجزل[٣].

---

(١) انظر: تأويل مشكل القرآن(ص: ٥٨)، وزاد المسير(١/ ٢٦٠)، وأنموذج جليل(ص:٤٠)، ولباب التأويل(١/ ٢٢٦).

(٢) انظر: زاد المسير (١/ ٢٦٠)، وأنموذج جليل (ص:٤٠)، ولباب التأويل (١/ ٢٢٦).

(٣) انظر: زاد المسير (١/ ٢٦٠)، وأنموذج جليل (ص: ٤٠)، والتفسير الكبير (٧/ ١٤١)، ولباب التأويل (١/ ٢٢٦).

٤ – لما كان القرآن مشتملًا علـى المحكـم والمتـشابه افتقـروا إلـى تعلّـم علوم يُتوصل بمعرفتها إلـى فهـم المتـشابه؛ كعلـم اللغـة، والنحـو، وأصـول الفقه، وغيرها من العلوم، ولو لم يكن الأمـر كـذلك مـا كـان يحتـاج الإنـسان إلى تحصيل هذه العلوم الكثيـرة، فكـان إيـراد هـذه المتـشابهات لأجـل هـذه الفوائد الكثيرة[١].

٥– الحث على زيادة التفكر والتدبر في القرآن، والبحث عن دقائقه.

٦– بيان فضل العلماء الراسخين في العلم وعلو مقامهم ومكانتهم.

٧– زيادة التعلق بمعاني القرآن؛ فـإن الإنـسان إذا حـصل الـشيء بمـشقة كان تمسكه به، ومحافظته عليه، واهتمامه به أكبر.

٨– بيان رحمة الله تعالى وفضله؛ إذ لو كان القرآن كلـه مـن هـذا النـوع لكان في تحصيله مشقة عظيمة، فاقتـضت رحمـة الله أن يجعـل منـه مـا هـو محكم يدرك الناس معناه وهـو أكثـر القـرآن، ومنـه مـا هـو متـشابهات لا يدركها إلا الراسخون في العلم، وتذكر الناس بنعمة الآيات المحكمات [٢].

---

[١] انظر: الكشاف(١/ ٣٣٨)، والتفسير الكبير(٧/ ١٤٢)، ودراسات فـي علـوم القـرآن للرومـي (ص:٥٢٤).

[٢] انظر هذه الحكم في: دراسات في علوم القرآن للرومي (ص: ٥٢٣– ٥٢٥). وللاستزادة في هذا الموضوع انظر: البرهان في علوم القرآن (٢/ ٧٥– ٧٧)، والإتقان (٣/ ٣٥– ٣٧)، والزيـادة والإحسان (٥/ ٢٥– ٢٨)، ودراسات في علوم القرآن لمحمد بكر إسماعيل (ص: ١٩١)، وإتقان البرهان لفضل عباس (ص:٥٠٠– ٥٠٢).

المبحث الرابع عشر: آيات الصفات محكمة وليست من المتشابه من جهة المعنى[1]:

المذهب الحق الذي لا ريب فيه أن آيات صفات الله -جل وعلا- محكمة، وليست من المتشابه من جهة المعنى؛ لأن معناها معلوم في اللغة العربية، وكل عارف باللغة يعرف ما معنى: رءوف، ورحيم، وعزيز، وحكيم، وسميع، وبصير، وما معنى: الاستواء، والوجه، واليد، ونحوها.

ولا يصح وصف آيات الصفات بالمتشابه إلا من جهة كيفيَّة اتصاف الله تعالى بها التي ليست معلومة للخلق، والقول الفصل في ذلك ما قاله إمام دار الهجرة مالك بن أنس: "الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والسؤال عنه بدعة، والإيمان به واجب"[2].

وقاعدة (آيات الصفات ليست من المتشابه من جهة المعنى) مفيدة جدًّا يُردّ بها على المفوِّضة الذين يجعلون معرفة معاني آيات الصفات مما استأثر الله بعلمه، وبذلك لا يُثبتون لها معاني صحيحة[3]، بل يقولون: إن هذه

---

[1] انظر في هذا الموضوع: الإكليل في المتشابه (ص: ٣٣وما بعدها)، ومنهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات للشنقيطي (ص: ٣٨- ٣٩)، والقواعد المثلى (ص: ٣٤)، وتفسير القرآن الكريم -آل عمران- لابن عثيمين (١/ ٣٣)، وموقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة للغصن (١/ ٤١٣)، وجهود الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في تقرير عقيدة السلف لعبد العزيز الطويان (١/ ٢٥٣)، والعقيدة في الله للأشقر (ص: ٢٤٨).

[2] رواه البيهقي في الأسماء والصفات(ص:٥١٦) عن مالك، وربيعة الرأي. ووصف الحافظ في الفتح (٤١٧/١٣) سنده بأنه جيد إلى مالك. ورواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣ / ٣٩٨)، والدارمي في الرد على الجهمية (ص: ٣٣). وقال ابن تيمية في الفتاوى (٣٦٥/٥) بعد أن ذكر قول مالك: "وهذا الجواب ثابت عن ربيعة شيخ مالك، وقد روي هذا الجواب عن أم سلمة رضي الله عنها موقوفًا ومرفوعًا. ولكن ليس في إسناده من يعتمد عليه".

[3] انظر: قانون التأويل لابن العربي (ص: ٦٦٦). قال السيوطي في الاتقان (٢/ ٧): "من المتشابه: آيات الصفات".

متشابهات يجب القطع بأن مراد الله منها شيء يخالف ظاهرها، ويوجبون تفويض معناها إلى الله تعالى، ولا يُجيزون الخوض في تفسيرها[١].

قال ابن القيم: "قد فسر الإمام أحمد الآيات التي احتجَّ بها الجهمية من المتشابه، وقال: "إنهم تأولوها على غير تأويلها"[٢] وبيَّن معناها، وكذلك الصحابة والتابعون فسَّروا القرآن، وعلموا المراد بآيات الصفات كما علموا المراد من آيات الأمر والنهي، وإن لم يعلموا الكيفية، كما علموا معاني ما أخبر الله به في الجنة والنار وإن لم يعلموا حقيقة كنهه وكيفيته. فمن قال من السلف: إن تأويل المتشابه لا يعلمه إلا الله بهذا المعنى فهو حقّ. وأما من قال: إن التأويل الذي هو تفسيره وبيان المراد منه لا يعلمه إلا الله فهو غلط، والصحابة والتابعون وجمهور الأمة على خلافه"[٣].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "من قال إن هذا (أي: أسماء الله وصفاته) من المتشابه، وأنه لا يُفهم معناه، فنقول: أمَّا الدليل على بطلان ذلك: فإني ما أعلم عن أحد من سلف الأمة، ولا من الأئمة، لا أحمد بن حنبل ولا غيره أنه جعل ذلك من المتشابه الداخل في هذه الآية، ونفى أن يعلم أحد معناه، وجعلوا أسماء الله وصفاته بمنزلة الكلام الأعجمي الذي لا يُفهم، ولا قالوا: إنّ الله ينزل كلامًا لا يَفهم أحد معناه. وإنما قالوا كلمات لها معان صحيحة، قالوا في أحاديث الصفات: "تُمرَّ كما جاءت". ونهوا عن تأويلات الجهمية –وردوها وأبطلوها– التي مضمونها تعطيل النصوص عما دلت عليه"[٤].

---

[١] انظر: أساس التقديس للرازي (ص: ٢٢٣)، ومناهل العرفان (٢/ ٢٨٦– ٢٩٠).

[٢] انظر: الرد على الجهمية والزنادقة للإمام أحمد (ص: ٩٧).

[٣] الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة (٣/ ٩٢٤)، ومختصر الصواعق المرسلة (ص: ١٣٣).

[٤] مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٩٤ – ٢٩٥). انظر: موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول (١/ ١٢٠).

وقال الشنقيطي: "اعلموا أن آيات الصفات كثير من الناس يُطلق عليها اسم المتشابه، وهذا من جهة غلط، ومن جهة قد يسوغ؛ كما بيَّنه الإمام مالك بن أنس بقوله: "الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والسؤال عنه بدعة، والإيمان به واجب"، كذلك يُقال في النزول: النزول غير مجهول، والكيف غير معقول، والسؤال عنه بدعة، والإيمان به واجب. واطَّرِدْه في جميع الصفات؛ لأن هذه الصفات معروفة عند العرب. إلا أن ما وصف به خالق السموات والأرض أكمل وأجلّ وأعظم من أن يشبه شيئًا من صفات المخلوقين، كما أن ذات الخالق حق، والمخلوقون لهم ذوات، وذات الخالق أكمل وأنزه وأجلّ من أن تشبه شيئًا من ذوات المخلوقين، فعلى كل حال الشر كل الشر في تشبيه الخالق بالمخلوق، وتنجيس القلب بقذر التشبيه، فالإنسان المسلم إذا سمع صفة وُصِف بها الله أوَّل ما يجب عليه أن يعتقد أن تلك الصفة بالغة من الجلال والكمال ما يقطع علائق أوهام المشابهة بينه وبين صفات المخلوقين، فتكون أرض قلبه طيبة طاهرة قابلة للإيمان بالصفات على أساس التنزيه على نحو: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]"[١].

وقال ابن عثيمين –بعد أن بسط القول بأن آيات الصفات ليست من المتشابهات، بل هي من جهة المعنى معلومة، ولا يمكن أن يخاطبنا الله عز وجل ويحدثنا عن نفسه بأمر مجهول لا نستفيد منه – : "وثقوا بأننا لو نقول: إننا لا نعلم معاني آيات الصفات أنه سيفوتنا ثلاثون في المائة من معاني القرآن أو أكثر؛ لأننا ما نكاد نجد آية إلا وفيها اسم من أسماء الله، أو صفة من صفاته"[٢].

---

[١] منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات (ص: ٣٨ – ٣٩).

[٢] تفسير القرآن الكريم –آل عمران– لابن عثيمين (١/ ٣٦– ٣٩).

الخاتمة:

توصل البحث –بفضل الله– إلى عدد من النتائج يحسن ذكرها في الختام، ولعل من أبرزها:

١ – أهمية الاعتناء بتفسير هذه الآية، وبيان معناها؛ لكونها تتضمن المنهج الرباني في تفسير القرآن، كما تتضمن تحذيرًا لمن يخالف هذا المنهج، وأن هذا بسبب زيغ في قلبه.

٢ – المنهج الرباني في تفسير القرآن هو: الاعتماد على المحكمات التي هي أم الكتاب ومعظمه، وحمل المتشابهات عليها؛ لأن أمّ الشيء هي منها ابتداؤه، وإليها مرجعه.

٣ – القاسم المشترك بين الطوائف المنحرفة أنهم يتبعون ما تشابه من آيات القرآن لصد الناس عن دين الله، ولطلب تفسيره على مرادهم لا على مراد الله، لكن فمستقلّ ومستكثر.

٤ – الآيات المحكمات هي: الواضحات التي لا تفتقر في بيان معناها إلى غيرها، وهي أصل الكتاب، وفيه بيان الفرائض والحدود، وسائر ما بالخلق إليه الحاجة من أمر دينهم.

٥ – الراجح أن الآية نزلت ردًّا على وفد نجران، وتنديدًا بتمسّكهم بالنصوص المتشابهة، وتأويلها حسب أهوائهم؛ دون ردِّها إلى المحكمات التي تفسرها على وجهها الصحيح.

٦ – الراجح في معنى الآية القول بعموم لفظها، وخصوص السبب لا يمنع عموم اللفظ، فهي شاملة لكل مبتدع وزائغ عن الحق ممن يحتج بالمتشابه لباطله ابتغاء الفتنة، وابتغاء تأويله.

٧ – من علامة زيغ القلوب اتباع الإنسان المتشابه من القرآن، سواء تبعه لتصوره فيما بينه وبين نفسه، أو كان يتبع ذلك عند عرض القرآن على غيره.

٨ – الإحكام المذكور في الآية: إحكــام خــاصّ يقابلــه تــشابه خــاص، ومــن أحسن ما قيل في تعريفهما أن "المحكم ما اســتقلَّ بنفــسه، ولــم يحــتج إلــى بيــان، والمتشابه ما احتاج إلى بيان".

٩ – المتشابه باعتبار معنــاه ينقــسم إلــى متــشابه حقيقــي لا ســبيل للوقــوف عليه لأحد. ومتشابه إضــافي يمكــن معرفتــه إذا تقــصَّى المجتهــد أدلــة الــشريعة وجمعها، ورجع إلى المحكم.

١٠ – للتأويل فــي عــرف الــسلف معنيــان: تفــسير الكــلام عنــد جمهــور المفسرين. والحقيقة التي يؤول الكلام إليها في لغــة القــرآن. وأمَّــا "صــرف اللفــظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقترن بــه" فــلا يــصح حمــل الآيــة عليه؛ لكونه اصطلاحًا حادثًا، إلا إذا كان لصرفها دليل صحيح من الشرع.

١١ – القرآن كله محكم إحكامًا عامًّا باعتبار أنــه مــشتمل علــى غايــة الإتقــان والعدل والإحسان. وكله متشابه تشابهًا عامًّا باعتبار أنــه بعــضه يــشبه بعــضًا فــي الحسن والبلاغة.

١٢ – الخلاف في معنى الآية ناشئ عــن الإجمــال والاشــتراك فــي معنــى المتشابه والتأويل، والراجح فيه: أن كلا القــولين لــه نــصيب مــن الــصواب، فمــن قال: (لا يعلم تأويله إلا الله) أراد بــ(التأويــل): مــا يــؤول إليــه الكــلام مــن الحقــائق التي لا يعلمهــا إلا الله. ومــن قــال: (إن الراســخين يعلمــون التأويــل) فــالمراد بــه: المتشابه الإضافي الذي يُفهم برده إلى المحكم. وهذا أعدل الأقوال.

١٣ – فــي قولــه تعــالى: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾ ثلاثــة مذاهب للوقف:

أ- الوقف على لفظ الجلالة ﴿ٱللَّهُ﴾ تامٌّ؛ على أن ما بعــده مــستأنف، وهــذا مبنــي علــى تفسير من قال: إن الراسخين لا يعلمون تأويله. وهو قول أكثر أهل العلم.

ب – الوقف عليه غيــر تــام (كــاف، أو حــسن) بنــاء علــى أن الراســخين يعلمــون المتشابه بعد ردّها إلى المحكمــات، والوقــف التــام علــى قولــه تعــالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾.

ج – جواز الأمرين بناء على التفسيرين السابقين.

١٤ – تضمنت الآية الكريمة لطائف جمَّة، ونكات بلاغية غزيرة.

١٥- المراد بالراسخين في الآيــة: الثــابتون المتمكنــون فــي علــم الكتــاب، ومعرفة محامله.

١٦-مقتــضى الربوبيــة أن لا يكــون فــي القــرآن اخــتلاف يــوقعهم فــي الاشــتباه لقولــه: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ ومــا كــان مــن عنــد الــرب المعتنــي بعبــاده بربوبيته، فلن يكون فيه شيء يتناقض ويختلف.

١٧- فــي ورود المتــشابه حكــم عديــدة تلمَّــسها العلمــاء، وذكروهــا فــي مصنفاتهم.

١٨- آيات صفات الله -جلَّ وعــلا- محكمــة، وليــست مــن المتــشابه مــن جهة المعنى.

وختامًا فهذا جهد المقــلِّ، فمــا كــان فيــه مــن صــواب فمــن الله وحــده، وبتوفيقه ومنّه وفضله، وما كان فيه مــن ســهو وخطــأ وتقــصير فمنــي ومــن الشيطان، وأسأل الله أن يعفو عني، ويغفر لــي، وصــلَّى الله وســلَّم علــى نبينــا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وسلّم تسليمًا كثيرًا.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

فهرس المصادر والمراجع:

١-إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، للبنا، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٢٧هـ.

٢- إتقان البرهان في علوم القرآن، لفضل عباس، دار الفرقان، ط:١، ١٩٩٧م، عمان، الأردن.

٣- الإتقان، للسيوطي، تحقيق وطباعة: مركز الدراسات القرآنية بمجمع الملك فهد، ط١، ١٤٢٦هـ.

٤- أحكام القرآن، لأحمد بن علي الرَّازي الجصَّاص، دار الكتاب العربي، بيروت.

٥- أحكام القرآن، للكيا الهرَّاسي، تحقيق: موسى محمد وزميله، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٥هـ، بيروت.

٦- إرشاد العقل السليم، لأبي السعود العمادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٧- إرشاد الفحول، للشوكاني، تحقيق: سامي بن العربي، دار الفضيلة، ط١، ١٤٢١هـ، الرياض.

٨- أساس البلاغة، للزمخشري، تحقيق: محمد عيون السود، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ، بيروت.

٩- أسباب النّزول، للواحدي، تحقيق: أحمد صقر، دار القبلة، جدة، ط٣، ١٤٠٧هـ، مؤسسة علوم القرآن.

١٠- الأسماء والصفات، للبيهقي، تحقيق: عبد الله الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة، ط١، ١٤١٣هـ.

١١- أصول السرخسي، لشمس الأئمة محمد بن أحمد السرخسي، دار المعرفة. بيروت.

١٢- الأضداد، لمحمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل، المكتبة العصرية، ١٤٠٧هـ، بيروت.

١٣-أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، للشنقيطي، دار الفكر للطباعة، ١٤١٥هـ. بيروت.

١٤-الاعتصام، للشاطبي، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان، ط١، ١٤١٢هـ. السعودية.

١٥-إعراب القرآن، لقوام السنة الأصبهاني، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ.

١٦-إعراب القرآن، للنَّحَّاس، تعليق: عبد المنعم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

١٧-إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن القيم، حققه: عبد الرحمن الوكيل، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

١٨-إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، لابن القيم، تحقيق: محمد حامد الفقي، مكتبة المعارف، الرياض.

١٩-الإفادات والإنشادات، للشاطبي، تحقيق: محمد أبو الأجفان، الرسالة، بيروت، ط:١، ١٤٠٣هـ.

٢٠- أقاويل الثقات، لمرعي بن يوسف، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الرسالة، ط١، ١٤٠٦هـ،بيروت.

٢١-الإكليل في المتشابه والتأويل، لابن تيمية، تخريج: محمد شحاته، دار الإيمان للطبع. الإسكندرية، مصر.

٢٢-أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل، لمحمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق: عبد الرحمن المطرودي، دار عالم الكتب، ط١،١٤١٢هـ. الرياض.

٢٣-أنوار التنْزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي، دار الكتب العلمية، ط١، سنة ١٤٠٨ه، بيروت.

٢٤-إيضاح الوقف والابتداء، للأنباري، تحقيق:محيي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية بدمشق،١٣٩٠هـ.

٢٥-البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عادل عبد الموجود وزملائه، دار الكتب العلمية، ١٤١٣ه، بيروت.

٢٦-بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية، دار الكتاب العربي، بيروت.

٢٧-البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدُّرة وتوجيهها من لغة العرب، لعبد الفتاح بن عبد الغني القاضي، دار الكتاب العربي. بيروت.
٢٨-البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، ط٢، بيروت.
٢٩-البسيط، للواحدي، تحقيق: مجموعة من طلاب الدراسات العليا بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
٣٠-بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، للفيروز أبادي، تحقيق: النجار، المكتبة العلمية، بيروت.
٣١-البيان في عدِّ آي القرآن، لأبي عمرو الداني، تحقيق: غانم قدوري، مركز المخطوطات، ط١، ١٤١٤هـ.
٣٢-تاج العروس من جواهر القاموس، للزَّبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
٣٣-تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة الدينوري، شرحه: أحمد صقر، المكتبة العلمية، ط١٤٠١،٣هـ.
٣٤-التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، تحقيق: إبراهيم عطوة، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٣ه، القاهرة.
٣٥-التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس.
٣٦-التدمرية، لابن تيمية، تحقيق: محمد بن عودة السعوي، مكتبة العبيكان، ط١٤٢١،٦هـ، الرياض.
٣٧-ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان، لابن الوزير اليماني، دار الكتب العلمية، ط١٤٠٤،١هـ.
٣٨-التسهيل لعلوم التنْزيل، لابن جزي، ضبطه: محمد سالم، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥ه، بيروت.
٣٩-التعريفات، للجرجاني، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.

٤٠-تفسير الجلالين، لجلال الدين المحلي وجلال الدين السيوطي، دار الحديث، القاهرة، ط١.

٤١-تفسير الراغب الأصفهاني، تحقيق: عادل الشدي وزملائه، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ.

٤٢-تفسير القرآن، لعبد الرزاق الصنعاني، تحقيق: محمود عبده، دار الكتب العلمية، بيروت،ط١، ١٤١٩هـ.

٤٣-تفسير القرآن، للسمعاني، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وصاحبه، دار الوطن،الرياض،ط١، ١٤١٨هـ.

٤٤-تفسير القرآن العظيم، لابن أبي حاتم الرازي، تحقيق: أسعد الطيب، مكتبة نزار الباز، ط٣، ١٤١٩ه.

٤٥-تفسير ابن المنذر، تحقيق: سعد بن محمد السعد، دار المآثر، ط١، ١٤٢٣ه، المدينة النبوية.

٤٦-تفسير القرآن العظيم، لابن كثير الدمشقي، تحقيق: سامي سلامة، دار طيبة، ط٢،١٤٢٠هـ.

٤٧-تفسير القرآن، للعز بن عبد السلام، تحقيق: عبدالله الوهبي، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.

٤٨-تفسير القرآن الكريم (الفاتحة والبقرة)، لابن العثيمين، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٢٣هـ، السعودية.

٤٩-تفسير القرآن الكريم (آل عمران)، لابن عثيمين، دار ابن الجوزي، ط٢، ١٤٣٣هـ، السعودية.

٥٠-التفسير الكبير –مفاتيح الغيب–، لفخر الدين الرازي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١ه، بيروت.

٥١-التفسير والمفسرون، لمحمد حسين الذهبي، دار الكتب الحديثة، ط٢، ١٣٩٦هـ، المدينة النبوية.

٥٢-تقريب التدمرية، لمحمد بن صالح العثيمين، دار ابن الجوزي ، ط١، ١٤١٩ه.

٥٣-تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، للسعدي، تحقيق: اللويحق، الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ.
٥٤-تهذيب اللغة، للأزهري، تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠١ م، بيروت.
٥٥-التوقيف على مهمات التعاريف، لزين الدين المناوي القاهري، عالم الكتب، ط١، ١٤١٠هـ، القاهرة.
٥٦-جامع البيان في تأويل القرآن، للطبري(الطبعة المعتمدة) تحقيق: التركي، دار هجر، ط:١، ١٤٢٢هـ.
٥٧-جامع البيان في تأويل القرآن، للطبري، حققه: محمود شاكر، وأحمد شاكر، الرسالة، ط١٤٢٠،١هـ.
٥٨-جامع الدروس العربية، لمصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط٢٨، ١٤١٤هـ.
٥٩-الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤١٨هـ.
٦٠-الجدول في إعراب القرآن الكريم، لمحمود صافي، دار الرشيد، دمشق، ط٤، ١٤١٨هـ.
٦١-جمهرة اللغة، لابن دريد الأزدي، تحقيق: رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
٦٢-جهود محمد الأمين الشنقيطي في تقرير عقيدة السلف، للطويان، مكتبة العبيكان، ط١٤١٩،١هـ.
٦٣-حاشية الشهاب، لأحمد بن محمد الخفاجي، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت.
٦٤-حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، للهرري، دار طوق النجاة، بيروت، ط١٤٢١،١هـ.
٦٥-خزانة الأدب للبغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ.

٦٦-دراسات في علوم القرآن الكريم، لفهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، ط:١٢، ١٤٢٤هـ.
٦٧-دراسات في علوم القرآن، لمحمد بكر إسماعيل ، دار المنار. ط:٢، ١٤١٩هـ.
٦٨-الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الجلبي، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، ط٢،١٤٢٤ه.
٦٩-الدُّر المنثور في التفسير بالمأثور، لجلال الدين السيوطي، دار الفكر، ط١، ١٤٠٣ه، بيروت.
٧٠-دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، للشنقيطي، مكتبة ابن تيمية، ط١، ١٤١٧هـ، القاهرة.
٧١-ديوان الأعشى الكبير، تحقيق: محمد حسين، الإسكندرية، ١٩٥٠م.
٧٢-الرد على الجهمية، للدارمي، تحقيق: بدر عبد الله البدر، دار ابن الأثير، ط٢، ١٤١٦هـ، الكويت.
٧٣-الردّ على الجهمية، للإمام أحمد، تحقيق: صبري شاهين، دار الثبات، ط١، ١٤٢٤هـ، السعودية.
٧٤-روح المعاني، للألوسي، الطباعة المنيرية وإحياء التراث الإسلامي، ط٤، ١٤٠٥ه، بيروت.
٧٥-روضة الناظر، لابن قدامة المقدسي، راجعه وعلق عليه: محمود حامد عثمان، دار الزاحم للنشر والتوزيع.
٧٦-زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، المكتب الإسلامي، ط٤، ١٤٠٧ه، بيروت.
٧٧-زاد المعاد، لابن القيم الجوزية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وزميله، الرسالة، ط١، ١٤١٧ه، بيروت
٧٨-الزيادة والإحسان في علوم القرآن، لابن عقيلة المكي، مركز البحوث بجامعة الشارقة، ط١، ٢٠٠٦م.
٧٩-سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني، مكتبة المعارف، ١٤١٥-١٤٢٢هـ، الرياض.

٨٠-شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للالكائي، تحقيق: أحمد الغامدي، دار طيبة، ط٨، ١٤٢٣هـ.

٨١-شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي، تحقيق: أحمد شاكر، توزيع: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف بالمملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٨هـ.

٨٢-شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الرسالة، ط١، ١٤١٥هـ.

٨٣-الصحاح، للجوهري، تحقيق: أحمد عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ.

٨٤-صحيح البخاري، ، مراجعة: صالح آل الشيخ، دار السلام، ط:١، ١٤٢٠هـ.

٨٥-صحيح مسلم، تحقيق: أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار قرطبة، ط٢، ١٤٣٠هـ، بيروت.

٨٦-الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة، لابن قيم الجوزية، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٨هـ.

٨٧-الطبقات الكبرى، لابن سعد، تحقيق:محمد عبد القادر، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٠هـ،بيروت.

٨٨-العجاب في بيان الأسباب، لابن حجر،تحقيق:الأنيس، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤١٨هـ.السعودية.

٨٩-العدة في أصول الفقه، للقاضي أبي يعلى، حققه: أحمد بن علي المباركي، ط٢، ١٤١٠هـ.

٩٠-غرائب القرآن، للنيسابوري، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية-بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.

٩١-فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر، ترقيم: محمد عبد الباقي، المطبعة السلفية،١٣٨٠هـ.

٩٢-فتح البيان في مقاصد القرآن، لصديق حسن خان، تحقيق: الأنصاري، المكتبة العصرية،١٤١٢هـ.
٩٣-فتح القدير، للشوكاني، دار الكتاب العربي، ط.١، ١٤٢١هـ، بيروت.
٩٤-فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، لشرف الدين الطيبي، تحقيق مجموعة من العلماء، المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب: محمد عبد الرحيم، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط١، ١٤٣٤هـ.
٩٥-الفوز الكبير في أصول التفسير، للدهلوي، عَرَّبَه: سلمان النَّدوي، دار الصحوة، القاهرة، ط٢،١٤٠٧هـ.
٩٦-القطع والائتناف، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: عبد الرحمن المطرودي، دار عالم الكتب، ط١، ١٤١٢هـ.
٩٧-قواعد التفسير، لخالد بن عثمان السبت، دار ابن عفان، ط٢، ١٤٢٩ه .
٩٨-القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، لابن عثيمين، دار الأرقم، ط١٤٠٦،٢هـ.
٩٩-الكشاف عن حقائق التنْزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، دار المعرفة، بيروت.
١٠٠- الكشف والبيان، للثعلبي، تحقيق: ابن عاشور، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٢هـ، بيروت.
١٠١- الكليات، لأبي البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، الرسالة، ط٢، ١٤١٩هـ، بيروت.
١٠٢-لباب التأويل في معاني التنزيل، للخازن، دار المعرفة للطباعة، بيروت، توزيع: دار الباز بمكة المكرمة
١٠٣- اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩ه.

١٠٤- لسان العرب، لابن منظور الأنصاري، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤ هـ.

١٠٥- مجاز القرآن، لمعمر بن المثنى، تحقيق: محمد سزگين، مكتبة الخانجى- القاهرة. ١٣٨١هـ.

١٠٦- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي، تحقيق: حسام القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ.

١٠٧- مجمل اللغة، لابن فارس القزويني، تحقيق: زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ.

١٠٨- مجموع فتاوى ابن تيمية، جمع: عبد الرحمن بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف ١٤٢٥هـ.

١٠٩- محاسن التأويل، للقاسمي، تحقيق: محمد عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

١١٠- المحتسب، لابن جني، تحقيق: علي الناصف وزميله، دار سزكين للطباعة، ط٢، ١٤٠٦هـ، القاهرة.

١١١- المحرر الوجيز، لابن عطية، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت،ط١، ١٤٢٢هـ.

١١٢- مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، لابن قيم الجوزية. اختصار: ابن الموصلي، تحقيق: سيد إبراهيم، دار الحديث، ط١، ١٤٢٢هـ، القاهرة.

١١٣- مدارك التنْزيل وحقائق الأقاويل، للنسفي، تحقيق: يوسف بديوي، دار الكلم الطيب، ط١، ١٤١٩هـ.

١١٤- المستدرك على الصحيحين، للحاكم، تحقيق: مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية، ط.١، ١٤١١هـ، بيروت، وبحاشيته التلخيص للذهبي.

١١٥- مسند أحمد بن حنبل، -طبعة معتمدة- تحقيق شعيب الأرنؤوط وزملائه، بإشراف عبد الله التركي، الرسالة، ط١، ١٤١٦هـ.

١١٦- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، ط١، ١٤١٦ه، القاهرة.

١١٧- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب، تحقيق: ياسين السواس، دار المأمون،ط٢، دمشق.

١١٨- المصاحف، لابن أبي داود السجستاني، تحقيق: محب الدين عبد السبحان،دار البشائر، ط٢، ١٤٢٣هـ.

١١٩- مصاعد النّظر للإشراف على مقاصد السّور، للبقاعي، مكتبة المعارف، ط١، ١٤٠٨هـ، الرياض.

١٢٠- المصنف في الأحاديث والآثار، لابن أبي شيبة، تحقيق: كمال الحوت، مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٩ه.

١٢١- معالم السنن -شرح سنن أبي داود-، للخطابي، المطبعة العلمية، ط١، ١٣٥١هـ، حلب.

١٢٢- معالم التنزيل، للبغوي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي،دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٠هـ.

١٢٣- معاني القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: محمد الصابوني، جامعة أم القرى، مكة، ط:١، ١٤٠٩هـ.

١٢٤- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

١٢٥- معترك الأقران في إعجاز القرآن، للسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت. ط:١، ١٤٠٨هـ.

١٢٦- المعتمد في أصول الفقه، لأبي الحسين البصري، تحقيق: الميس، دار الكتب العلمية، ط:١، ١٤٠٣هـ.

١٢٧- معجم مقاييس اللغة، لابن فارس القزويني، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ.

١٢٨- المعجم الكبير، للطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار مكتبة ابن تيمية، ط٢، القاهرة.

١٢٩- المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان داودي، دار القلم،الدار الشامية، دمشق.

١٣٠- المكتفى في الوقف والابتدا، لأبي عمرو الداني، تحقيق: محيي الدين رمضان، دار عمار، ط١، ١٤٢٢هـ.

١٣١- مناهل العرفان في علوم القرآن، لمحمد عبد العظيم الزُّرْقاني، مطبعة عيسى البابي وشركاه، ط:٣، مصر.

١٣٢- منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات، للشنقيطي، الدار السلفية، ط٤، ١٤٠٤هـ، الكويت.

١٣٣- الموافقات، للشاطبي، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط١، ١٤١٧ه.

١٣٤- موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة، للغصن، دار العاصمة، ط١، ١٤١٦هـ.

١٣٥- نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، لابن الجوزي،تحقيق: محمد الراضي، الرسالة،ط١، ١٤٠٤هـ.

١٣٦- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، مراجعة: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٣٧- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، لبرهان الدين البقاعي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

١٣٨- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للمقري، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان.

١٣٩- النكت والعيون، للماوردي، تعليق السيد بن عبد المقصود، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٤٠- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، تحقيق: طاهر الزاوى، ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت،١٣٩٩هـ.

١٤١- نواسخ القرآن، لابن الجوزي، تحقيق: محمد المليباري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط:٢، ١٤٢٣هـ.

١٤٢- الوجوه والنظائر لألفاظ كتاب الله، للدامغاني، تحقيق: عربي عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٤٣- الوجوه والنظائر، لأبي هلال العسكري، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة، القاهرة، ط:١، ١٤٢٨هـ.

١٤٤- الوسيط في تفسير القرآن المجيد، للواحدي، تحقيق: عادل عبد الموجود وزملائه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥ هـ.